جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المشكلة الصحراوية و تأثيرها على الاتحاد المغاربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطلبة :

- حبيبة حمودة

- حياة حريد

إشراف الدكتور :

– خليل بوصنوبرة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مسعود بوصنوبرة	دكتور	قالمة	رئيسا
خليل بوصنوبرة	دكتور	قالمة	مشرفا ومقررا
ناجي عبد النور	دكتور	عنابة	مناقشا

2013-2012

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للتكامل الإقليمي .

المبحث الأول: مفهوم التكامل الإقليمي.

المطلب الأول: تعريف التكامل الإقليمي.

المطلب الثاني: شروط العملية التكاملية .

المطلب الثالث: مناهج العملية التكاملية.

المبحث الثاني: مقومات الإتحاد المغاربي.

المطلب الأول: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية للإتحاد المغاربي .

المطلب الثاني: الإمكانيات والموارد المتاحة للإتحاد المغاربي.

المطلب الثالث: أهداف الإتحاد المغاربي.

المبحث الثالث: المحاولات الوحدوية قبل اتفاقية الإتحاد المغاربي .

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل 1962 .

المطلب الثاني: العمل الوحدوي بعد الاستقلال.

المطلب الثالث: مبررات قيام الإتحاد المغاربي.

الفصل الثاني: واقع الإتحاد المغاربي.

المبحث الأول: الإتحاد المغاربي بين البناء المؤسساتي والتعثر.

المطلب الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد المغاربي .

المطلب الثاني: الإتحاد المغاربي وبعض القضايا الإقليمية .

المطلب الثالث: الإتحاد المغاربي والشراكة الغربي.

المبحث الثاني: الإتحاد المغاربي والتكامل الاقتصادي .

المطلب الأول: الملامح الكبرى لإستراتيجية مغاربية مشتركة.

المطلب الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه.

المطلب الثالث نتائج عملية التكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: معوقات الإتحاد المغاربي وسبل التفعيل .

المطلب الأول: المعوقات الظرفية .

المطلب الثاني: المعوقات المزمنة .

المطلب الثالث: مداخل التفعيل.

الفصل الثالث: المشكلة الصحراوية وعرقلتها لمسار الإتحاد المغاربي.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية .

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الصحراء .

المطلب الثاني: النزاع حول إقليم الصحراء الغربية .

المطلب الثالث: تطور النزاع حول إقليم الصحراء الغربي.

المبحث الثاني: الإحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية.

المطلب الأول: المسيرة الخضراء والمطالب المغربية في الصحراء الغربية .

المطلب الثاني: العلاقات المغربية الجزائرية.

المطلب الثالث: تداعيات المشكلة الصحراوية على دول المغرب العربي.

الفصل الرابع: المجهودات الدولية لحل قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: القضية الصحراوية أمام هيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول: موقف الجمعية العامة من القضية الصحراوية.

المطلب الثاني: موقف مجلس الأمن من قضية الصحراء الغربية .

المطلب الثالث: موقف محكمة العدل الدولية.

المبحث الثاني: مواقف المنظمات الإقليمية .

المطلب الأول: موقف حركة عدم الانحياز.

المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية .

المطلب الثالث: موقف منظمة الوحدة الإفريقي.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من القضية الصحراوية.

المطلب الأول: مواقف الدول العربية والإفريقية.

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى .

المطلب الثالث: آخر تطورات القضية الصحراوية.

خاتمة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

الفهرس.

مقدمة

شهد العالم المعاصر ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز الكثير من التجمعات الإقليمية من أجل تنسيق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وغالبا ما كانت هذه التجمعات تنشأ نتيجة الشعور بخطر ما يتهددها، غير أنه ومع مرور الزمن ونتيجة للانفراج الدولي بعد الحرب الباردة بدأت التجمعات ذات الطابع الاقتصادي تبرز بقوة وتماشيا مع التوجه العالمي العام وما يفرضه من تحديات على منطقة المغرب العربي من ناحية، ونتيجة للكثير من المعطيات الداخلية والإقليمية من ناحية أخرى ظهر الاتحاد المغاربي كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية، ولقد كانت المنطقة قد عرفت محاولات للتعاون المشترك سواء أكان على المستوى الثنائي أو الجماعي لكن سرعان ما توقفت نتيجة للصراعات التي كانت تطبع علاقات دول المغرب العربي فيما بينها.

لقد عرفت منطقة المغرب العربي منذ مر العصور محاولات للتوحد حتى وإن كانت قليلة مقارنة بحالات التفكك والتجزئة خاصة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصور الحديثة فإن عملية التفكير في التعاون والعمل الجماعي بدأت مع مطلع القرن العشرين عندما سعى البعض من الشباب المغاربي إلى تنسيق وتوحيد الجهود لرد الخطر الفرنسي، وتوالت مجهوداتهم تلك إلى أن تدعمت ببعض أجهزة العمل المشترك مثل مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي وغيرهما.

لكن ما يلاحظ على أرض الواقع أن الاتحاد المغاربي وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتفعيله، أنه يعيش في جمود مطلق منذ أكثر من عشريتين من الزمن، ويعرف الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية إعادة تفعيله، إضافة إلى اختلاف وجهات نظر أعضائه حول صيغة التعاون وتضارب مواقفها حول العديد من القضايا من أهمها مشكلة الصحراء الغربية، بحيث يعد النزاع في الصحراء الغربية أهم عنصر من بين أسباب عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي منذ زوال الاستعمار الفرنسي من المنطقة في النصف الثاني من القرن الميلادي الماضي إلى غاية اليوم، فقد بقت تلك القضية بمثابة حجر عثرة لإعاقة التكامل المغاربي والتقارب بين بلدان المنطقة.

إن النزاع في الصحراء الغربية يمثل أحد أطول النزاعات التي عرفتها المنطقة منذ1976 إلى غاية يومنا هذا مازال النزاع مستمر بين طرفين أساسيين هما المغرب والصحراء الغربية، مما اكسب هذه القضية اهتماما واسعا إقليميا ودوليا باعتبارها أزمة خلفها الإرث الاستعماري الاسباني وخلف ورائها نزاعات إقليمية حادة كادت تصل إلى نزاع مسلح فمنذ نصف قرن مضى لا تزال هذه القضية تثير العديد من التساؤلات عن المدى الذي ستبقى فيه الأزمة دون حل وتسوية

ترضي الأطراف جميعا رغم الجهود المبذولة والمحاولات المتكررة لحل المشكلة الصحراوية والقضاء على النزاع نهائيا بين دول المغرب العربي سواء أكانت مبادرات دولية أو إقليمية بحيث لعبت هذه القضية ومازالت تلعب دورا مباشرا وحاسما في تعطيل قدرات المغرب العربي ككل لتحقيق الوحدة والارتقاء، بحيث تعد قضية نزاعات الحدود العربية بكل إفرازاتها وتناقضاتها إحدى أهم واخطر القضايا على الساحة العربية، إذ أن النزاعات الحدودية العربية تعود بالأساس إلى تشابك العديد من العوامل الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية.

فالحدود العربية رسمت من قبل القوى الاستعمارية بشكل اعتباطي دون اهتمام كبير بالجغرافيا البشرية والمادية للمنطقة، وهذا هو حال النزاع الحدودي المغربي الجزائري الذي مثل ومازال يمثل امتحانا صعبا أمام تجسيد الاتحاد المغاربي.

إشكالية الدراسة

بعد محاولات متعددة للعمل المشارك تميزت في مجملها بالإخفاق توصلت دول المغرب العربي إلى إقامة الاتحاد المغاربي في سنة 1989 كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق تقدم ورفاهية شعوبه رغم العوائق والتحديات التي اعترضت طريقه منذ تأسيسه منها المشكلة الصحراوية التي وقفت حجر عثرة في بناء الاتحاد المغاربي، فهي بمثابة رهان يضرب في صميم فعالية ونجاح أي تكتل مغاربي.

فكيف نفسر عرقلة قضية الصحراء الغربية لمسار الاتحاد المغاربي على الرغم من أنها سابقة لوجوده؟

التساؤلات الفرعية

1- فيما يتمثل الاتحاد المغاربي؟ وما هي الأهداف المرجوة منه؟

2- إذا كنا نعلم أن الاتحاد المغاربي يعيش منذ أكثر من عشريتين من الزمن حال من الركود فما هي أسباب التعثر وما هي الإمكانيات المتوفرة لإعادة تفعيله؟

3- كثيرا ما ارتبط فشل الاتحاد المغاربي بقضية الصحراء الغربية والتوتر الدائم للعلاقات المغربية الجزائرية بسبب هذه القضية، فما مضمون هذا الملف الشائك؟ وهل حقيقة أن هذه القضية هي التي تقف حجر عثرة في طريق العمل المغاربي المشترك؟

4- إلى أي حد يمكن اعتبار العامل السياسي المحدد الرئيسي للاتحاد المغاربي؟

فرضيات الدراسة

*إن طبيعة بحثنا تستلزم فرضية رئيسية والمتمثلة في الآتي:

إن تحقيق التكامل المغاربي متوقف على إيجاد حل للقضية الصحراوية التي تعد بمثابة تحدي يقف في وجه الاتحاد المغاربي.

* تندرج تحت هذه الفرضية المركزية الفرضيات الثانوية الآتية:

1- إن أية محاولة للتكامل بين عدد من الدول لا تتطلب توفر عدد من المقومات الأساسية بقدر ما تتطلب توافق في المصالح ووحدة الهدف.

2- إن الإخفاقات المتكررة لمحاولات التكامل بين دول المغرب العربي يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف وجهات النظر حول طبيعة التكامل المنشود والانطلاق من أرضية مشحونة بالخلافات.

3- إن استمرار النزاع في الصحراء الغربية لن يسمح بأي حال من الأحوال بقيام مغرب عربي متكامل.

4- إن أي تكتل مغاربي لا يمكن له أن ينبني وينجح دون تعاون حقيقي بين الجزائر والمغرب باعتبارهما الركيزة الأساسية في المنطقة وهذا لتوفرهما على كل مقومات التعاون المشترك.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية العلاقة القائمة بين الاتحاد المغاربي والقضية الصحراوية التي تعد بمثابة الفاعل الأساسي في عرقلة مسيرة الاتحاد المغاربي منذ قيامه في 1989 إلى غاية اليوم.

كما تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس قضية تدور فصولها في منطقة ذات أهمية كبيرة إقليميا ودوليا **"شمال غرب إفريقيا"**.

كما تبرز أيضا أهمية هذه الدراسة في كون قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وذات طابع تحرري تنعكس أثارها على مجرى العلاقات الدولية بالإضافة إلى اهتمام المنظمات الدولية بهذه القضية خاصة منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية، وهذه العناية تستحق الدراسة والبحث لاسيما أن نشاط المنظمات الدولية هو الأساس في إطار تطوير القانون الدولي من جهة وأداة رئيسية لتوطيد وتوسيع مجال العلاقات الدولية.

كما تستمد أيضا هذه الدراسة أهميتها من خلال عرقلة النزاع الدائر بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية للاتحاد المغاربي التي تعتبر هذه الظاهرة أي ظاهرة التكتلات الإقليمية من أهم القضايا التي فرضتها المستجدات الحاصلة في الساحة الدولية، والعمل على طي هذا الملف الشائك لما خلفه من أثار سلبية على المنطقة المغربية ككل.

كما تظهر أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، ومحاولات القوى الكبرى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت المنطقة المغاربية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعمق في ظاهرة التكتل الإقليمي في منطقة المغرب العربي وإقامة ما يسمى بالاتحاد المغاربي في 1989 التي تعد فترة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية وذلك خاصة ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسير العالم وفقا لمصالحها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تبيان التغير الحاصل في منطقة المغرب العربي خصوصا في هذه الفترة ومع تصاعد وتيرة النزاعات والتوترات الداخلية والتزايد في ظاهرة الإرهاب اتجهت دول المغرب العربي لإقامة تكتل إقليمي لحماية مصالحها الداخلية والخارجية.

أما فيما يخص دراستنا لنزاع الصحراء الغربية أردنا أن نسهم ولو قليل في إزالة الغموض الذي خلفته وسائل الإعلام حول هذه القضية الشائكة في أذهان الكثير ممن لا يعلمون شئ عن حقيقة النزاع.

فمن هذا المنطلق عملنا على أن يكون الهدف من الدراية تسليط الضوء على قضية الصحراء الغربية تعريفا والأسباب الكامنة وراء هذا النزاع بين الطرف الصحراوي والمغربي هذا من جهة، ومن جهة ثانية تهدف الدراسة أيضا إلى تبيان أن الانطلاق من أرضية مملوءة ومشحونة بالخلافات ستحول حتما دون قيام أي تكتل أو اتحاد فحاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز مكامن السر حول عرقلة القضية الصحراوية لمسار الاتحاد المغاربي الذي تسعى الدول المغاربية إلى تجسيده والتطرق أيضا إلى أهم السبل والآليات الكفيلة لمعالجة هذا الملف الشائك (النزاع حول الصحراء الغربية) للعمل على إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي من جديد.

أسباب اختيار الموضوع

*ويمكن إجمالها في:

* الأسباب الذاتية:

- من بين الدوافع الذاتية لهذه الدراسة هو انتماؤنا للمنطقة موضوع الدراسة إضافة إلى احتلالها المكانة الإستراتيجية مما جعلها محط أطماع القوى الداخلية أو الخارجية، فالباحث يعتبر في النهاية ابن البيئة التي يعيش فيها يتأثر بها ويؤثر فيها.

- الاهتمام الشخصي بموضوع الصحراء الغربية، باعتبارها مسألة شديدة الأهمية وكذا علاقة الموضوع بمجال تخصصنا وهو العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

- حداثة الموضوع محل الدراسة حيث انه لا توجد دراسات تناولت الموضوع بهذه الإشكالية المطروحة للتحليل، وما هو موجود من دراسات لم تتعرض لتأثير وعرقلة المشكلة الصحراوية لمسيرة الاتحاد المغاربي.

* الأسباب الموضوعية

وتتمثل المبررات الموضوعية في:

- هذه المسالة على الحدود الجزائرية وفي منطقة حساسة خاصة بعد تزايد التهديدات الخارجية وباعتبار الجزائر تأوي عدد كبير من اللاجئين الصحراويين على أراضيها.

- المسالة الصحراوية تعتبر عقبة أساسية أمام اندماج وتكامل دول المغرب العربي من اجل تجسيد الاتحاد المغاربي.

- النزاع الصحراوي مثل ولا يزال امتحانا للمنظمات الإقليمية والدولية خاصة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، بالإضافة إلى أن المنطقة المغربية ذات أهمية جيواستراتيجية تزيد من رهانات القوى الكبرى في المنطقة.

أدبيات الدراسة

من جانب دراسة الاتحاد المغاربي واهم المعوقات التي اعترضته ظهر كل هذا في الدراسة المطروحة في المرجع "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007" للكاتبة الدكتورة صبيحة بخوش، وكذلك في مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية نجد الدراسة التي قام بها الأستاذ إسماعيل معراف غالية في كتابه

"الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية" بحيث عالج هذا المرجع قضية الصحراء الغربية من الجانب التاريخي وإبراز أهم المواقف لحل هذه القضية، بالإضافة إلى العديد من المذكرات التي تناولت القضية الصحراوية من خلال جانبها التاريخي أو القانوني والمجهودات المبذولة لحل المشكلة، منها مذكرة لمحمد عمرون بعنوان "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005".

ونحن حاولنا في عملنا هذا معالجة تداعيات المشكلة الصحراوية على الاتحاد المغاربي من خلال دراسة ملف هذه القضية الشائك والبحث عن أسباب تعثر الاتحاد المغربي وسبل إعادة تفعيله.

مناهج الدراسة

تتمثل مناهج الدراسة في:

1- منهج تحليل المضمون: لكي يتم تحليل كافة المتغيرات التي ألمت بها المشكلة وتحليل كافة المواقف الدولية اتجاه هذه المشكلة.

2- المنهج الوصفي: وذلك من خلال المساهمة في فهم النزاع وفك كل العناصر المرتبطة بالموضوع وتقديم واقع القضية والظروف المحيطة بها.

3- المدخل السياسي: وذلك من خلال دراسة القضية من الناحية السياسية وفق العلاقات الدولية.

4- المدخل القانوني: لدراسة الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي.

* أما فيما يخص مقاربات الدراسة فتتمثل في:

1- مقاربة الأمن الإقليمي: باعتبار المسألة الصحراوية ذات بعد أمني يمس دول المنطقة بدرجات متفاوتة خاصة في الفترة الراهنة التي تتميز بضرورة التكتل الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

2- مقاربة جيوبولتيكية: لدراسة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الصحراوية وكذلك موقع دول الاتحاد المغاربي وما لها من ميزات جعلها محط أطماع.

3- مقاربة اقتصادية: لدراسة المسار المغاربي على أساس اقتصادي وذلك من خلال بناء المخطط الاستراتيجي المتبع في تشكيل الاتحاد المغاربي وأيضا من خلال التطرق إلى الموارد والإمكانيات الطبيعية والباطنية.

صعوبات الدراسة

- لقد جابهتنا بعض الصعوبات كي يتجسد هذا البحث في شكله في مقدمتها نقص المراجع المتعلقة بالموضوع في ظل المستجدات الجارية في الساحة الدولية.

- كما واجهتنا صعوبات من حيث الظروف التي أحاطت بالموضوع منها صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية المتعلقة بالاتفاقيات وعدم توفرها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى نقص البيانات والمعطيات وإن وجدت فهي إما قديمة أو متناقضة.

- كما أن معظم الدراسات ذات طابع تاريخي أو قانوني باستثناء بعض الكتابات.

- كما أن مكتبة الجامعة تفتقر للكتب والدراسات التي تناولت تأثير القضية الصحراوية على مسار الاتحاد المغاربي خاصة في قسم العلوم السياسية ما حتم علينا الاستعانة بالمجلات أكثر.

تحديد المفاهيم

حق تقرير المصير: هو مصطلح في مجال السياسة الدولية والعلوم السياسية يشير إلى حق كل مجتمع ذات هوية جماعية متميزة، مثل شعب أو مجموعة عرقية وغيرهما، بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل عليه من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع اليومية، وهذا دون تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوب أو منظمات أجنبية.

تقرير المصير هو مصطلح يعني في القانون الدولي منح الشعب أو السكان الأصليين إمكانية أن يقرر شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها بشكل حر وبدون تدخل خارجي.

الأمن الإقليمي: يعني الأمن الإقليمي مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الدولي ككل.

والأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة للتخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها.

الاتحاد الكونفدرالي: هو رابطة أعضاؤها دول مستقلة ذات سيادة والتي تفرض بموجب اتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات وذلك دون أن يشكل هذا التجمع دولة أو كيانا وإلا أصبح شكلا آخر يسمى بالفدرالية.

الكونفدرالية تحترم مبدأ السيادة الدولية لأعضائها وفي نظر القانون الدولي تتشكل عبر اتفاقية لا تعدل إلا بإجماع أعضائها.

فالكونفدرالية هي إتحاد دائم للدول ذات السيادة للعمل المشترك فيما يتعلق بالدول الأخرى، عادة ما تبدأ بمعاهدة ولكنها غالبا ما تلجأ في وقت لاحق لاعتماد دستور مشترك.

الحكم الذاتي: من وجهة نظر القانون الدولي، أن يحكم الإقليم نفسه، ويقصد به أيضا صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها.

وقد يطلق عليه أيضا الحكم الذاتي الدولي: وهو ينشأ بواسطة وثيقة دولية، سواء كانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها أو عن طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم.

الساقية الحمراء: هي إحدى أراضي إقليم الصحراء الغربية بعد عام 1969، وتقريبا تمثل ثلث مساحتها، اسمها يأتي من الممر المائي الذي يمر في عاصمتها العيون.

تمثل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية، الساقية الحمراء عبارة عن واد منقطع الجريان ممتد من مدينة السمارة مرور ببعض القرى أهمها الدشيرة وسبب تسميته بهذا الاسم هو احتواء واد الساقية الحمراء على عين ماء حارة وسبب كذلك بتسميتها بالساقية الحمراء هو لون التربة المميزة لتلك المنطقة وهي الحمرة الداكنة.

بنية الخطة

لقد جاءت دراستنا في أربعة فصول أساسية حاولنا من خلالها مناقشة لإشكالية وفرضيات الدراسة، الفصل الأول فصل تمهيدي والذي يحتوي على ثلاث مباحث احتوى كل منها على ثلاثة مطالب ابتداءا من مفهوم التكامل إلى غاية مناهج العملية التكاملية.

أما المبحث الثاني فقد عالجنا فيه مقومات الاتحاد المغاربي المتمثلة في الاعتبارات التاريخية والاقتصادية والجغرافية بالإضافة إلى الإمكانيات والموارد التي تتمتع بها دول الاتحاد المغاربي وصولا إلى أهداف الاتحاد.

وفيما يخص المبحث الثالث فعالجنا فيه المحاولات الوحدوية قبل اتفاقية الإعلان عن الاتحاد المغاربي في عام 1989.

وتناولنا في الفصل الثاني الذي يضم هو الآخر ثلاث مباحث واقع الاتحاد المغاربي من خلال البناء الهيكلي لمؤسساته بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي المغاربي وصولا إلى معيقات الاتحاد المغاربي والآليات والسبل الكفيلة لإعادة بعثه من جديد.

وفيما يخص الفصل الثالث فكان تحت عنوان المشكلة الصحراوية وعرقلتها لمسار الاتحاد المغاربي، يحتوي هذا الأخير على مبحثين في كل مبحث ثلاثة مطالب وذلك من خلال دراستنا لخلفية النزاع في الصحراء الغربية من خلال الأهمية الجيوبولتيكية للمنطقة، وتطور النزاع حول إقليم الصحراء وتباين مواقف النزاع، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الاحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية.

أما الفصل الرابع يحتوي على ثلاث مباحث تناولنا فيه المجهودات الدولية لحل القضية الصحراوية وذلك من خلال دراسة موقف منظمة الأمم المتحدة من النزاع في الصحراء الغربية وأيضا مواقف المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى مواقف الدول الكبرى، كما عالجنا أيضا في هذا الفصل آخر تطورات القضية.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للتكامل الإقليمي

إن أية محاولة لدراسة تجربة دول المغرب العربي في التكامل والوحدة، بغض النظر عن نتائجها، إنما تقود إلى دراسة ظاهرة التكامل من الناحية النظرية باعتبارها صورة من صور تنظيم العلاقات الدولية، بحيث تعتبر دراسة التكامل بصفة عامة من المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين في مختلف فروع العلوم الإنسانية، حيث جذبت حركة التكامل التي ظهرت في أوروبا منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها انتباه علماء السياسة والاجتماع و الاقتصاد والقانون وكذلك، ليس في أوروبا فحسب وإنما أيضا في مناطق أخرى من العالم، وكان نتيجة لذلك انبثاق فكر حاول أن يشرح ويحلل كل مرحلة من العملية التكاملية وقدم مجموعة من التفسيرات حول أسباب التكامل وسبب التغيرات السريعة الجارية في العلاقات الدولية، وفي معاني ومضامين المفاهيم القديمة كمفهوم الدولة والسيادة والقوة فاتجهت الدول إلى نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على أساس تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الذي يعد بمثابة السبيل إلى استمرار السلم وتحقيق رفاهية الشعوب.

وسنتناول في هذا الفصل مفهوم التكامل الإقليمي، وإيضاح أهم شروطه وميكانيزماته المختلفة، بالإضافة إلى دراسة المعطيات التي يقوم عليها الاتحاد المغاربي سواء أكانت اقتصادية، جغرافية أم تاريخية حضارية، والأهداف المرجو تحقيقها من جراء الاتحاد والتكتل هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنقوم بدراسة أهم المحاولات الوحدوية التي حدثت قبل قيام الاتحاد المغاربي في 1989.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الإقليمي.

المبحث الثاني: مقومات الاتحاد المغاربي.

المبحث الثالث: المحاولات الوحدوية قبل اتفاقية الاتحاد المغاربي.

المبحث الأول

مفهوم التكامل الإقليمي

يعتبر مفهوم التكامل الإقليمي أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، دار جدل طويل حول مفهوم التكامل الإقليمي قد يكون له فاعلية أكثر وقدرة على تحقيق التعاون بين دوله، فدراسة موضوع التكامل بين الدول، الذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية فصدرت العديد من الدراسات حول مفهوم التكامل الإقليمي وشروطه ومناهجه.[1]

المطلب الأول

تعريف التكامل الإقليمي

إن كلمة تكامل من الناحية اللغوية تعني التكميل والتمام ويبرز المفهوم في القواميس اللغوية الإنجليزية في المعاني التالية:

-توحيد وتجميع الأجزاء في الكل.

-يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة أكبر.

-عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها.

* ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل.

الاتجاه الأول

اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها، وينتقد هذا التعريف لأتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهذا ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له.[2]

الاتجاه الثاني

[1]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،عمان،دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2011،ص38.

[2]- نفس المرجع،ص ص40،39.

وهو أكثر تحديدا وينظر إلى التكامل باعتباره عملية تطوير للعلاقات بين الدول، وخلق لأشكال جديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على السيادة.[1]

فأرنست هانس يعرف التكامل بأنه: **"ثلث العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولائهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية، نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو ثلث التي تملكها الدول القومية".**[2]

يعرف كارل دوتش التكامل بأنه: **"أن يتكامل الشئ يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء الكل واحدا، أي أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق، والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته".**[3]

يعرفه أميتاي اتيزيوني بأنه: **"التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته"** بحيث يرى ايتزيوني أن المجتمع يعتبر متكاملا، إذا هذا المجتمع يملك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب.[4]

واستنادا إلى تعريف هانس للتكامل عرف ليون ليندبرغ في دراسة له عن السوق الأوروبية المشاركة التكامل بأنه:

- "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية والداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة".

- "أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد".[5]

---

[1]- جميل مطر،علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة السابعة،2001،ص22.

[2]- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص41.

[3]- جميل مطر،علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**،المرجع السابق،ص ص22،23.

[4]- عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،2008،ص15.

[1]- عامر مصباح،**تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**،القاهرة،دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،2010،ص ص21،22.

نستنتج أن هناك إرباك كبير بين الباحثين في استخدام مصطلح **"التكامل"** فبعض الباحثين يعرفه كعملية، وآخرون كحالة نهائية **"حالة وجود التكامل"**، ومازال البعض الآخر يجمع بينهما من الناحية العملية، إذ غالبا ما يستخدم الباحثين كلمة التبادل البيني بحيث يجدون صعوبة في معرفة زمن وجوده، وهناك تعريف آخر يحدده في عملية أو حالة من الأجزاء المشكلة داخل الكل بحيث يركز غاليتينغ على خلق فواعل جدد، أما دوتش فيركز على الأمن الجماعي في تحديد معنى التكامل، أما بالنسبة لهانس فانه يرى بان التكامل هو عملية خلق الجماعات السياسية المعرفة في مصطلحات مؤسسية، لكن تهتم دراسة التكامل الإقليمي بكيف ولماذا تتنازل الدول عن السيادة الموثوقة من التغيير السلمي بين شعوبها.

وهذه التعاريف في مجملها لا تبعد كثيرا عن تعبير **"جمع الأطراف في كل"** أي جمع العناصر والوحدات من أجل خلق مجموعة متكاملة.

فالتكامل يشير إلى نشاط مشترك بين عدد من الدول، تتنازل فيه كل منها على قدر من اختصاصاتها في مجال ما، لمؤسسة مشتركة والتكامل الإقليمي إذن هو دراسة كيف تتنازل الدول طواعية عن جزء من اختصاصاتها وحريتها لمؤسسة إقليمية أو دولية.

ومما سبق يفهم أن هناك ارتباطا وثيقا بين التكامل الإقليمي والتنازل عن سيادة الدولة، التي تعد طرفا في العملية التكاملية وهو ما تؤكده مختلف التعاريف الغربية حيث تربط عملية التكامل الإقليمي وتنازل الدولة طواعية عن قدر من اختصاصها في المجال الذي ترغب في الدخول في علاقات تكاملية بخصوصه.[1]

ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للتكامل على انه: الحالة الناتجة عن التحول من علاقات القوة إلى علاقات السلم بين فواعل النظام الدولي عبر تنشيط الروابط الاقتصادية والفنية والتعاون التقني، وصولا إلى حالة من التوحد السياسي.

المطلب الثاني

شروط العملية التكاملية

[2]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،طنجة،منشورات الحلي الحقوقية**،الطبعة الأولى،2011،ص49.

إن الغاية من عملية التكامل هي تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح الحيوية، تتراوح ما بين الأهداف الاقتصادية والأمنية والسياسية، بحيث تتمثل أهداف العملية التكاملية في:

- أهداف اقتصادية: المتمحورة أساسا في إشباع الحاجات الأولية من الرفاهية وتحسين مستوى حياة الناس في منطقة التكامل والتنسيق حول الأزمات الاقتصادية كما هو الحال اليوم في منطقة اليورو، يتم التنسيق حول الأزمة المالية التي ظهرت عام 2008 وبحث استراتيجيات التعاون الاقتصادي.[1]

- أهداف سياسية: تتلخص في الوصول إلى التكامل السياسي، وإيجاد سياسة خارجية موحدة ودستور موحد، وكذا توحيد قوانين منطقة التكامل كما هو الحال جاري في الاتحاد الأوروبي.

- أهداف متعلقة بحل النزاعات: أو بتثبيت السلم الدولي كما هو الأمر في التجارب الوحدوية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تسعى هذه الدول إلى محاولة حل مشاكلها الدولية بطرق سلمية وتجنب المواجهة المباشرة نظرا لما تخلفه من أضرار جسيمة على جميع النواحي وإتباع استراتيجيات التي تعلي من شأن الاعتبارات الأمنية.[2]

تدرس أيضا نظريات التكامل الإقليمي شروط العملية التكاملية، والمتطلبات اللازمة لنجاحها وتتناول في هذا الصدد عوامل منها:

- وجود العدو للمشترك

من أهم الذين تعرضوا لهذه القضية نجد **"كارل دوتش"** و**"أنزيوني"** حيث أكدا على أهمية وجود العدو المشترك ودوره في إيجاد البنية الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي يتهددها والتي تدفع إلى المزيد من التنسيق والتعاون لمواجهتها وشرط مثل هذا كان دائما، حسب ما تكشف عنه التجارب الوحدوية عبر التاريخ عاملا رئيسيا لحدوث التكامل حيث يتحقق عن طريقه تنظيم المقاومة ضد العدو أو الخطر الخارجي.[3]

- وجود الدولة القائد أو الإقليم القائد

[1] -عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**،المرجع السابق،ص52.
[2] - عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،المرجع السابق،ص25.
[3] - جميل مطر،علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**،المرجع السابق،ص23.

وهذا الشرط تؤكده التجارب الوحدة عبر التاريخ، حيث أن وجود الإقليم القائد أو الدولة القائد يلعب دورا كبيرا في تجميع الأطراف (الدول) الأخرى، سواء عن طريق الترغيب أو الترهيب لتحقيق التكامل، وتكون على استعداد للعب دور القدوة أو النموذج وتضحي بقدر من المكاسب من أجل تحقيق التكامل، حيث يعتبر هذا الشرط أهم عنصر لأي عمل اندماجي، والذي يعني التزام الشعوب ووحدات سياسية منفصلة بأن تنقل ولاءاتها والتزاماتها إلى محور جديد يتجاوز وينزع عنها هويتها السابقة ويعطيها هوية جديدة ويمارس سلطة مباشرة عليها.[1]

- الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب

والمقصود بذلك هو ضرورة إحساس الأطراف المعنية بالعملية التكاملية، بأنها يمكن أن تستفيد بدرجات متفاوتة في مجالات مختلفة من العملية، وأنه توجد مكاسب سياسية واقتصادية نتيجة العمل الاندماجي، لا يمكن لها أن تجنبها لو كانت خارج العملية مثل إقامة مشروعات اقتصادية ضخمة أو منشآت عسكرية يصعب على كل دولة طرف في الإتحاد القيام بها بمفردها وإذا كان هناك شعور أو إحساس بأن الدخول في العملية التكاملية، قد يؤدي إلى استفادة بعض الأطراف دون الأخرى، فمن شأنه إعاقة العملية التكاملية.[2]

- تعدد الأطراف

بمعنى تعدد الإرادات التي تقبل على الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها البعض،إلى حالة التجمع في كيان أوثق، هذه الأطراف هي كيانات سياسية (دول)، وهذا ما يعطي للتكامل بعده السياسي إن لم يكن سياسي في المقام الأول، ويفهم من هذا أن العمل إرادي، وعليه يستبعد المفكرون من عملية التكامل حالة الضم بالقوة والتي جعلت من المستعمرات كيانات وثيقة الارتباط بالمركز إلى درجة تفوق ما تحققه التكاملات الإقليمية.[3]

- الثقافة السياسية المشتركة

---

[1]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،1996،ص25.

[2]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص43.

[3]- نفس المرجع،ص44.

يقصد بذلك ضرورة توفر قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين أطراف العملية التكاملية والأمر يتطلب توفر عنصرين هما: الإحساس المشترك بأهمية التكامل، والشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض في علاقاتهم بأطراف أخرى وهو ما يؤدي إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل التي يوجهها كل طرف إلى الأخر، كما أن الدخول في العملية التكاملية يتطلب توفر الدول الأطراف في العملية التكاملية، على النخب الحاكمة ذات البرامج والسياسات والأهداف المتقاربة وهو ما يوفر الإرادة السياسية الضرورية لانطلاق العملية التكاملية.[1]

- وجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية

إذا كانت الإرادة السياسية ضرورة للانطلاق فإنها لا تكفي وحدها بل يجب توفر المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير حكومية القادرة على تنفيذ البرامج والسياسات المتقاربة وبالتالي تنشيط التبادلات بين مختلف الأطراف والعمل على التصدي إلى كل ما من شأنه إعاقة العملية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالعملية التكاملية تتطلب تغير أسس التنظيم المجتمعي وهذا ينطوي على فرضيتين أساسيتين الأولى تتعلق أنه بالإمكان أي توافر أرضية كافية من التشابه في القيم تجعل التوجه إلى التكامل أمرا ممكنا والثانية فرض الوضوح التوجيهي بمعنى وجود رغبة في إحداث تغيرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل.[2]

- المرحلية في العمل

إذا كان التكامل يمثل الهدف المنشود فإن دراسته تتطلب التعرض للعملية التي يتم بها الانتقال إلى تلك الحالة لأنها عملية طويلة الأجل ويتطلب هذا إدخال الزمن بصورة جوهرية في تحليلها، فهو عملية متعددة المراحل، ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود، يرى الكثير من المفكرين أنه من الخطر للغاية بدء العملية التكاملية بتحدي مفهوم سيادة الدول الأطراف أو إثارة النعرات الوطنية ولكن من الأفضل البدء بمجلات لا تثير مثل هذه الحساسيات، وأن من أفضل الأدوات لتحقيق التكامل الإقليمي هو إجراءات التكامل الاقتصادي.[3]

بالإضافة إلى شروط العملية التكاملية نجد مجموعة من الدعائم الأساسية التي ساعدت على عملية التكامل والاتحاد، وهذه الدعائم تتمثل في:

---

[1]- جميل مطر،علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**،المرجع السابق،ص25.

[2]- إمام محمد محمود،**التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**،القاهرة،معهد البحوث والدراسات العربية،2000،ص15.

[3]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص45.

- وحدة الدين واللغة

إن الوحدة الدينية تشكل عاملا أساسيا وهاما لقيام عملية التكامل والاتحاد، وذلك لأسباب تاريخية كون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من صنع الإسلام لاعتناق الشعوب المغاربية للدين الإسلامي منذ أربعة عشرة قرنا، ثم إن هذه الشعوب مرتبطة ببعضها البعض غير منفصلة فالدين الإسلامي يعتبر الدعامة الأساسية للتكامل المغاربي، ومن المعروف أيضا أن اللغة وسيلة وأداة للتعامل والتفاهم بين أفراد جماعة ما، لذلك نجد جل الدساتير المغاربية قد أكدت بصريح النص على اعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب والدولة، بوصف اللغة العربية من المقومات الأساسية التي تعبر عن وجدان الشعوب المغاربية.[1]

- وحدة التاريخ والرغبة في المعيشة المشتركة

ومما لا جدال فيه أن وحدة التاريخ تعد عاملا أساسيا في العملية التكاملية وقيام الاتحاد فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معا تاريخ واحد، وقد ظل التاريخ المغاربي عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب وشعورها، في المستقبل لا يتحدد وفقا للظروف الحالية التي تعيشها الشعوب فحسب بل يمتد جذورها إلى الماضي، وبالنسبة لعامل الرغبة في المعيشة المشتركة فهي لا تصلح كأساس للاتحاد، وإنما تعتبر عاملا من العوامل التي تتضافر مع العوامل الأخرى وتساعد في النهاية على قيام الاتحاد.[2]

- وحدة الثقافة والنظم التشريعية والاجتماعية

إن وحدة اللغة في المغرب العربي أدت إلى وحدة الثقافة، ومن ثم وحدة الفكر والذي بدوره يؤدي إلى خلق مفاهيم مشتركة، وقد ازدادت هذه الوحدة بعد حركة التوحيد خاصة بعد أن تخلصت هذه الأخيرة من الاستعمار الذي حاول طمس معالم الثقافة المغربية، كما أن وحدة النظم التشريعية المتوفرة في المغرب واحدا بالنسبة لغالبية الدول المغاربية، لأن أصوله وفروعه مستمد من قواعد الشريعة الإسلامية، فضلا عن أن دول المغرب العربي كانت تحت طائلة استعمارية واحدة وهي فرنسا، التي حاولت توحيد النظم التشريعية بين هذه البلدان، كما تحققت للشعوب المغاربية النظم الاجتماعية المشتركة نتيجة لوحدة الدين واللغة والتاريخ، فهم يشتركون في جل

[1]- جمال عبد الناصر مانع،**اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**،عنابة،دار العلوم للنشر والتوزيع،2004،ص34.
[2]- نفس المرجع،ص38.

العادات، إن هذا التقارب الثقافي والتشريعي والاجتماعي من شأنه أن يوفر الانسجام والتطابق بين شعوب المغرب العربي داخل الاتحاد ويدعم عملية التكامل.[1]

المطلب الثالث

مناهج العملية التكاملية

تتناول نظريات التكامل مسالك العملية التكاملية، وتشير في هذا الصدد إلى المناهج التالية:

1-المنهج الفيدرالي(الاتحادي)

يعتبر من أقدم المناهج في هذا المجال وأكثرها ذيوعا حتى الحرب العالمية الثانية وقد نشأ في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية وبذلك فهو يمثل مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، فهو يعتبر شكل من أشكال أنظمة الحكم الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسية بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الإقليمية فالسمة الأساسية لهذا المنهج هو ازدواجية السلطة ووجود مستويين لها، مستوى فيدرالي وآخر محلي.[2]

ينطلق هذا المنهج من نقيض الوظيفية والوظيفية الجديدة من حيث تركيز الأولى على ضرورة إيجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكامل، فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو إيجاد إطار سياسي على مستوى **"ما فوق الدولة"**، فاستقرار المؤسسات السياسية في مجتمع ما يمكن أن يتحقق من خلال وجود دستور له سمات معينة أو وجود شكل بالذات من أشكال نظم الحكم دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، فالحل الاتحادي يفترض أن إقامة المؤسسات الاتحادية هو أسلوب تحقيق التكامل بين الأطراف المختلفة، فالفدرالية في جوهرها هي إستراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث التكامل كما أن القيمة الحقيقية لها تكمن في اعتبارها إستراتيجية ملائمة كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل، وما يعاب على هذا

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، المرجع نفسه،ص39.

[2]-صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص ص46،47.

المنهج هو انطلاقه من المسلمات وهي توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور بمنظور حسابات الربح والخسارة، فالمطلوب ليس استيعاب الحسابات العقلانية للمنافع والمضار من المشروع الفيدرالي، وإنما توافر الإرادة السياسية للتنازل عن مجالات محددة من صلاحيات اتخاذ القرار.[1]

2-المنهج الوظيفي

لقد كان للظروف التي سادت بين الحربين العالميتين تأثيرا كبيرا على التنظيم في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي، وفي هذا السياق ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة **"ديفيد ميتراني"**، بحيث ينطلق **"ميتراني"** من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ومنعية لذلك، فهو يرى أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير سياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين، ولكن لعبت أيضا دورا في المشكلات الفنية، واستنادا إلى كل هذا فقد عارض **"ميتراني"** فكرة الاندماج الإقليمي لأن ذلك يؤدي إلى إعطاء المزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة لاستعمال تلك القوة وبالتالي تحول تلك النزاعات من مستوى الدولة إلى مستوى التجمعات الإقليمية.[2]

فالوظيفية إذن هي نظرية تتلاقى قضايا ومجالات النزاع للتركيز عن قضايا ومجالات التعاون، وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر الحدود وسعيا لتحقيق التكامل ترى الوظيفية نقل الولاء من الدولة القومية إلى مركز الولاء الجديد المتمثل في المنظمات الدولية، مع التأكيد على إطلاق يد الخبراء والفنيين في صنع القرارات وتنفيذ السياسات الكفيلة بأداء وظيفة المنظمة، وللوصول أيضا للتكامل تعتمد الوظيفية منهجا معينا يقوم على مبدأ الانتشار أو التعميم والذي يعني حسب **"ميتراني"** أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون فميتراني يعتقد أن هذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعم الاتجاه نحو خلق السلام، إذ أن انتشار التعاون بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى إقامة التكامل، غير أن هذه النظرية تعرضت لمجموعة من الانتقادات منها: أنها

[1]-ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**،بيروت،دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى،1985،ص282.

[2]-جيمس دورتي،روبرت بستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي،الكويت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،1985،ص270.

انطلقت من مسلمات مثالية وتركيزها على الاندماج الدولي بدل الإقليمي بالإضافة إلى تجاهلها لدور الإرادة السياسية في تحقيق التكامل.[1]

3-منهج الوظيفة الجديدة

ظهر هذا المنهج إلى الوجود على اثر الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية والتي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح الشعوب وكذا صعوبة الفصل بين القضايا السياسية والفنية، يستمد هذا المنهج بعض عناصره من الوظيفية حيث يرى أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا ولكن هنا يظهر الاختلاف، لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين، فمسار التكامل تؤثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي، فجوهر النظرية يدور حول فكرة تخلي الدول عن سلطاتها في مجالات معينة لعدم قدرتها على التعاطي فيها بنجاح لصالح المنظمات الإقليمية تمنح سلطات فوق وطنية تؤطرها نخب سياسية ذات ولاء إقليمي، ونتيجة لقدرتها على حل القضايا الإقليمية فإنها ستتحول مع مرور الزمن إلى محور استقطاب للولاء بدل الدول.[2]

كما تؤكد الوظيفية الجديدة على التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، كما تحول الولاء من الدولة العضو في العملية التكاملية إلى المنظمات الوظيفية الجديدة، ويساهم في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول القطرية في الدولة الإقليمية الجديدة، وترتكز الوظيفية الجديدة على عنصر**"الانتشار"** الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التكامل، التكامل الإقليمي وهو الركيزة الثانية وهي تبني الوظيفية الجديدة لمبدأ التكامل الإقليمي بدل الدولي بل ترى أن هذا الأخير هو نتيجة طبيعية للأول، دعم النخب والفئات الفعالة في المجتمع بحيث تشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية في التكامل نتيجة المردود النفعي الذي سيعود عليها وبالتالي يجعلها تقف بشدة في وجه أية محاولة تهدف إلى إيقاف مسار التكامل.[3]

حتى تؤدي برامج التعاون الإقليمي إلى الرفاهية والتكامل فقد حدد دعاتها مجموعة من الشروط لخصها أرنست هانس في النقاط التالية:

- أن تكون محددة وظيفيا أي يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

---

[1]- جيمس دورتي،روبرت بستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،المرجع السابق،ص ص271،272.

[2]- ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**، المرجع السابق،ص279.

[3]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي ومعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص ص51،52.

- أن يكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.

- أن تكون الدول متجانسة حضاريا لضمان إمكان التوصل إلى إجماع حول الأهداف والوسائل.[1]

على الرغم من واقعية الوظيفية الجديدة لعدم فصلها بين ما هو سياسي واقتصادي إلا أن ذلك يجنبها الانتقادات التي أجمع علبها الكثير من الباحثين نذكر منها وقوعها في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي (عملية الانتشار).انطلاقها من مسلمة انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمات لم يكشف عنه الواقع، بالإضافة إلى أن المجموعات التي اعتبرت جوهر العملية التكاملية لم تلعب الدور الرئيسي المنوط بها في عملية التكامل.[2]

من كل ما سبق نستنتج ما يلي:

- أن المنهج الاتحادي يعتبر التكامل **"حالة"** وهو يمثل نظرية بالمعنى الدقيق بل هو**"إستراتيجية"** تتبعها مجموعة من الدول فيما بينها على تحقيق الوحدة.

- أن المنهج الوظيفي يعتبر التكامل **"عملية"** ولكنه يميل إلى إكسابها نمطية معينة تجعل من المرحلية صفة أساسية.[3]

---

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** ،المرجع السابق،ص290.

[2]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص53.

[3]- نفس المرجع،ص54.

المبحث الثاني

مقومات الاتحاد المغاربي

إن أي دراسة قانونية لأي تجمع إقليمي تتطلب تقديم كل المعطيات التي يتوفر عليها. لذا رأينا من الضروري تقديم بعض المعطيات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لمنطقة المغرب العربي باعتبارها ضرورية لدراسة الإطار القانوني لاتحاد المغرب العربي، وسوف نتناول في هذا المبحث تبيان الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي والمعطيات الجغرافية والاقتصادية لهذه المنطقة في ثلاث مطالب.

المطلب الأول

الاعتبارات الجغرافية والتاريخية لدول المغرب العربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في الفترة من28-30 أفريل1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.[1]

أولا:التسمية

إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها التاريخي والحضاري، عرفت في الماضي عدة تسميات، مثلا الرومان والأوروبيين يسميها **"شمال إفريقيا"** مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن المجموعة ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة **"غرب أو مغرب"** ويدخل بالطبع الأندلس وغرب إفريقيا، أما المصريون القدامى فقد أطلقوا عليها اسم **"أمانتي"** أي عروس البحر وأطلق عليها أحيانا بلاد الأمازيغ وبلاد البربر.[2]

ولقد جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية **"جزيرة المغرب"** وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى والتي ادخل العرب إلى الإسلام ابتداء من القرن السابع ميلادي، ومهما تنوعت التسميات واختلفت فإن التسمية التي أسندت كثيرا إلى منطقة المغرب العربي هي **"المغرب"** وهو مصطلح لغوي قصد به كتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، الأصل في الاصطلاح أو المعنى المتعارف

---

[1]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص305.

[2]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص75.

عليه فهي الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي.[1]

ثانيا:الموقع والتضاريس

بمكوناته السياسية الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا، المغرب)، إن المغرب العربي يمتد من المغرب إلى الشرق على 42 درجة طولا أي بين خطي طول17 درجة غرب (الساحل الأطلسي لموريتانيا) و25 درجة شرق (الحدود الليبية المصرية)، ومن الجنوب إلى الشمال على19 درجة عرض أي بين خطي العرض15درجة شمال (حدود الجزائر الصحراوية مع مالي) و37 درجة شمال بنزرت ويغطي مساحة تقدر5783961 كلم مربع موزعة على هذه الأقاليم على الشكل التالي:[2]

- الجزائر2382000 كلم مربع .

- ليبيا1777550 كلم مربع.

- موريتانيا1030700 كلم مربع.

- المغرب710850 كلم مربع .

- تونس164000 كلم مربع .

ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي6505 كلم وبهذه المساحة فهو يشكل 28 بالمائة من سواحل الوطن العربي، و42 بالمائة من مساحة الوطن العربي، يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا تشاد، النيجر، مالي والسنيغال، وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان، فالمغرب العربي يعتبر جزءا لا يتجزأ من قارة إفريقيا، كما يعتبر اقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوربا، وبالتالي المغرب العربي يعد أحد الأجزاء الهامة من الوطن العربي.[3]

تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة ذات خصائص مماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، تتخللها الأقاليم الجغرافية، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية

[1]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص27.

[2] - نفس المرجع،ص ص28،29.

[3]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص ص76،77.

تشابها كبيرا في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية، هذه الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري جعلت منطقة المغرب العربي تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي، وأما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتملك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الإطراف، وواجهة بحرية مهمة إذ لها ساحل على البحر المتوسط يقدر بحوالي4200 كلم وأخر على الأطلسي بحوالي 2600 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد من4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غرب إلى ليبيا شرقا وتتميز تضاريس كل من الجزائر تونس والمغرب في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين هما الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز4000 متر، وسلسلة الأطلس الصحراوي.[1]

ثالثا:المناخ

على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسود البحر الأبيض المتوسط مع درجات حرارة متوسطة عموما، حيث تبقى الفوارق بين الصيف الحار والشتاء البارد معقولة إلى حد ما على الرغم من أهميتها، أما المتغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا حيث تفوق30 درجة مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب صفر درجة والصيف الحار حيث تفوق35 درجة في الجزائر وتونس، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي الجاف حيث تشتد الاختلافات الحرارية وتصل الى48 درجة في الجنوب المغربي والجزائري، إن هذا الاختلاف يتناسب مع تناقص معدلات سقوط الأمطار باتجاه شمال- جنوب، فالمناطق الشمالية للجزائر تتلقى في المتوسط أكثر من600 مم مكعب من الأمطار وتفوق في بعض المناطق1000 مم مكعب سنويا بحيث تتميز منطقة المغرب العربي بعدم انتظام الأمطار بين سنة وأخرى، إذ انه كثيرا ما تعرف سنوات متتالية من الجفاف.[2]

الاعتبارات التاريخية

لقد ظل مفهوم الاحتلال حقا مستساغا بالوعي الجماعي الأوروبي، لكنه قيد بمفاهيم التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، إن القول بضمور حق الاحتلال لصالح التحرر وتقرير المصير، لم يكن يرمز إلى أكثر من البحث عن صيغة للتراضي التاريخي بين القوى الأوروبية الأساسية يومئذ، الواقع الذي أكدته نصوص المعاهدات الكبرى على امتداد القرن التاسع عشر.

---

[1]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص30.

[2]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق ص 79.

فالفكر الذي واكب ميلاد الرأسمالية وصيرورتها نمطا للإنتاج وقاعدة لبناء حضارة هو ذاته الذي أوجد الأصول التي مثلت منطلقات تحويل النظام الرأسمالي إلى حركة استعمارية أولا وامبريالية لاحقا.[1]

فالتوسع باعتباره شرط لتقوية الدولة سيتخذ معاني احتلال أراضي لم ينته غزوها بعد الشئ الذي يفسر لماذا كان التقسيم مشروعا بل وضروريا في ممارسة قادة أوروبا، ووعي نخبتها المفكرة.

كما يقول الفيلسوف الألماني هيغل: **"يبغي تقسيم إفريقيا إلى ثلاثة أقسام الأول يقع جنوب الصحراء الكبرى، وهو إفريقيا على الأصالة، وهي المناطق الجبلية التي تكاد تكون مجهولة لنا تماما، والثاني يقع شمالي الصحراء وهو إفريقيا الأوروبية، أما الثالث فهو منطقة نهر النيل ..."**، مضيفا **"والجزء الشمالي من إفريقيا، الذي يمكن أن يطلق عليه بصفة خاصة اسم أرض الساحل، يقع على البحر المتوسط وعلى المحيط الأطلنطي وهو إقليم رائع توجد فيه قرطاجنة في ما مضى، توجد به الآن مراكش الحديثة والجزائر وتونس وطرابلس ولقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من إفريقيا بأوروبا، ولابد بالفعل أن يرتبط بها"**.[2]

كما أن المساس بالإسلام، كمقوم جوهري في تكوين هوية المغاربة وشخصيتهم، لم يكن الغرض منه إحداث شروخ في جسد المجتمعات المغربية فحسب، بل استهدف أيضا التشكيك في انتمائها القومي والحضاري، وذلك بالإجهاد من أجل خلق شقوق سديمية بين مغرب العالم العربي ومشرقه.

فالمغرب العربي، الذي حرمته جغرافيته من التوفر على مركز مستقطب لمجمل أقاليمه لم يرتق قط إلى تحقيق وحدته السياسية.

ويصف الاستعمار دول المغرب العربي على أنها خليط من الأجناس المتنافرة، غير المنتظمة ضمن بنية مجتمعية قارة ومتماسكة بل وغير المؤطرة وفق أي شكل من أشكال الانتماء السياسي.

إن منطقة المغرب العربي لها مكانة متميزة على مسرح العلاقات الدولية نظرا لأهميتها الإستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الإنسانية حتى الوقت الراهن، ويرجع ذلك لكونها

---

[1]- احمد مالكي،**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**،لبنان،مركز دراسة الوحدة العربية،الطبعة الثانية،1994،ص ص111،112.

[2]- نفس المرجع،ص ص 116-120.

منطقة اتصال مباشر بين قارة إفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى إشرافها على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط، وخضوعها للاستعمار في فترات مختلفة وظروف متقاربة مما خلق كل هذا جسر لضرورة وجود تنسيق وتكامل بين الدول المغاربية.[1] حيث ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ1958/04/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة التعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان تجربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ومعاهدة الايخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام1983، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بزرالدة في الجزائر بتاريخ 1988/06/10 وإصدار بيان أوضح رغبة القادة في إقامة اتحاد مغاربي، وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[2]

المطلب الثاني

الإمكانيات والموارد المتاحة للاتحاد المغاربي

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الطاقوية المعدنية والتي تشكل المدخلات الأساسية لمختلف الصناعات في العالم، ومصادر للاقتصاديات العالمية الحديثة، حيث يشمل المغرب العربي على احتياطي بترول يتجاوز 05 مليار طن واحتياطات غازية تزيد عن6000 مليار متر مكعب حسب إحصائيات عام2004 في الجزائر وليبيا، إضافة إلى احتياطات من الفوسفات التي تزيد عن06 مليار طن خاصة في المغرب وتونس، مع احتمالات لاكتشاف احتياطات أخرى في معظم دول المغرب العربي.

من هنا تنبثق مبررات إنشاء تكامل مغاربي من واقع الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول مقارنة بإمكانياتها، حيث أن نمو التجارة لديها منفردة يعمل على نمو اقتصاديات الدول الصناعية بدرجة لا يسمح بتنمية تجارة دول المغرب العربي بصورة مستقلة وكذا القيود التي تفرضها الدول

---

[2]- ابتسام بدوي،**اثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي**،بسكرة،جامعة محمد خيضر،2011،متوفر على الرابط:

www.politics-ar.com

[3]- الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"،**اتحاد المغرب العربي**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

الصناعية الكبرى على صادراتها من السلع المصنعة والزراعية، مما يوجب على الدول المغاربية فتح أسواقها على بعضها للتبادل فيما بينها.[1]

لقد تحكمت الثروات الباطنية المتوفرة في نوعية الصناعات المنتشرة بدول المغرب العربي، إذ ركز المغرب وتونس على الصناعات التحويلية والاستهلاكية، في حين تعتمد ليبيا والجزائر على الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية.

تتوفر الدول المغاربية على إمكانيات هائلة للتكامل الاقتصادي بينها، حيث بإمكان المغرب وتونس تزويد أسواق المنطقة بالفوسفات والصناعات النسيجية والمواد الفلاحية، أما الجزائر وليبيا فتستفيد منها باقي الدول من حيث مصادر الطاقة وبعض المصنوعات، في حين يبقى الحديد أهم معدن توفره موريتانيا.[2]

ضف إلى ذلك أن منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الزراعية وتنوع المحاصيل النباتية والحيوانية التي تمتد على مساحة تقدر بـ 468.8 مليون هكتار، وتشكل الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال بنسبة30 بالمائة من المساحة المزروعة في العالم العربي وتبلغ21 مليون هكتار، كما تتوفر على إمكانيات مائية معتبرة على الرغم من أن الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة في مجال الطاقة والري وهذا راجع إلى ضعف عملية الاستغلال في هذا المجال.[3]

سكان المغرب العربي

تعتبر نسبة السكان أحد المعطيات الأساسية التي لا يمكن أن تغفلها لما للعنصر البشري من دور في دعم التكامل المغاربي، حيث بلغ مجموع سكان المغرب العربي سنة 2001 بحوالي 80.000.000 نسمة موزعة بين الجزائر التي يبلغ عدد سكانها30.800.000 نسمة، والمغرب ايضا29.200.000 نسمة، وتونس بـ 700.000 نسمة، وليبيا5.400.000 نسمة وموريتانيا2.100.000 نسمة، وأخيرا الجمهورية العربية الصحراوية بحوالي200.000 نسمة.[4]

---

[1]- ابتسام بدوي،**اثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي**،المرجع السابق.
www.politics-ar.com

[2]- عماد صحيح،**المغرب العربي بين التكامل والتحديات**،متوفر على الرابط:
Sahih.ibda3.org

[3]- ابتسام بدوي،**اثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي**،المرجع السابق.
www.politics-ar.com

[4]- جمال عبد الناصر مانع،**اتحاد المغرب العربي**،المرجع السابق،ص11.

بحيث أن نسبة78 بالمائة من سكان المغرب العربي يتواجدون بالجزائر والمغرب بحيث تشارك كل منهما بنسب متساوية تقريبا من مجموع سكان المغرب العربي، في حين نجد ليبيا تعاني من ضعف كبير من مواردها البشرية، وما يمكن ملاحظته أيضا الثقل الديمغرافي للمنطقة حيث نجد عدد السكان في تزايد سريع، وما زاد في تفاقم المسالة هو النسبة المرتفعة للشباب التي وصلت الى75 بالمائة سنة2004، وإذا ما أجرينا مقارنة في حجم السكان من بداية الخمسينات إلى بداية الستينات نجد العدد ارتفع من24 مليون نسمة الى80 مليون نسمة، وهذا يعني أن العدد ارتفع تقريبا أربع مرات.[1]

ما يلاحظ أيضا أن هناك اختلال في التوازن بين الريف والمدن، وهذا الاختلال مرجعه ظاهرة النزوح الريفي من المناطق الزراعية والصحراوية نحو المدن الموجودة بها معظم الأنشطة التجارية والصناعية، فظاهرة التباين بين الأقاليم الساحلية والشمالية والمناطق الريفية والصحراوية قائمة في كل الدول المغاربية لكن بنسب متفاوتة، فأعلى نسبة نجدها في ليبيا حيث نجد سكان المدن بها وصل إلى نسبة70 بالمائة وهذا له ما يفسره حيث نجد أكثر من95 بالمائة من مساحة ليبيا تتكون من صخور رملية، هذا العائق جعل السكان ينزحون إلى المدن الكبرى الواقعة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط والمناطق المحايدة له.[2]

المطلب الثالث

أهداف الاتحاد المغاربي

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

- الأهداف السياسية

إن الأهداف السياسية والدولية للاتحاد المغاربي تتمثل في تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها، وهو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض، ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها، إذ يسعى إلى مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الاتحاد وإشاعة الانقسام، كما يهدف إلى إقامة تعاون

[1] - جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي**،المرجع السابق،ص ص28،29.

[2] - صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**،المرجع السابق،ص84.

دبلوماسي، والاعتماد على الحوار والتفاهم لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة للشعوب المغاربية.[1]

- الأهداف الأمنية والدفاعية

لتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساس على العدل والإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع عن صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، ولقد انفرد الاتحاد المغاربي دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي أنه انفرد بالحديث عن امن الدول الأعضاء ضد التهديدات الخارجية وعلى امن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء.[2]

- الأهداف الاقتصادية

قضت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها من خلال: تطوير القطاع الصناعي على أساس عملي حديث، تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي حيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية، تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد،وهنا تؤكد على مسألة العمل الجماعي وخاصة في مراحل النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الإقليمي والعربي أو استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ويساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان المغاربية.[3]

---

[1]- فاطمة الزهراء قراش،فايزة باغياي،**التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة المغرب العربي بعد احداث11 ديسمبر2001**،مذكرة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية،قالمة،2012،ص105.

[2]- محمد علي داهش،**دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**،دمشق،منشورات اتحاد الكتاب العرب،2004،ص192.

- عاكف يوسف صفوان،**المنظمات الإقليمية والدولية**،دار الأحمدي للنشر،الطبعة الأولى،2004،ص ص52-55.

[3]- جمال عبد الناصر مانع،**اتحاد المغرب العربي**،المرجع السابق،ص ص93-95.

- تقي الدين غنام،عصام رحمون،**المسألة الصحراوية: الطرح الكونفدرالي إمكانية لتسوية آمنة**،مذكرة لنيل شهادة الماستر،قسم العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية،قالمة،2012،ص ص152،153.

- الأهداف الثقافية

يهدف إلى إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة المستويات، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية وصيانة الهوية القومية العربية، واتحاد ما يلزم اتخاذه من الوسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية.[1]

إذا كانت هناك العديد من أهداف الاتحاد للتكتل، هناك أيضا أهداف كل دولة من وراء دخولها في هذا الاتحاد، فمما لاشك إن التعاون والتكامل بكافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية ومجالاته العديدة: الاقتصادية، الأمنية، السياسية....إلخ.

أحد أهم عوامل التطور والتقدم في كافة بلدان العالم من خلال مواجهة المخاطر والتهديدات وزيادة التبادلات، وكل ما من شانه أن يساهم في النهوض بالدول، وتعد قضية العمل المغاربي المشترك قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها المغرب العربي.[2]

يمتد الجدر التاريخي لفكرة الاتحاد المغاربي إلى فترة النضال ضد المستعمر الفرنسي وقد تأسست الفكرة في أوائل القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد، كما تعددت مراكز الدعوة إليه من اسطنبول في أوائل القرن إلى باريس في العشرينات، ثم انتقلت الفكرة إلى أقطار شمال إفريقيا ذاتها في الثلاثينات، حيث أصبحت احد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في المغرب، تونس، الجزائر، ووضعت في برامج الجمعيات الثقافية، وأصبحت في الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة، بيد أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في افريل1958 الذي ضم المنظمات الرئيسية في المنطقة وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال في المغرب، رغم أن فكرة الاتحاد المغاربي كانت أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي، إلا أن الاتحاد المغاربي لم يتشكل إلا بعد ثلاثين سنة من أول لقاء، وذلك من خلال توقيع معاهدة مراكش في 17فيفري1989 ويتألف من خمس دول وهي الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، حيث توفرت مجموعة من

[1] - محمد علي داهش،**دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**،المرجع السابق،ص200.

[2] - فاطمة الزهراء قراش،فايزة باغياي،**التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد احداث11 ديسمبر2001**، المرجع السابق،ص102.

الشروط الموضوعية والذاتية متمثلة في مجموعة من الأخطار الأمنية والاقتصادية والإستراتيجية التي فرضت على دول الاتحاد المغاربي مواجهتها.[1]

المبحث الثالث

المحاولات الوحدوية قبل اتفاقية الإتحاد المغاربي 1989

عرفت المرحلة السابقة لتأسيس الإتحاد المغاربي محاولات للعمل المغاربي المشترك سواء تعلق الأمر بالفترة السابقة لاستقلال أقطاره حيث تضافرت جهود الكثير من الوطنيين الغربيين لتوحيد المعركة ضد المستعمر، أما الفترة اللاحقة أين انتقلت الوحدة من مجرد فكرة إلى فعل جسدته تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، ومهما كانت النتائج فهذا لا ينفي أنها شكلت خطورة على درب تحقيق أو بعث فكرة الإتحاد المغاربي.[2]

المطلب الأول

العمل الوحدوي قبل 1962

بدأت البوادر الأولى للعمل الوحدوي تظهر للوجود مع مطلع القرن العشرين، غير أنه وبالرجوع قليلا إلى الوراء وبالضبط إلى فترة مقاومة **" الأمير عبد القادر"** نجد أن نشاط هذه الأخيرة قد أخذ بعدا مغاربيا وإن كان ضمنيا، هذه المقاومة التي دامت سبعة عشرة سنة استقلت بكثير من الحماس الشعبي في دول المغرب العربي حتى وإن لم تلقى دعما عسكريا، ومع مطلع سنة1910 انبعثت فكرة وحدة المغرب العربي لدى مجموعة من الشبان التونسيين وعلى رأسهم الأخوين **"محمد علي"** و**"علي باش حمبة"** حيث تشير المصادر إلى أن هذا الأخير كان أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين،[3] أسس أخوه في برلين لجنة تسمى **"اللجنة التونسية- الجزائرية"**، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تدافع عن كيانها، في بادئ الأمر كانت الفكرة السائدة عند هؤلاء الوطنيين هي الاستعانة بالسلطة العثمانية في إطار الجامعة الإسلامية التي كان يدعو لها السلطان **"عبد الحميد"** والمتعاطفين معه، لكن انهزام تركيا في الحرب العالمية الأولى

---

[1]- رابح خوني،رقية حساني،اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،بسكرة،ماي 2004، ص ص412،413.

[2]- صبيحة بخوش،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص117.

[3]- نفس المرجع ،ص ص117،118. -

وإلغاء الخلافة سنة1924من طرف " **كمال أتاتورك**" دفع بالحركات الوطنية في المغرب العربي إلى الاعتماد على إمكانياتها الخاصة وتنسيق العمل فيما بينها.[1]

وما يميز هذه الفترة كذلك هو تضافر الجهود فأنشئوا جمعيات ونوادي، كما أسسوا لجان مغاربية وأصدروا مجلة "**المغرب**" سنة 1916وشاركوا في مؤتمرات دولية طالبوا فيها باستقلال دول المغرب العربي، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى من ناحية ومضايقة السلطات الاستعمارية لهم من ناحية أخرى، أضعفت العمل الوحدوي بالداخل ودفعتهم إلى نقل نشاطهم إلى باريس، وهناك انبعثت الفكرة من جديد وسجلت في برامج العديد من الجمعيات خاصة نجم شمال إفريقيا في 1923كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة لكن منذ مارس 1926تحول إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن الكيان المغربي وذات جريدة تحت اسم "**الأمة** " شارك في العديد من المؤتمرات أهمها مؤتمر "**بروكسل**" المنعقد مابين 10-15فبراير 1927دافع فيه عن قضايا المغرب العربي.[2]

مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي أحد الموجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية، فعلى سبيل المثال ظهرت بتونس في سنة 1936 "**جمعية شباب شمال إفريقيا** " أما في الجزائر فظهر حزب الشعب الجزائري الذي حل محل نجم شمال إفريقيا، وإذا كان هذا هو حال النضال الوحدوي قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تنقل من اسطنبول إلى باريس فالمغرب العربي متخذا أشكالا مختلفة ومناديا بنفس المطالب وإذا كان في مجملها شعارات فإن الوضع بعد الحرب أخذ شكلا أخر حيث انتقل من مستوى الشعارات إلى مستوى أكثر جدية تجسد في إقامة هياكل أنيط بها العمل والنضال الوحدوي،[3] من بين هذه الهياكل نجد مكتب المغرب العربي الذي تأسس بالقاهرة سنة1947بغرض النضال لتوحيد المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست في 05جانفي 1948مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح المسلح وغيرها.

ومع مطلع الخمسينات بدأ نشاط كل من المكتب واللجنة يعرف نوعا من الفتور والتراجع مع استقلال كل من تونس والمغرب سنة 1956، ولقد تم عقد مؤتمر طنجة في أفريل 1958حضره كل من قادة حزب الاستقلال الحاكم في المغرب، والحزب الدستوري الجديد بتونس، وأعضاء

---

[1]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص52.

[2]- صبيحة بخوش،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص119.

[3]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، المرجع السابق،ص70.

قيادة حزب جبهة التحرير الوطني بالجزائر تضمن جدول أعمال المؤتمر النقاط التالية: وحدة المغرب العربي، والقضاء على مخلفات الهيمنة الاستعماري في بلدان المغرب العربي والعمل على تحرير الجزائر.[1]

كخلاصة لما سبق نستنتج أن التوجه الوحدوي قبل 1962بأن الحركات الوطنية في المغرب التي كثيرا ما رفعت شعار الوحدة لم تتوحد حوله بقد رما توحدت حول النضال المشترك لرد المستعمر، وهو ما أثبته الواقع إذ أنه باستقلال كل قطر اتجه إلى عملية البناء الوطني وانصرف عن تحقيق مشروع الوحدة.[2]

المطلب الثاني

العمل الوحدوي بعد الاستقلال

إذا كان الشكل الفيدرالي هو الذي جرى الاتفاق عليه في مؤتمر طنجة 1958، فانه بعد الاستقلال السياسي بدأ يتبدى ويتراجع، فالدولة بدأت تفهم الوحدة بشكل آخر واختارت لها مداخل جديدة غير تلك المتفق عليها وهذا ما عكسته محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدءا من 1964إذا فالاستقلال أبطل مشروع العمل الوحدوي وأبان عن تفكك حقيقي، وعن اختلاف المصالح إلى حد النزاع والحروب المعلنة، وحتى وإن كان الحديث عن الوحدة لم يتوقف الدساتير والخطب فانه لم يعمل على خلق قنوات حقيقية لتعميقها في وعي الناس وتجسيدها في الواقع.[3]

فأول محاولة لتجربة العمل الوحدوي المغاربي، انطلقت سنة 1964وتوقفت عمليا في 1970وذلك من خلال تجربة التعاون المشترك من1964-1975تميزت هذه التجربة بوضع مجموعة من المؤسسات المشتركة أنيط بها العمل التكاملي خاصة في شقه الاقتصادي، من بين هذه الأجهزة مجلس وزراء الاقتصاد، واللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، المركز المغاربي للدراسات الصناعية في1967، اللجان المتخصصة.[4]

فبعد فترة الصراع والجمود دخل المغرب العربي منذ1983مرحلة جديدة من مراحل حياته، بحيث بدأت الحكومات تبحث عن حلول بديلة قصد التوصل إلى معدلات جديدة، تضمن

---

[1]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق ص ص225،228.

[2]- نفس المرجع،ص133.

[3]- عبد الإله بلقزيز وآخرون،**الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية1947-1986 محاولة في التاريخ**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعةالأولى،1992،ص155.

[4]- نفس المرجع،ص156.

أقل شئ من التوازن الاستراتيجي بين الأطراف، وتجسيدا لذالك دخلت دول المنطقة في مرحلة المحاور والتحالفات والتي أخذت تترتب بين الجزائر وتونس وموريتانيا من جهة، والمغرب وليبيا من جهة أخرى، فأولى صور التقارب جسدتها معاهدة **"الإخاء والوفاق"** المبرمة بين الجزائر وتونس في19مارس1983والتي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى، ثم تلتها معاهدة وجدة المبرمة في13أوت1984بين ليبيا والمغرب كانت تهدف إلى تعزيز الصلات القائمة على وحدة المصير والجوار والسير قدما نحو وحدة متكاملة، وصيانة استقلال كلا البلدين.[1]

إن سنة1987تعتبر سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي وهذا ما نلحظه بدءا من التصالح التونسي –الليبي حيث تميزت العلاقات التونسية الليبية منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي بكثير من التوتر بدءا بحادثة **"قفصه"** ثم أزمة 1984وغيرهما، بحيث لعبت الوساطة الجزائرية دورا مهما في إعادة ربط العلاقات من جديد بين تونس وليبيا1987/12/28وهذا بعد استجابة ليبيا للشروط الجزائرية الرامية إلى أن أي حوار أو وفاق معها يمر عبر تحسين علاقاتها مع تونس، زد إلى ذلك التصالح الجزائري التونسي حيث مع مطلع 1986بدأ التوتر يتلاشى إثر اللقاء الذي جمع الرئيسين الجزائري والليبي في عين أميناس هذا من جهة ومن جهة أخرى التصالح الجزائري والمغربي، فمع مطلع عام1987شهدت العلاقات أهلك مراحلها حيث انفجر الوضع الأمني، بتصعيد عسكري كبير نتيجة المعارك العنيفة التي شنتها قوات البوليساريو ضد الجيش المغربي في فبراير1987لعرقلة بناء جدار أمني يقوم المغرب بتشييده في الصحراء للحد من تحركات البوليساريو.[2]

كل هذه الأوضاع دفعت بالمملكة العربية السعودية إلى لعب دور الوساطة بينهما وكنتيجة لتلك المساعي التأمت قمة ثلاثية في ماي1987، توجت هذه القمة بإعلان بيان مشترك أشار فيه الطرفان إلى الاتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة وإلى تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف وفي ماي1988أعيد ربط العلاقات وفتحت الحدود.[3]

---

[1]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق ص ص148،150.

[2]- عبد الإله بلقزيز وآخرون،**الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية1947-1986 محاولة في التاريخ**، المرجع السابق،ص ص156،157.

[3]- نفس المرجع،ص158.

المطلب الثالث

مبررات قيام الاتحاد المغاربي

كان للظروف الداخلية التي عاشها دول المغرب العربي، دورا أساسيا في التفكير في ضرورة التكتل والاتحاد لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية ونور داهمها في النقاط التالية:

- تأزم العمل العربي المشترك

يتمثل هذا العامل في تعثر العمل العربي المشترك عن مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الآمن العربي لا سميا بعد أن تبين عدم قدرة العرب في عقد لقاءات عربية على تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بل وصل النظام العربي في عقد الثمانينات إلى مفترق هام،[1] حيث ساد الانقسام والتصدع وذلك عقب المصالحة بين مصر وإسرائيل التي توجت بالتوقيع على اتفاق كامن ديفيد في سنة1978 والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في سنة1979، كانت هذه المصالحة امتحانا عسيرا للنظام العربي الذي كاد بنيانه أن ينهار، وما تلا ذلك من خلافات بين الدول العربية حول الصراع العربي-الإسرائيلي، والمشكلة الصحراوية والمشاكل العربية الأخرى.[2]

وهكذا أصبحت منطقة المغرب العربي مهددة مباشرة بالعديد من الأخطار الخارجية وفي ظل وضع عربي متفرق ومتناحر، ولعل في قيام الاتحاد المغاربي، تعويضا جزئيا لمواجهة مختلف الأخطار التي تهدد المنطقة (المغرب العربي) نتيجة لتعثر النظام العربي الجماعي.[3]

كما يمكن أن يعتبر عجز الدولة القطرية، عاملا أخرا عجل بالبحث عن البديل المغاربي وهو قيام الوحدة المغاربية، وذلك راجع لعجز النهج القطري عن تحقيق تطلعات الشعوب بالنسبة للتنمية الشاملة وصيانة الاستقلال وحماية الآمن الوطني والقومي، وهو ما جعل الشعوب يشككون في قدرة الدولة القطرية على حل المشاكل التنموية في ظل الصعوبات والتهديدات المختلفة التي تصادفها سياسة التنمية، فبقاء هذه الدولة مبعثرة أمرا لم يعد مقبولا، فالدولة لا ترى قدرتها في فرقتها لأن النظام الاقتصادي الدولي القائم لا يعد إلا بكيانات اقتصادية كبرى فعالة يكن لها احتراما وتقديرا، ولما أضحت مسألة التنمية الشاملة أمرا لا يسع تحقيقها في ظل الدولة القطرية الأمر الذي أدى بقيادة دول المغرب العربي إلى التفكير في نهج جديد يمكنهم من تحقيق المنجزات

---

[1]-طلعت أحمد مسلم،**التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي،السياسة الدولية**،العدد مائة وواحد،1990،ص205.

[2]-جمال عبد الناصر مانع،**إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية**،المرجع السابق،ص59.

[3]-صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص164.

التنموية بالطريقة الواجب الوصول إليها حسب متطلبات مجتمعاتها وحماية أمنها، كل ذلك خلق ضرورة التعاون والتنسيق للخروج من دائرة العمل الجماعي، في إطار تنظيمي من اجل مواجهات التحديات.[1]

إن التغيرات التي مست العلاقات المغاربية كان لها دورا بارزا في بلورة فكرة الاتحاد المغاربي، حيث انه بعد سنوات من القطعية بسبب مشكلة الصحراء الغربية، التي يرى فيها المغرب امتدادا طبيعيا لإقليمه، وترى الجزائر إن ذلك تدخل واعتداء على حرية الشعب الصحراوي وتقف إلى جانبه لتقرير مصيره، بدأت منذ مطلع الثمانينات بوادر الوفاق بينهما تلوح في الأفق وإذا كانت بنوع من الحذر الشديد، وجرت أولى اللقاءات بين الرئيس الشاذلي بن جديد وملك المغرب، الحسن الثاني سنة1983 حاولا خلالها فتح ومعالجة الملفات المتعلقة بالحدود ومشكلة الصحراء الغربية.[2]

وهكذا إذ يظهر أن فشل الأنظمة السياسية والاقتصادية داخل حدود الدولة الوطنية في المغرب العربي لعب دورا هاما في إعادة اكتشاف مشروع المغرب العربي الكبير في ظرف دول المنطقة، فلقد وصل إلى النمو المنفرد في إطار الدولة الوطنية إلى طريق مسدود، ضيق السوق الوطنية، متطلبات الديمقراطية، تصاعد الفوارق الاجتماعية، كل هذه العناصر والتشابه الكبير بين المشاكل التي تعرفها دول المنطقة دفعت إلى التفكير في البحث عن أفق التواصل وإطلاق الديناميكية المغاربية.[3]

بالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية،هناك أيضا مؤثرات خارجية ساهمت في بلورة فكرة الاتحاد المغاربي تتمثل في:

- توسيع السوق الأوروبية المشتركة

حيث فرضت على الفلاحة المغاربية في الفترة الاستعمارية تحولات بنيوية وهيكلية آدت إلى فرض تخصصها في إنتاج المواد الأولية الفلاحية والرعوية الضرورية لتموين الأسواق الاستعمارية، ففي1830 اضطرت المغرب على سبيل المثال للخروج من عزلته تحت الضغوط للقوة الاستعمارية فاتحا بذلك المجال أمام الاقتصاديات الرأسمالية، وهكذا فقد تحولت الفلاحة المغربية والى غاية1930 إلى خزان حقيقي للقمح بالنسبة للمستعمر وممونا بالمواد الرعوية

---

[1]-جمال عبد الناصرمانع،**إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية** ،المرجع السابق،ص ص60،61.

[2]-أحمد مهابة،**مشكلات الحدود في المغرب العربي،السياسة الدولية**،العدد مائة وإحدى عشرة،جانفي1993،ص239.

[3]- عبد الله ساعق،**إتحاد المغرب العربي:الهوية والتفاعلات،السياسة الدولية**،العدد مائة وثمانية،أفريل1992،ص27.

وبعد أزمة الفوائض سنة1930 تحولت الفلاحة المغربية من خزان حبوب إلى حديقة الفواكه والخضر بالنسبة لأوروبا الصناعية.[1]

بعد سنة1970 وخاصة في أعقاب إعادة هيكلة الفلاحة الأوروبية وانضمام مجموعة من البلدان الأوروبية المتوسطية إلى السوق الأوروبية، عرفت الفلاحة المغربية إعادة تحويل للتكيف مع الظروف والمتطلبات الجديدة للسوق الأوروبية، ومع حلول سنة1986 وهي سنة توسيع السوق الأوروبية إلى كل من البرتغال واسبانيا، لوحظ عجز تجاري للمغرب العربي، فهذا القرار السياسي يحد بصفة معتبرة من التعاون التجاري بينهما، ويسمح بالرفع من الاكتفاء الغذائي للمجموعة الأوروبية ودخولها في منافسة مع المنتجات الزراعية والصناعية المغاربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزيد من الفوارق المرتبطة بمستوى التنمية بين المتوسط، بحيث بعد عملية التوسيع حققت السوق الأوروبية المشتركة اكتفاء ذاتيا في المواد الآتية:

106 بالمائة من الزيتون.

96 بالمائة من الحمضيات .

100 بالمائة من الخضروات والخمور.

وبالتالي نجد وان القطاعات الأربعة التي كانت تشكل 80 بالمائة من صادرات دول المغرب العربي اتجاه السوق الأوروبية خارج النفط والغاز أصبحت تعرف اكتفاءا كبيرا بفعل ما تنتجه البرتغال واسبانيا من نفس المنتجات.[2]

- الانفراج الدولي

لقد كان للانفراج الدولي الذي أخذت بوادره تلوح في الأفق في الثمانينات دورا كبيرا في التقارب المغاربي والدعوة إلى التكتل والوحدة وإذا كانت دول المغرب العربي بحكم موقعها الاستراتيجي لا تعاني من تهديدات خارجية مثل ما هو الشأن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون العربي فإنها كانت دائما محل اهتمام الاستراتيجيين الأمريكيين والسوفييت بحيث أن أي تغير في أي منطقة من مناطق المغرب العربي إلا ويؤخذ في الحسبان في مراكز اتخاذ القرار في المعسكرين الشرقي والغربي، ومثلما كانت أوضاع التجزئة في المنطقة تتماشى

[1]- عبد الله ساعق، **إتحاد المغرب العربي:الهوية والتفاعلات،السياسة الدولية** ،المرجع السابق،ص29.

[2]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص ص172-174.

والطابع السياسي والإيديولوجي الذي كان قائما بين المعسكرين فان التقارب الذي عرفته النقطة أواخر الثمانينات إنما جاء كنتيجة للتقارب بين المعسكرين الشرقي والغربي.[1]

وكتأكيد لعامل الانفراج الدولي ودوره في نشأة الاتحاد المغاربي، نستشهد بما أدلى به الملك الحسن الثاني في الندوة الصحفية التي عقدها على هامش قمة مراكش في1989/02/17 حيث جاء في رده على سؤال حول علاقة التحولات العالمية الكبرى بميلاد الاتحاد المغاربي ما يلي:

"اعتقد أن هذا الاتحاد المغاربي يشكل بالفعل ردا مشجعا على هذه التحولات الكبرى وعندما أقول التحولات الكبرى اعني التحولات الكبرى على مستوى القوتين العظيمتين أي أن هذا يعني أن الانفراج الذي تعرفه القوتان يجب أن يقوم كذلك بين أصدقائها" ونفس التأكيد أيضا أشار إليه وزير الخارجية الليبي عندما سئل عن مدى تأثير التوازنات الدولية في الاتحاد المغاربي، حيث رد قائلا**:**

"تأثرنا كما تأثر غيرنا والأمم العظمى تملك من المعطيات والقوة ما يغير الأحداث الدولية ويعكس نفسه بكل تأكيد على الأمم والدول الصغيرة، إذ أن سياسة خفض التوتر أو سياسة الوفاق الدولية لا تقوم فقط على إنشاء تفاهم في مناطق أخرى من العالم، لذا فان سياسة الوفاق الدولي انعكست بتغيير طبيعة التوازنات المحلية والدولية".[2]

- الأزمة الاقتصادية

كان لعملية الركود والانحسار التي مست اقتصاديات الدول المصنعة مابين 1980-1988 أن قامت هذه الأخيرة بتخفيض من المواد الأولية وهو ما اثر سلبا على دول العالم الثالث وبالأخص دول المغرب العربي، حيث انه 2/3 من صادراتها توجه إلى المجموعة الأوروبية وبانخفاض قيمة الدولار من 10 إلى 06 صاحبه انخفاض في سعر برميل البترول الذي انخفض من 43 دولارا في 1979 إلى 05-10 مابين 1985و1986 ليرتفع قليلا بعد ذلك 15الى 18 دولار مابين 1988-1989.[3]

[1]- جمال عبد الناصر مانع،**إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية**،المرجع السابق،ص63.

[2]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص ص181-182.

[3]- جمال عبد الناصر مانع،**إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية**،المرجع السابق،ص67.

إن أزمة الثمانينات بلورت كل السمات السلبية للتبعية بتخفيضها كثيرا القدرة على الاستيراد و الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، ومن ثم القدرة على ضمان تكرار إنتاج القوى العاملة ورأس المال، وكان هذا الأساس الذي لابد أن تتشكل عليه سياسات التكييف، وبالتالي فان الآثار السلبية للازمة ستنعكس على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، كما يؤدي عدم استقرار مصادر التمويل المستمدة من التصدير إلى عدم استقرار الاستثمار اللازم لتكوين رأس المال ويؤدي إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي وتزايد ضعف النظم الاقتصادية وتفاقم الاختلالات ومنه فان العوامل الخارجية كان لها دورا لا يقل عن العوامل الداخلية، فتسارع البناء الأوروبي لعب دورا فعالا في التقارب واقنع دول منطقة المغرب العربي بتزايد مخاطر مواجهتها متفرقة لشريك يسير بخطى ثابتة في طريق توحيد قواه.[1]

وما يلاحظ أيضا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تحكم إقامة الاتحاد المغاربي، هذه الاعتبارات تتأكد أكثر بتلك التي أشارت إليها ديباجة المعاهدة والتي تتمحور حول:

- الانتماء القومي الواحد والعلاقات الخاصة والسمات المشتركة الناجمة عنه.

- الإيمان بوحدة المصير والهدف.

- التجاور الجغرافي والاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

- الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول والتي تتطلب اتخاذها من اجل تجاوز الأزمة.

- الظرف الدولي الصعب وبروز ظاهرة التجمعات الجهوية كميزة من مميزات العصر.

- الرغبة في التطور والارتقاء والتقدم.

- الاقتناع بجدوى التنسيق والتعاون والتكامل وتعزيز العمل المشترك فيما بينها.

- العمل من اجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصون الأمن القومي العربي.[2]

---

[1]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص ص176-178.

[2]- نفس المرجع،ص214.

لاشك فيه أن دولة عند ماتوا فق على الدخول في صيغة اتحادية معينة في منطقة جغرافية تهدف بالأساس إلى تحقيق مصالح معينة وبلوغ أهداف تسعى إليها وهذا هو حال دول المغرب العربي حينما قررت الدخول في الاتحاد المغاربي.

أولا: المغرب

على الرغم من أن المغرب قوة رئيسية إلى جانب الجزائر في عملية البناء الإقليمي إلا أنها تعتبر أكثر دول المنطقة تعرضا للتهميش وذلك لكون علاقاتها مع جيرانها عرفت دائما نوع من التوتر بدءا بالنزاع الحدودي مع الجزائر في قضية الصحراء الغربية ثم الصراع مع ليبيا إضافة إلى ذلك أنها عانت من أزمات اقتصادية، ولهذا فإن قبولها الإتحاد إنما رمت من وراءه تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تحقيق أهداف اقتصادية من خلال التعاون والتنسيق مع بقية دول المنطقة والاستفادة من التفضيلات الجمر وكية والضريبية التي ستساعد على حركة التجارة الخارجية والاستفادة من المشاريع المشتركة.

- رغبة المغرب في استخدام صيغة الاتحاد المغاربي والقضاء على سياسة المحاور والصراعات والعمل على حل النزاعات .

- محاولة تحييد ولو جزئيا الجزائر على الأقل في المرحلة الحاسمة التي تسبق الإعداد للاستفتاء وكذلك ليبيا بالتراجع لدعمها لجبهة البوليساريو.[1]

ثانيا: موريتانيا

تعتبر من أفقر دول المغرب العربي بسبب ندرة الموارد إضافة إلى المصاعب التي تواجهها وأخطرها الجفاف والجراد،وبالتالي قبولها للاتحاد لتحقيق الأهداف التالية:

- الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة ومن التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول الاتحاد الذي سيركز على التخصص وتقسيم العمل في المشروعات المشتركة.

- محاولة البحث عن توازنات لعلاقاتها بين كل من المغرب والجزائر، وهما الدولتان اللتان تربطها بهما حدود مشتركة.

[1]- عمر عز الرجال،**القمة الثانية للمغرب**،مجلة السياسة الدولية،العدد ستة وتسعون،أفريل1989،ص164.

- رغم خروج موريتانيا سنة1978 كطرف من النزاع في الصحراء الغربية إلا أنها هدفت من وراء التكتل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة البوليساريو التي تمثل عبء عليها نظرا للاتصال الحدودي مع الجمهورية الصحراوية.

- تعزيز العنصر العربي في مواجهة التيارات الانفصالية خاصة بعد المحاولة الانقلابية التي قامت بها عناصر زنجية كانت تهدف غالى قيام نظام عنصري.

- رغبتها في الموازنة بين دورها في المغرب العربي ومنطقة دول غرب إفريقيا.[1]

ثالثا:الجزائر

فهي الأخرى تهدف إلى تحقيق أهداف معنية من قبولها الاتحاد حتى وان كانت أحسن حالا مقارنة ببقية دول المغرب العربي منها:

- تحقيق الاستفادة الاقتصادية المشتركة التي ستقام بين دول الاتحاد خاصة تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية ومد مشاريع خط أنابيب الغاز إلى أوروبا.

- لعب دور بارز ومؤثر بحيث يمثل دعما لدورها في المنطقة العربية وكذلك الإفريقية.

- دعم صورتها على المستوى الدولي والإقليمي باعتبارها الدولة القادرة على استيعاب كافة القيادات سواء يمينية آو متحفظة أو راديكالية.

- إتاحة الفرصة لرسم حدودها مع الجيران وخاصة ليبيا، وفرصة لدعم أواصر العلاقات بين جيرانها كما تجعل النظام الليبي أكثر التزاما بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون المجاورة لها.[2]

رابعا:تونس

أما أهدافها فتتمثل فيما يلي:

- تحقيق مكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى خاصة مع تدهور القدرة الشرائية لمواطنيها والتي جسدتها الانتفاضات المتكررة للشعب خاصة تلك التي أطلق عليها بثورة الجنز1984.

---

[1]- عمر عز الرجال، **القمة الثانية للمغرب**،المرجع السابق ،ص165.

[2]- نفس المرجع،ص166.

- رغبة النظام السياسي خاصة بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي السلطة من إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع جيرانها،وبالتالي حصولها على موقف توازني لها في المنطقة في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا، ليبيا، الجزائر.

- تهدف إلى إيجاد سوق مغاربية تصدر لها الفائض من اليد العاملة التونسية وبالأخص ليبيا وبالتالي فرغبتها في الاتحاد إنما تتجه إلى محاولة التنسيق والتعاون مع ليبيا لتحقيق فائدة اقتصادية.[1]

خامسا:ليبيا

كانت ليبيا تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى:

- الخروج من العزلة التي عانت منها مرارا خاصة بعد فشل الاتحاد العربي الإفريقي بينها وبين المغرب ومحاولات الوحدة السودان، وتدهور علاقاتها مع تونس.

- محاولة العقيد القذافي جعل الاتحاد المغاربي كخطوة أولى على طريق إقامة الوحدة العربية التي طالما نادى بها وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية الشاملة.

- ضمان مساندة مغاربية فعالة وربما عربية فعالة في حال حدوث تحرشات أو اعتداء عليها مثل ما وقع من قبل القصف الأمريكي لمدينة طرابلس وبنغازي.

- رغبة العقيد القذافي في لعب دورا ليس في منطقة المغرب العربي فقط بل كذلك في دول الجوار الإفريقي إذ انه أصر على إدخال النيجر ومالي والتشاد والسودان في الاتحاد، ولما تعذر عليه ذلك عمل على إدراج مادة تنص على أن يكون الاتحاد مفتوحا أمام دول افريقية وعربية أخرى.[2]

---

[1]- صبيحة بخوش،**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص187.

[2]-عمر عز الرجال،**القمة الثانية للمغرب**،المرجع السابق،ص168.

خاتمة الفصل

كخاتمة لهذا الفصل نستنتج أن عملية التكامل الإقليمي تتطلب توفر مجموعة من المعطيات والإمكانيات المتاحة لدى الدول المتكاملة وهذا ما يؤكد أن لبلدان المغرب العربي من عناصر ومقومات التكامل أكثر من التناقضات والتناحر السياسي، فالتماثل في الموارد الطبيعية وكذا المنتجات الفلاحية والصناعية والسياحية والبشرية فهي تعتبر تكاملية أكثر منها تنافسية، إذن فالتباين في الإمكانيات المتاحة لدول المغرب العربي يتيح إمكانية التعاون بين البلدين الخمسة حيث يجد كل بلد بعض ما يحتاجه في باقي بلدان المجموعة الأخرى وهذا ما يفسر ضرورة الاتحاد بين الدول (الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا) وإنشاء ما يعرف بالاتحاد المغاربي بعد المحاولات المتكررة من أجل العمل المغاربي المشترك سواء في فترة الاستقلال حيث تظافرت جهود الكثير من الوطنيين المغاربة لتوحيد المعركة ضد المستعمر أو في الفترة اللاحقة بعد الاستقلال.

بالإضافة إلى أن هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تجسيد فكرة الاتحاد المغاربي سواء أكانت عوامل داخلية أم خارجية، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التكامل والمتمثلة في صيانة السلم والاستقرار في المنطقة المغاربية وتحقيقا لرفاهية شعوبها وحفاظا على مصالحها الحيوية.

الفصل الثاني

واقع الاتحاد المغاربي

لقد شهد اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه عام1989 العديد من المشكلات والتناقضات التي أثرت على نجاحه في إرساء عمل مشترك وهذا الأخير(الاتحاد المغاربي) نجده يشهد نوعا من الجمود في كافة المستويات سواء أكانت اقتصادية أو سياسية، وهذا ربما يرجع بالأساس إلى حب الزعامة أو الصراعات والنزاعات الجانبية القائمة بين الدول الأعضاء، فبعد مرور ثلاثين سنة خلت فإن نشاطه الفعلي لم يتجاوز فترة الخمس سنوات الأولى من عمره، إذ سرعان ما تم تجميد نشاط مؤسساته سنة1995، ففي الوقت الذي بدأ الركود والجمود يميز عمل الاتحاد المغاربي سعت دول هذه المنطقة إلى إقامة تعاون اقتصادي يشمل جميع المجالات الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية من خلال إمكانياتها المشتركة لتعجيل تنميتها الاقتصادية وهذا ما دفع بالقادة المغاربيين إلى التفكير في طريقة تمكنهم من الخروج من دوامة الخلافات والنزاعات لتفادي الوقوع في أحلاف متصارعة.

وسنسلط الضوء في هذا الفصل على البناء المؤسساتي للاتحاد المغاربي بالإضافة إلى أهمية التكامل الاقتصادي في المنطقة هذا من جهة ومن جهة أخرى سنتطرق إلى أهم معوقات تفعيل الاتحاد المغاربي التي تعد بمثابة حجر عقبة في مسيرته والعمل على إيجاد أهم سبل التفعيل من أجل قيام الاتحاد المغاربي بالأهداف المنوطة به في ثلاث مباحث:

المبحث الأول:الاتحاد المغاربي بين البناء المؤسساتي والتعثر.

المبحث الثاني:الاتحاد المغاربي والتكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث:معوقات الاتحاد المغاربي وسبل التفعيل.

المبحث الأول

الاتحاد المغاربي بين البناء المؤسساتي والتعثر

منذ قيام الاتحاد المغاربي لأكثر من ثلاثين سنة من الزمن فإن نشاطه الفعلي لم يتجاوز فترة الخمس سنوات الأولى من عمره، إذ سرعان ما تم تجميد نشاط مؤسساته سنة1995 لتعود مع مطلع سنة2000 إلى العمل لكن دون تقدم يذكر، وإذا كانت فترة الخمس سنوات ضئيلة جدا حتى لا نقول معدومة في حياة الشعوب والأمم والتي تقاس بمئات السنين، فإنها تبقى المرجعية الوحيدة لنا لقياس مدى نجاح الاتحاد في تحقيق بعض أهدافه سواء أكانت سياسية أم اقتصادية.

المطلب الأول

البناء المؤسساتي للاتحاد المغاربي

كرست السنة الأولى من عمر الاتحاد إلى تنصيب الهيئات التي نصت عليها معاهدة مراكش،[1] وبعد ذلك شرعت كل هيئة من الهيئات في مباشرة عملها وفق الصلاحيات المخولة لها قانونا، فخلال الخمس سنوات الأولى عملت معظم الهيئات بنوع من الانتظام غير أنها بعد ذلك ركنت إلى الجهود بفعل التعثر الذي أصابها، وهذه الهيئات تتمثل فيما يلي:

أولا:مجلس الرئاسة

حسب المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة مراكش[2] فإن للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز، تكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، يبدو أن نشاطاته متنوعة،فمنها ما هو تشريعي والبعض الأخر تنفيذي، وبذلك يكون مجلس الرئاسة أعلى وأهم هيئة في الاتحاد وإليه وحده تعود سلطة اتخاذ القرارات بالإجماع، وهذا يعني وأن كل دولة عضو تتمتع باستخدام حق الفيتو عند الضرورة.

---

[1]-ينظر نص معاهدة مراكش في الملحق رقم 04.

[2]- نص المادة 04 من معاهدة مراكش: **"يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء".**

- نص المادة 05 من معاهدة مراكش: **"يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك".**

الحقيقة أن مهام الرئيس جد محدودة والمعاهدة لم تشر إليها إطلاقا باستثناء ما يفهم من المادة الحادية عشر والتي تشير إلى مراقبة الأمانة العامة لكن هذا في بداية تأسيس الاتحاد المغاربي، عندما كانت الأمانة تتبع الدولة التي يطلع رئيسها برئاسة المجلس، لكن وبعيدا عن الأعمال البروتوكولية مثل الإشراف على تنصيب هيئات الاتحاد وافتتاح أشغال دورات المجلس، يبدو أن للرئيس حق المبادرة من ذلك ما قام به الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، حيث اقترح على الاتحاد الأوروبي تبني عقد اجتماعي لحماية الجالية المغاربية المقيمة بأوروبا.[1]

ثانيا:مجلس وزراء الخارجية

باعتباره أداة ربط بين مجلس رئاسة الاتحاد وبقية أجهزة الاتحاد المغاربي، فقد عقد الكثير من الاجتماعات مقارنة بمجلس الرئاسة وذلك بفعل الصلاحيات الواسعة التي أسندت إليه،إذ يعود له تحضير القرارات لعرضها على مجلس الرئاسة،المساعدة على تنصيب بقية الأجهزة ومباشرة الأشغال على المستوى الداخلي للاتحاد أو في علاقاتها مع الخارج،إلى غاية نوفمبر2007 عقد27 دورة عادية وثلاث دورات استثنائية وأربعة اجتماعات تنسيقية، وثمانية اجتماعات ولقاءات مشتركة لكن بدون جدوى أو فعالية لأنها كانت جميعها حبر على ورق.[2]

لقد لعب دورا لا يستهان به سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي حيث كلف في كم مرة من طرف مجلس رئاسة الاتحاد للقيام بعملية التشاور والتنسيق، وفي هذا الصدد دعي في الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة لعقد اجتماع مشترك مع وزراء الدفاع بقصد وضع صيغة للتعاون في مجال الدفاع وهذا ما تم بالفعل حيث اجتمع بتونس يوم30 مارس1990 مع وزراء الدفاع ودرس وثيقة ورقة عمل، وكلفت لجنة بدراسة المقترحات بشأن التعاون في مجال التكوين العسكري، وفي نفس الدورة كلف بمتابعة أوضاع الجالية المغاربية المقيمة بأوروبا واتخاذ التدابير الكفيلة للحفاظ على هويتها وحقوقها ومصالحها.

أما في الدورة العادية الثانية دعي لعقد اجتماع مشترك مع الوزراء المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية ووزراء الفلاحة بهدف النظر في وضع الملامح الكبرى لإستراتيجية مغاربية مشتركة للتنمية انطلاقا من برنامج عمل الاتحاد، كما دعي أيضا في

---

[1]- مصطفى الفيلالي،**آفاق اتحاد المغرب العربي**،المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد مائة واثنان وثلاثون،1990،ص ص41،42.

[2]- جمال عبد الناصر مانع،**اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**،المرجع السابق،ص173.

إطار دورته الرئاسية الثالثة إلى تكثيف العمل من أجل تطوير التعاون المثمر بينه وبين المجموعة الأوروبية بما يحقق المصالح المشتركة ويضمن ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط.[1]

بالإضافة إلى اجتماعاته الاستثنائية لتدارس بعض القضايا والمستجدات على الساحة المغاربية والعربية والدولية، ففي1991/02/20 درس الوضع في العالم العربي وأصدر بيانا موضحا فيه موقف الاتحاد المغاربي، وفي دورة استثنائية أخرى نظر في التطورات المستجدة على الساحة المغاربية (أزمة لوكربي)، إن معظم اجتماعات مجلس وزراء الخارجية كلها توقفت مع توقف اجتماعات مجلس الرئاسة، ولم يستأنف نشاطه إلا في مارس2001 وتوالت الاجتماعات بشكل غير منتظم، فلقد ركزت اجتماعاته على إصلاح المنظومة الاتحادية مع التأكيد على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديميين وذوي خبرة من الدول الأعضاء.[2]

ثالثا:مجلس الشورى

خلافا لبقية أجهزة الاتحاد فإن مجلس الشورى لا يتمتع بصلاحيات معتبرة وعليه نجد وأنه منذ دورته التأسيسية في1989/06/10 وإلى غاية آخر دورة وهي الدورة السادسة المنعقدة بتونس في الفترة مابين01-02 جوان2005 لم يسجل له أي نشاط معتبر وربما يرجع ذلك إلى طبيعة وظيفته والتي هي بالأساس استشارية، يقتصر عمله على إبداء الرأي في بعض المشاريع التي يعرضها عليه مجلس الرئاسة، كما يتوج أشغاله في كثير من الأحيان بمجموعة من التوصيات التي تمس مختلف المجالات، كالصحة، التشغيل الاقتصاد.....إلخ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد التوصيات التي خرج بها في الدورة العادية الأولى أكثر من مئة توصية.[3]

رابعا:الأمانة العامة

هي جهاز قار فتح مكاتبه بالجزائر منذ شهر أوت1995 طبقا لقرار مجلس الرئاسة المتعلق بتحديد مقرات أجهزة الاتحاد واتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية ومجلس الشورى المغاربي بالجزائر بتاريخ1994/06/09، تعمل الأمانة تحت إشراف

[1]-عامر مصباح،**تكامل المغرب العربي:الأبعاد والمقاربات**،المرجع السابق،ص120.

[2]- نفس المرجع،ص121.

[3]-عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص57.

الأمين العام الذي يعين من قبل مجلس رئاسة الاتحاد باقتراح من حكومة دولته، ويعمل هو الآخر تحت إشراف رئاسة المجلس، أما المهام العملية للأمانة العامة فتتمثل في:

- التحضير لمختلف نشاطات مجلس الشورى وأجهزته.

- متابعة تنفيذ قرارات وبرامج مجلس الشورى المغاربي.

- إعداد مشروع الميزانية والسهر على تنفيذها.

- حفظ وثائق ومستندات المجلس وأجهزته.[1]

خامسا:لجنة المتابعة

باعتبارها جهاز سياسي دائم، فقد بذلت مجهودات كبيرة لمتابعة أشغال مختلف أجهزة الاتحاد وتحضير اجتماعاتها وتزويدها بكل ما من شأنه دعم أعمالها، فأنجزت مهام معتبرة، فإلى غاية شهر نوفمبر2007 كانت قد عقدت44 دورة إضافة إلى دورتين خاصتين بالنظر في المنظومة الاتحادية ودورة خاصة للتحضير لاجتماع، وإذا كان نظامها الأساسي ينص على انعقاد دورة كل شهرين أي بمعدل ستة دورات في السنة، فإنها لم تحترم هذه القاعدة، إذ نجدها في بعض الأحيان تتجاوز الست دورات في السنة فعلى سبيل المثال عقدت سنة1990 ثماني دورات وفي سنة1991 عقدت سبع دورات، وفي بعض الأحيان تعقد أقل فمثلا في1989 عقدت أربع دورات.ونظرا للدورات العديدة ومسؤوليتها الواسعة في متابعة ومراقبة كل ما يهم الاتحاد فقد تعدت في بعض الأحيان صلاحياتها إلى مهام أخرى، ففي دورتها الثانية مثلا المنعقدة بطرابلس في1989/08/30 سجلت اقتراحات ترمي إلى تحضير أشغال مجلس الرئاسة وأدرجت ضمن جدول أعمالها دورتها الثالثة، وفي الدورة السابعة بتونس في الفترة الممتدة مابين27 إلى غاية28 مارس1990 طلبت من الأمانة العامة إعداد مشروع يتعلق بعلاقة الاتحاد بالتنظيمات الجهوية الأخرى.[2]

سادسا:اللجان الوزارية المتخصصة

نصت المادة العاشرة من معاهدة مراكش على ما يلي: **"يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها"**.ومع انعقاد أول دورة لمجلس

[1]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص308.

[2]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص50.

رئاسة الاتحاد بتونس في جانفي1990 أصدر قرارا يتعلق بإنشاء أربع لجان وزارية متخصصة وهي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية، لم تحدد معاهدة مراكش مهام وصلاحيات اللجان الوزارية المتخصصة بل أسندت ذلك إلى مجلس الرئاسة.وعليه وإيمانا بالدور الطلائعي الذي يمكن أن تلعبه اللجان في بناء المغرب العربي فقد درس مجلس الرئاسة في دورته العادية الأولى في جانفي1990 وحدد مهام هذه اللجان في المادة الثانية من قرار الإنشاء.[1]

فمثلا لجنة الأمن الغذائي تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي.....إلخ.

لجنة الاقتصاد والمالية تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، المعادن، التجارة، السياحة، المالية وغيرها.

لجنة البنية الأساسية تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل، الري....إلخ.

لجنة الموارد البشرية تهتم بمجالات التربية والتعليم، الثقافة والإعلام، التكوين وغيرها.[2]

سابعا:الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينها الدولة المعنية لست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد المغاربي التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة القضائية ملزمة ونهائية كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة ومقرها بنواكشوط في موريتانيا.[3]

---

[1]- ينظر نص المادة 02 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في الملحق رقم 04.

[2]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص310.

[3]- اتحاد المغرب العربي،متوفر على الرابط:

-Ar-wikipédia.org/wiki/6/5/2013-10 ;15.

المطلب الثاني

الاتحاد المغاربي وبعض القضايا الإقليمية

بعد تأسيس الاتحاد المغاربي سنة1989 ظهرت الكثير من المستجدات والتغيرات على الساحة الداخلية والإقليمية التي تتطلب منه مواجهتها والتعامل معها كتكتل قائم بذاته ومن ذلك نجد موقف الاتحاد المغاربي من بعض القضايا والتي كان لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة علاقة وتأثير عليها منها:

1-الاتحاد المغاربي والنزاع الموريتاني-السنغالي

يعتبر النزاع الموريتاني السنغالي الذي نشب في1989 أول امتحان يعترض دول الاتحاد المغاربي حيث تعود بوادر هذا النزاع إلى يوم1989/04/09 عندما دفعت مواجهة بين مواطني البلدين حول بعض حقوق الرعي أدت إلى مناوشات كانت نتيجتها سقوط بعض الأشخاص في الجانب السنغالي وكانت هذه المواجهة سبب في انتشار سلسلة أخرى من المجابهات في بقية المناطق كردود فعل انتقامية.هذه تبدو الأسباب المباشرة للنزاع لكن هناك أيضا أسباب أخرى خفية وتتمثل في الأسباب التاريخية والعرقية التي كان من شأنها أن تثير صراعات حادة خاصة عندما بدأت موريتانيا في محاولات تأكيد هويتها العربية وفرض اللغة العربية كلغة رسمية سنة1966 وانضمامها إلى جامعة الدول العربية في1973 الأمر الذي خلق نوعا من الاستياء في صفوف الأفارقة السود، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية فالسنغال عرفت في هذه الفترة أزمة حادة في ركود الإنتاج الزراعي وانخفاض أسعار الفوسفات والتضخم المفرط للديون، إذ نتيجة لكل هذه الأسباب احتدم الصراع بينهما خاصة من خلال الصراع القائم حول مشروع سد جاما على مصب نهر السنغال، وميناء نوا قشط الذي أصبح يعرف حركة بحرية كبيرة ومنافسا قويا لميناء داكار ونتيجة لكل هذا اندلع النزاع بين الدولتين.[1]

هذا النزاع حظي منذ بدايته باهتمام كبير على المستوى الدولي وتعددت مظاهر الاهتمام من خلال النداءات التي صدرت عن عدد من الدول لضبط النفس والتهدئة، حيث

[1]- عدلي رومان هويدا،**أبعاد الصراع الموريتاني-السنغالي**،مجلة السياسة الدولية،العدد ثمانية وتسعون،أكتوبر1989،ص ص167،168.

نجد أن هناك عاملان يفرضان على دول الاتحاد المغاربي التدخل لحل النزاع أولا قرب المنطقة من بؤرة النزاع، ثانيا انتماء موريتانيا إلى الاتحاد المغاربي.

فأول مبادرة جاءت من المغرب والجزائر اللتين تحركت لتهدئة الأوضاع والتوسط بين البلدين، وعن هذا الموقف كتبت صحيفة الشرق الأوسط في عددها3923 أوت1989 قائلة: **"وكأنها بهذا التحرك أرادا أن يعلنا عن حيادها وأن يدفعا إلى الفكرة التي ستتبادر إلى الأذهان بأنهما سيقفان إلى جانب موريتانيا بشكل آلي ومطلق، وقد غطيا هذا الحياد بالمساعي الحميدة".**[1]

فلكلا البلدين علاقات وطيدة مع السنغال ولكنهما لا يستطيعان الاستمرار في هذا الحياد وقتا طويلا في حال اندلاع الحرب، وأما إذا أخذنا بعين الاعتبار الأسس التي قام عليها الاتحاد وهو احترام السلم والأمن نجد أن موقف الدولتين اتخذ هذه الوجهة وهو إقرار السلم بين الطرفين المتنازعين إذ أنه لا توجد مصلحة في قيام حرب في المنطقة.

موقف الاتحاد المغاربي كتكتل فقد عكسه تصريح الملك الحسن الثاني باعتباره رئيس الاتحاد آنذاك إذ قال: **"إن الاتحاد هو تجمع سياسي واقتصادي ولن يكون أبدا محورا عسكريا أو دفاعيا ضد أي كان وبالأخص في المنطقة"**، فالاتحاد المغاربي فضل الحياد بفعل العلاقات الوطيدة التي تجمع دوله بطرفي النزاع، وسعيا منه للتخفيف من حدة النزاع شكل وفدا يمثله انتقل إلى البلدين للقيام بدور الوساطة، فالهدف من الاتحاد المغاربي المساهمة في تنمية شعوب المنطقة والتي تعد البلدان المجاورة لها من ضمنها السنغال.[2]

2-الاتحاد المغاربي وأزمة لوكربي

في أعقاب حرب الخليج يأتي حدث أكثر تأثيرا على مستقبل الاتحاد المغاربي وهو أزمة لوكربي، حيث تعود خلفيات هذه الأزمة إلى سنة1988 أين اتهمت ليبيا بأنها وراء إسقاط طائرة بان الأمريكية على قرية لوكربي البريطانية، وكانت نتيجة لذلك فقد وضعت في عزلة تامة بفعل الحصار الجوي المفروض عليها سنة1992، الحقيقة أن هذه القضية وضعت دول الاتحاد المغاربي في موقف جد حرج، حيث أنها من ناحية تربطها اتفاقية بليبيا والتي تنص صراحة على التضامن معها باعتبار هذا الاعتداء (الحصار) عليها

[1]- صالح بكتاش،**النزاع السينغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني**،القاهرة،دار المستقبل العربي،1992،ص ص30،31.

[2]- عدلي رومان هويدا،**أبعاد الصراع الموريتاني-السنغالي**،المرجع السابق،ص170.

هو اعتداء على بقية دول الاتحاد حسب المادة الرابعة عشر من معاهدة مراكش[1] ومن ناحية أخرى فهي تخضع للمواثيق الدولية، فدول الاتحاد المغاربي لم تتوصل جماعيا إلى اتخاذ موقف موحد اتجاه هذه الأزمة وجاءت مواقفها كالآتي:

- المغرب: الامتناع عن التصويت معبرا بذلك ضمنيا عن عدم معارضة المصالح الغربية فباعتباره عضو غير دائم في مجلس الأمن لم يصوت ضد الحصار.

- تونس: بفعل الفتور الذي طبع علاقاتها مع ليبيا فإنها لم تبد موقف صريحا، غير أن ذلك لم يمنعها من السعي إلى البحث عن حل سلمي للقضية.

- الجزائر: بسبب الأزمة الداخلية التي عرفتها آنذاك فإنها لم تبد موقفا علنيا لكنها حولت إيجاد حل للأزمة، فمساعي الاتحاد لإيجاد حل للنزاع الليبي-الغربي لم تخرج عن الإطار الشكلي المحض بحيث انشغلت دول الاتحاد بالمشاريع الجديدة التي بدأت تظهر في المنطقة، وأهملت الحصار على ليبيا.[2]

3-الاتحاد المغاربي وأزمة الخليج

تعتبر أزمة الخليج سنة1990 أهم مشكلة واجهت الاتحاد المغاربي بعد مشكلة النزاع الموريتاني-السنغالي، حيث أن التدخل العسكري العراقي في الكويت أظهر نوعا من التباين في مواقف دول الاتحاد حيال الأزمة، وازدادت الهوة بينهم بعد التدخل العسكري الغربي في العراق ومسعى كل من الكويت والسعودية إلى تدويل الأزمة بطلب تدخل فوات أجنبية في حلها، فالاتحاد المغاربي قد أثار قضية الخلاف بين العراق والكويت في1990/07/23 أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد بالجزائر، ففي البيان الختامي لهذه الدورة أعرب الرؤساء عن انشغالهم تجاه هذا الخلاف وما قد ينجر عنه من أثار سلبية على العلاقات بين البلدين الأشقاء، كما دعا الطرفين إلى التعقل والحكمة عن طريق التشاور والحوار، ومن أجل تعزيز هذا الحوار قرر الاتحاد المغاربي القيام بمساعي

---

[1]- نص المادة 14 من معاهدة مراكش: **"كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"**.

[2]- علي العدوان،**لوكربي بين القانون والسياسة**،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز الدراسات العربية،العدد مائتان وستة وثمانون ،جوان2001،ص ص52،53.

حميدة وكلف الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بصفته رئيس الدورة بإرسال مبعوث لكلا الطرفين.[1]

دول الاتحاد المغاربي مجتمعة أدانت الاجتياح ولو بدرجات متفاوتة، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الجزائر عن لسان الناطق الرسمي لوزارة الخارجية يوم02 أوت1990 عن أن الحدث يشكل سابقة ذات خطورة استثنائية وأعلنت عن معارضتها اللجوء إلى استخدام القوة لحل النزاع، نجد تونس وعن لسان رئيسها تؤكد على ضرورة الانصياع إلى الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، والتي تدعو إلى ضرورة عدم اللجوء إلى القوة وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أما المغرب فقد أدان بقوة الاجتياح، إذن دول الاتحاد المغاربي كلها أدانت عملية الاجتياح وعدم الاعتراف بالوضع الجديد الناجم عنه، ولم يكتف بذلك فقط بل طالبت خاصة الجزائر بالانسحاب الفوري للقوات العراقية وذلك عن طريق احترام سيادة واستقلال الكويت وأكدت على موقفها الثابت والمعارض لاحتلال بلد آخر سواء كان عربي أم لا وهذا بتنقل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد أكثر من مرة إلى بغداد محاولة إرغام صدام حسين لكن دون جدوى.[2]

المطلب الثالث

الاتحاد المغاربي والشراكة الغربية

في الوقت الذي بدأ الركود والجمود يميز عمل الاتحاد المغاربي، بدأت مشاريع شراكات تلوح في الأفق أهمها مشروع الشراكة الأورومتوسطية وبعده مشروع الشراكة المغاربية الأمريكية، وكان قبل هذا قد ظهر نوع من الشراكة في المجال الأمني وهو ما يسمى بالحوار5+5 والذي توقف منذ انطلاقاته الأولى ولم يستأنف إلا في سنة2003، فإن الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول صاحبته لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، وفي هذا السياق استغلت المجموعة الأوروبية ضعف موقف الدول النامية وما تعاني من فقر وتهميش وتدهور لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبادرت بطرح مشروعها عن طريق

[1]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص299.

[2]- نفس المرجع ،ص300.

الشراكة مع دول البحر المتوسط ومنها دول شمال إفريقيا وهو ما سمي بمشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي انطلق مع ندوة برشلونة، إلا أنه قبل ذلك وفي1992/04/30 صدر بيان عن اللجنة الأوروبية حول العلاقات بين المجموعة والاتحاد المغاربي لفت الانتباه إلى ضرورة تكميل البروتوكولات المالية المبرمة مع دول الاتحاد المغاربي ابتداءا من1976 والى ضرورة إبرام اتفاق جهوي من شأنه أن يقود الأطراف المعنية إلى شراكة أورومتوسطية.[1] وفي الفترة الممتدة ما بين27 و28 نوفمبر1995 عقد ببرشلونة مؤتمر جمع بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي عشر دول في جنوب البحر المتوسط منها الجزائر، تونس، المغرب وأسسوا شراكة أورومتوسطية عرفت بمسار برشلونة موزعة على ثلاث فضاءات هي: شراكة سياسية وأمنية، شراكة اقتصادية ومالية، شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية من أجل فضاء جديد بين دول البحر المتوسط يسعى في آفاق2010 إلى إقامة منطقة تبادل حر عبر التوقيع على اتفاق شراكة بين بلدان الجنوب والاتحاد الأوروبي.[2]

يرى البعض أن هذا المشروع يبلور ويبرز رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس لأمريكا التي استحوذت على الشرق الأدنى والأوسط والأقصى ويشكل في نفس الوقت من الناحية الاقتصادية والمالية والتجارية أبرز المشاريع التي ستؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط. فدول المغرب العربي تمثل منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى وتمتد بين المنطقتين علاقات اقتصادية وسياسية تضرب بدورها في التاريخ ويدعمها القرب الجغرافي، وقد تطورت هذه العلاقات عبر سلسلة من المحطات ومن هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر الاتحاد الأوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب أن ترقى إلى اتفاقيات شراكة فمن المفروض أن تتفاوض دول الاتحاد المغاربي ككتلة واحدة مع الاتحاد الأوروبي إلا أن هذه الأخيرة اضطرت إلى التفاوض مع هذه الدول فرادى، فاستمرار الخلاف بين ليبيا وأوروبا بشأن قضية لوكربي وأزمة الخليج وتأثيرها على العلاقات العربية الأوروبية والأزمة الجزائرية وما كانت تحمله من أخطار.[3]

---

[1]- عابد شريط،**واقع الشراكة الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**،مجلة العلوم الإنسانية،سطيف،العدد واحد وعشرون،جوان 2004 ، ص102.

[2]- نفس المرجع،ص104.

[3]- نفس المرجع،ص109.

منذ الوهلة الأولى تسارعت دول الاتحاد المغاربي خاصة تونس والمغرب لإمضاء وتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور الأزمات وفي محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية ومنها المغاربية الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الاقتصاديات مما جعلها غير مكتفئة، فجميع الاتفاقيات المنفردة للشراكة مع بلدان الاتحاد المغاربي تضمنت مجموعة من الأهداف منها:

- تنمية المبادلات وضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

- تسهيل التكامل والاندماج بين دول الاتحاد المغاربي وبينها وبين الاتحاد الأوروبي.

- الارتقاء بالتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.[1]

أما عن مجالات الشراكة فقد مست كل المجالات بدون استثناء إلا أن المجال الاقتصادي يعتبر أهمها ويتمحور حول تحرير المبادلات التجارية وذلك برفع القيود على حركة المنتجات الصناعية بما فيها القيود الجمركية ورسوم مماثلة لها،تنفذ هذه الشراكة عبر مجموعة من البرامج والآليات خاصة برنامج "ميدا" لتمويل مشاريع إصلاحية في الحقل الاجتماعي والاقتصادي، فمنذ التوقيع بدأت الدول المغاربية في تنفيذ التزاماتها بدءا من التقيد بالجدول الزمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات الأطراف الشريكة والتخلي عن القيود والقواعد الحمائية، إضافة إلى كل هذا فإن الشراكة الأورومغاربية خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دول الاتحاد المغاربي وهي تلك المتعلقة بالقدرة التنافسية المؤسسية فالمؤسسات المغاربية التي ستدخل منطقة تجارة حرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي،ونظرا لعدم التوازن بين أطراف الشراكة كان من المنطقي أن يفشل هذا المشروع، أضف إلى ذلك فإن دول أوروبا الشرقية العائدة من المنظومة الاشتراكية استفادت من مساعي الأوروبيين أكثر مما استفادا دول الجنوب مما يعني أن الخلل ليس في الإمكانيات وإنما في الأولويات وتكونت قناعة أن عملية الشراكة تخضع للواقع السياسي الأوروبي أكثر مما تخضع لإعلان برشلونة والتزاماته.[2]

---

[1]- صالح صالحي،**التحديات المستقبلية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سطيف ، العدد اثنان،2003،ص26.

[2]- نفس المرجع،ص36.

إن هذا الفشل شجع الأمريكيين على طرح مبادرة شراكة على دول المغرب العربي تتمثل في إقامة منطقة بادل حر بينهما فقد حاولت أمريكا دعم نفوذها في المغرب العربي غداة الحرب العالمية الثانية وارتبطت آنذاك بظروف الحرب الباردة، فالتخطيط لشراكة أمريكية مغاربية تشمل في المرحلة الأولى بعض دول الاتحاد المغاربي ثم تمتد إلى بقية دول المنطقة فتعود إلى أواخر القرن الماضي وهو ما عرف آنذاك بمبادرة **"إيزنستات"** نسبة إلى وكيل التجارة الأمريكي ستيوارت إيزنستات في عهد الرئيس كلينتون، شكلت مبادرة إيزنستات التي طرحت في جوان1989 الخطوة الأولى في اتجاه إقامة الشراكة التي اقتصرت على ثلاث دول هي: المغرب، الجزائر وتونس قبل أن تنظم إليها ليبيا وموريتانيا بصفة ملاحظ في سنة1999، تهدف هذه الشراكة إلى تنمية دور القطاع الخاص والدفع بمسلسل الإصلاحات الهيكلية، وتحسين المحيط القانوني، وتشجيع التبادل التجاري وتسريع الاندماج الجهوي، والرفع من حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.[1]

ترتكز هذه الشراكة على أربعة دعائم أساسية وهي: الديمقراطية، تطوير التعليم حقوق المرأة ودعم التنمية الاقتصادية والاستثمار، وتتميز عن الشراكات الأخرى بكونها موجهة منذ البداية إلى إقامة شراكة خصوصية مع بلدان المغرب الأوسط أي تونس والجزائر والمغرب في إطار تبادل حر يتم إنجازه إلى غاية2013، وتختلف مبادرة ايزنستات عن الشراكة الأورومتوسطية كونها تفضل الشأن الاقتصادي على السياسي، فهي لا تعتبر الإصلاح السياسي شرطا من شروط الشراكة، وهذا ما شجع دول الاتحاد المغاربي في المضي قدما نحو هذه الشراكة، ونظرا لارتباط المبادلات التجارية المغاربية بالاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق70 بالمائة تصديرا واستيرادا فقد رصدت الولايات المتحدة الأمريكية سنة2000 مبلغ05 مليار دولار لتمويل مشاريع مشتركة مع شمال إفريقيا كجزء من تنفيذ مبادرة إيزنستات ساعية بذلك إلى غزو السوق المغاربية والحلول محل الدول الأوروبية فانعدام خطة تنسيقية بين الأقطار المغاربية في مجال التعاون الاقتصادي، يكمن وراءه بصفة أساسية عدم وجود خطة تنسيقية في المجال السياسي حيث تشكوا من خلافات حول ملفات أساسية معقدة تحول دون هذا التنسيق من أبرزها ملف الصحراء الغربية وهذا ربما

[1]- محمود معروف،**شراكة أمريكية مغربية**،متوفر على الرابط:
-www.swissimfo.org

ما يفسر انفراد المغرب بالتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع أمريكا التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع2006.[1]

المبحث الثاني

الاتحاد المغاربي والتكامل الاقتصادي

برز الاهتمام بأهمية التكامل الاقتصادي المغاربي منذ أن أحرزت البلدان المغاربية استقلالها عن الاستعمار، وإدراكا من القيادات السياسية آنذاك فقد تم إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية في العاصمة التونسية في11 أكتوبر عام1964، والتي تضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وقد نتج عن اللجنة الاستشارية عدة هيئات يطغى عليها الطابع الاقتصادي والتي كانت جل طموحاتها هو خلق آليات لإنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية وتشكيل درعا اقتصاديا يقيها تحديات الكتل الاقتصادية التجارية الأخرى، وغزوها لأسواقها واقتصادياتها، والعمل على اكتسابها الخبرة للتعامل مع الكيانات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول

الملامح الكبرى لإستراتيجية مغاربية مشتركة

لقد اعتمد مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة بليبيا عام1991، قرارا خاصا بالملامح الكبرى لهذه الإستراتيجية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول اتحاد المغرب العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة، وضمان حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال، تركز هذه الإستراتيجية على مراحل ومدة زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وعلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة أهداف الاتحاد المغاربي آخذة في الاعتبار درجات النمو لكل بلد عضو وحث المؤسسات القطرية لإعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها.[2]

تتمثل أولويات العمل المشترك في تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية والإسراع بتنفيذ الخطة المعتمدة في ميدان التبادل التجاري وانتهاج

---

[1]- محمود معروف،**شراكة أمريكية مغربية** المرجع السابق .

[2]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص319.

سياسات مشتركة في كافة الميادين، بحيث تتمثل منهجية العمل المشترك في إقرار برنامج عمل يعتمد على المراحل التالية:

المرحلة الأولى

بعث منطقة التبادل الحر للمنتوجات ذات المنشأ والمصدر المغاربيين على مستوى الاتحاد، وتهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية وتنمية التبادل التجاري بين دول الاتحاد وإعطاء دفع قوي وملموس للإنتاج والمبادلات على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل عام 1992، لهذا الغرض أوصى مجلس الرئاسة في دورته الثالثة بضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية والإدارية والمالية التي من شأنها خلق مناخ ملائم للتعامل بين الدول المغاربية والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الجاهزة أو قيد الدراسة ووضع الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة وكذلك القيام بإعداد الدراسات التي من شأنها أن تحدد الوسائل والإجراءات العملية لتحقيق الهدف المنشود.[1]

المرحلة الثانية

إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف ووضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج، وكذلك توحيد الأنظمة والقوانين الجمركية ويتم ذلك على أساس تطبيق قرار مجلس الرئاسة الخاص باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين دول الاتحاد المغاربي.[2]

نشير إلى أن هذا القرار **"قيام وحدة جمركية"** اعتمده مجلس الرئاسة في الدورة العادية الثانية الجزائر جويلية1990 ويتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمهد لقيام وحدة جمركية تتمثل في:

- تثبيت الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لفائدة البضائع المتبادلة ذات المنشأ والمصدر المحليين.

- العمل على إزالة العوائق غير التعريفية بصفة تدريجية وعدم اللجوء إلى أية قيود أو عوائق مماثلة جديدة.

---

[1]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص319.

[2]- محمد لبيب شقير،**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ص210.

- تبني تصنيفة تعريفية موحدة على أساس النظام المنسق لمجلس التعاون الجمروكي قبل نهاية1991.

- العمل على تحديد شروط اللجوء إلى الوقاية الاستثنائية في حالة تعرض اقتصاد أو قطاع بلد عضو إلى صعوبات ومخاطر.

- منح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين لكل بلد في البلد الأخر من دول الاتحاد.

- إبرام اتفاقية تجارية وتعريفية مغاربية تكون بمثابة إطار قانوني مؤقت.

- وضع معاهدة إنشاء الوحدة الجمركية في أجل أقصاه خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية.[1]

المرحلة الثالثة

إنشاء سوق مشتركة بين دول الاتحاد قبل سنة2000، تهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج الاقتصادي وإرساء نظام واحد للأسواق وتراتيب موحدة داخل الفضاء المغاربي وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للرسوم والحواجز الجمركية، وتحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع والأموال، ووضع سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل كل بلد مغاربي وفيما بينهما.[2]

ولتحقيق كل هذه المراحل فإن ذلك يتطلب القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لكل مرحلة، وتماشيا مع ذلك فإن الأمر يتطلب وضع سياسات عامة وقطاعية ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية في المجالات التالية:

1- في مجال الأمن الغذائي

وضع سياسات وخطط مغاربية مشتركة للعناية بالموارد الطبيعية الفلاحية وتطويرها واستغلالها الأمثل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي على الصعيد المغاربي والمحافظة على البيئة، وتحقيق التكامل في ميدان الإنتاج الفلاحي وإنشاء الآليات والهياكل المناسبة لذلك مع وضع استراتيجيات مشتركة للرفع من إنتاج المواد الغذائية الأساسية لتحقيق الأمن

[1]- محمد لبيب شقير،**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**،المرجع السابق،ص ص211،212.

[2]- صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**،المرجع السابق،ص322.

الغذائي وتدعيم الصناعات والبحوث المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية والقروية، بالإضافة إلى وضع سياسات فلاحية مشتركة لحماية السوق المغاربية من مزاحمة الواردات من خارج دول الاتحاد.[1]

2- في مجال الموارد البشرية

العمل على توحيد السياسات المغاربية لتكوين الإطارات في جميع الميادين تماشيا مع أهداف الملامح الكبرى للإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة وتوحيد سياسات دول الاتحاد في ميادين الصحة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام ورعاية الشباب والتشغيل والضمان الاجتماعي، ووضع الإطار القانوني الذي يكفل ضمان حرية التنقل والإقامة وممارسة جميع النشاطات الاقتصادية داخل دول الاتحاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع سياسات موحدة لرعاية الجالية المغاربية بالخارج وخاصة فيما يتعلق بالإقامة والتشغيل والضمان الاجتماعي والعمل على استقطابها للمساهمة في التنمية الاقتصادية المغاربية.[2]

3- في مجال الطاقة والصناعة

تطوير القدرات المغاربية في التنقيب على النفط والغاز الطبيعي وترشيد استخدام الطاقة والبحث المشترك عن مصادر جديدة ومتجددة، وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع المشتركة بين دول الاتحاد المغاربي لتنمية صناعات بتروكيماوية مغاربية، بالإضافة إلى وضع برامج مشتركة تضمن الاندماج في المجال الصناعي وذلك بالتنسيق مع مختلف السياسات القطاعية، والعمل على استحداث صناعات خاصة التكاملية منها وتوسيع المشاريع القائمة وطنيا أو ثنائيا ذات الجدوى الاقتصادية لتصبح مشاريع اتحادية وتطوير وسائل الإنتاج الكهربائي.[3]

4- في المجال التجاري والمالي والنقدي

- العمل على وضع تشريعات وأنظمة موحدة لتنمية الصادرات والقيام بالاستيراد المشترك وضبط إطار للمنافسة السلمية والتنسيق بين سياسات الأسعار والدعم وتوحيد المواصفات.

---

[1]- العلوان عبد الصاحب،**التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي**،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد مائتان وسبعة وستون،ماي2001،ص50.

[2]- نفس المرجع،ص52.

[3]- عبد العزيز شرابي،**فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**،مجلة العلوم الإنسانية،قسنطينة العدد عشرة،1998،ص10.

- تنسيق السياسات والأنظمة في المجال الضريبي والمحاسبي والرقابة على الصرف وفي مجال الاستثمار والتأمين وإعادة التأمين والنقد قصد الوصول إلى أنظمة موحدة لهذه الميادين.

- تعميم اتفاقيات الدفع الثنائية بين المصارف المركزية مع تسديد المدفوعات كيفما كانت طبيعتها واستعمال العملات الوطنية أكثر ما يمكن بين بلدان الاتحاد المغاربي والإعداد لإنشاء عملة مغاربية موحدة.

- تبادل المعلومات وتكثيف التشاور بين دول الاتحاد خاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية بهدف دعم المواقف تجاه المؤسسات المالية الدولية.[1]

إذا ومن خلال هذه الملامح يتضح وأن المشرفين على المشروع التكاملي لدول الاتحاد المغاربي قد سعوا إلى وضع إستراتيجية تنموية مشتركة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي مرحلي ومتين تسنده سياسة تواصل ثقافي واجتماعي للعنصر البشري، ولتحقيق ذلك وزع العمل على أربعة قطاعات حيوية وهي الأمن الغذائي، الاقتصاد والمالية، البنية الأساسية والموارد البشرية، لهذا فقد أوصى مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثالثة المنعقدة في مارس1991 بمجموعة من الآليات والمتطلبات لتنفيذ هذه الإستراتيجية تتمثل في:

- الإسراع في إنشاء الهياكل والمؤسسات الاتحادية وإعطائها الدعم اللازم لتحقيق الاندماج الاقتصادي المغربي.

- تشجيع المبادرات الخاصة للمساهمة في تحقيق الاندماج بين دول الاتحاد ومنح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص لكل بلد في البلدان الأخرى،وتقديم التسهيلات الضرورية للقيام بدورها للمساهمة في دعم تنمية وبناء الاتحاد.

- تعمل كافة الأجهزة الاتحادية كل فيما يخصها على تنفيذ البرامج والخطط التنموية وفقا لإستراتيجية التنمية المشتركة وتقديم تقارير دورية لنشاط القطاعات ذات العلاقة مع إبراز النتائج التي توصلت إليها واقتراح الحلول الملائمة لما قد يواجهها من صعوبات.[2]

[1]- عبد العزيز شرابي،**فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**،المرجع السابق،ص12.

[2]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص ص320،321.

المطلب الثاني

مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه

يستخدم البعض مصطلح التكامل الاقتصادي للدلالة على معان كثيرة، قد تكون أحيانا متباينة، فيستعمله البعض للدلالة على شكل من أشكال التعاون في حين يستعمله البعض الأخر للدلالة عن علاقات أمتن تنشأ في إطار الوحدة والاندماج، فالتكامل الاقتصادي يقصد به عادة اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها،مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات.[1]

كما يشير مصطلح الاقتصاد إلى العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعيق حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد تتوافر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات.[2]

ويمكن إيجاز بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين حول التكامل فيما يلي:

- **ميردال**: عرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية واجتماعية، بناءا عليها تزول الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج.

- **فاجدا**: ميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي هما:

التكامل من خلال السوق: والذي يكفل إمكانية تداول المنتوجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق.

---

[1]- رشيد بوكساني،أحمد ديبش،اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية**،بومرداس،ماي 2004.ص213.

[2]- رابح خوني،رقية حساني،اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،المرجع السابق،ص409.

التكامل من خلال الإنتاج: والذي يتم بواسطته رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدودها المتلقي ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي.[1]

- **بيندر**: يرى بأن التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين لمنطقة التكامل، وصياغة وتطبيق سياسات موحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.[2]

إضافة للمفاهيم أعلاه فهناك من الاقتصاديين من ينظر للتكامل الاقتصادي مجددا مضمونه انطلاقا من القبول باحتواء هذا الأخير على جانبين جانب سلبي وآخر ايجابي حيث يشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما من الناحية الايجابية فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل.[3]

إن للتكامل الاقتصادي عدة مزايا وأهداف تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة حققتها وتسعى إلى تحقيقها الدول المتكاملة والدول الساعية للتكامل يمكن إيجازها في:

- إن التكامل الاقتصادي يتيح فرصا أوسع لإقامة المشروعات كبيرة الحجم التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير، كاستجابة أتساع السوق المشتركة ومنه تخفيض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، كما يساهم أيضا في التقليل من مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين داخل منطقة التكامل.[4]

- يساعد على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث بتضافر جهود الأطراف المتكاملة، عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية ومنافسة القوى الاقتصادية الخارجية أو الأجنبية.[5]

---

[1]- رشيد بوكساني،أحمد ديبش، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية**،المرجع السابق.ص214.

[2]- نفس المرجع،ص215.

[3]- رابح خوني،رقية حساني، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،المرجع السابق.ص417.

[4]- عبد العزيز شرابي،**فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**،المرجع السابق،ص40.

[5]- نفس المرجع،ص41.

- يساعد على تحسين شروط التبادل التجاري، لتوفير الظروف الأمثل والأحسن في مجال التعامل الدولي مقارنة بما كان عليه الوضع قبل التكامل، وهذا اعتبارا من أن التكامل يمكن من قيام كتلة اقتصادية واحدة لها القوة والأهمية على النطاق الدولي.[1]

- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهذا لكونه يعد من أنجح العلوم القصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا أكبر من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيجعل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة.[2]

أسس التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على مجموعة من الأسس نوجزها فيما يلي:

- إلغاء القيود على حركة السلع

إذا كان أحد أهم دوافع إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع تكون قادرة على استيعاب وامتصاص فوائض الإنتاج المحققة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء منفردة من خلال تدفق هذه المنتوجات داخل هذه السوق المشتركة، فإن تحقق ذلك يشترط كأساس أول قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعرية كانت أم كمية، التي من شأنها إعاقة هذه الحركة تمكينا لبلوغ أعلى مستويات الاستفادة من وفرات النطاق الواسع في الإنتاج الذي يتلخص في الزيادة الإنتاجية وتدني التكاليف والأسعار، بالإضافة إلى اعتماد تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول غير أعضاء في التكامل، مع وجوب تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء.[3]

- إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج

يأخذ هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة أشكال القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم

---

[1]- عز الدين بن تركي،هارون الطاهر،**مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،باتنة، العدد ستة،2002،ص69.

[2]- نفس المرجع،ص70.

[3]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص150.

والقوانين التي تؤدي التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة.[1]

- تنسيق السياسات النقدية والمالية

يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة هذا التنسيق، فمن الناحية المالية يتغير توحيد معدلات الضرائب لأن اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وآخر، وإلى تقييد مبادلات السلع حتى في حالة إلغاء كافة الرسوم الجمركية، أما من الناحية النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التمويل فيما ذلك لأن تقلبات أسعار الصرف بين عملات دول التكامل تؤدي إلى اضطراب أسعار السلع موضوع التبادل، مما يعرض المتعاملين في دول التكامل إلى مخاطر جمة.[2]

- تنسيق السياسات الإنتاجية

يعتبر هذا الأساس مكملا لأساس حرية انتقال عناصر الإنتاج، حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبل استغلالها وذلك بتخصص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

وما يلاحظ أيضا أن أشكال التكامل الاقتصادي تختلف تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي:

- ترتيبات التجارة النفطية: تتيح فرص حواجز أقل على التجارة ما بين الدول الأطراف منها على التجارة مع باقي الدول الأخرى، وهذا هو الشكل المبسط للتكامل.

- منطقة التجارة الحرة: هو الشكل الذي يتم بموجبه تحرير التجارة بين الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى.

- الاتحاد الجمركي: يزيل كافة الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى على التجارة بين الأعضاء بالإضافة إلى تنسيق السياسات التجارية اتجاه بقية العالم.

---

[1]- عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ،المرجع السابق،ص152.

[2]- رابح خوني،رقية حساني، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان:**التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،المرجع السابق.ص408.

- السوق المشتركة: يهدف إلى إزالة كافة القيود على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.[1]

- الاتحاد الاقتصادي: يبلغ هذا الشكل من التكامل حد توحيد السياسات النقدية والمالية لدول الأعضاء، فالأشكال الثلاثة الأولى تمثل المستويات الدنيا من التكامل الاقتصادي، وأما الشكلان الأخيران فيمثلان المستويات العليا من التكامل الاقتصادي.[2]

- الاندماج الاقتصادي(مرحلة التكامل التام): يمثل الاندماج المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، ويتم بلوغ هذه المرحلة مرورا بما سبق من المراحل والأشكال، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من الحالات للسلطة الإقليمية العليا.[3]

المطلب الثالث

نتائج عملية التكامل الاقتصادي المغاربي

قبل التطرق إلى نتائج عملية التكامل الاقتصادي، سنحاول أولا التطرق إلى متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية وحتى يتوفر لذلك النجاح لابد من توفر العوامل الأساسية التالية:

1- لابد من توفر القناعة التامة والإرادة السياسية الحازمة لدى الأنظمة المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي، وأن عملية التكامل هذه لا يمكن أن تتم بصورة عفوية.

2- لابد أن تكون هناك خطة متكاملة على المستوى المغاربي، بحيث تكون امتدادا للتخطيط على المستوى المحلي، ومن خلال ذلك يمكن إرساء دعائم للتنمية المغاربية يصبح فيها التكامل عاملا أساسيا في عمليتي التنمية المحلية والمغاربية معا.[4]

3- لابد أن يستند التخطيط المشار إليه إلى ضرورة إقامة المشروعات المحلية ومجموعة أخرى من المشروعات الإنتاجية المشتركة على ألا تكون مماثلة للمشروعات المحلية، بل

---

[1]- خوني رابح، رقية حساني، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان:**التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،المرجع السابق.ص ص409-412.

[2]- رشيد بوكساني،أحمد ديبش،**التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية**،المرجع السابق،ص235.

[3]- خوني رابح، رقية حساني،**التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،المرجع السابق،ص401.

[4]- قصور عدي،**مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،دون طبعة،1993،ص ص120،121.

ينبغي أن تكون تلك المشروعات من الحجم الكبير وقادرة على ربط القطاعات الإنتاجية في الدول المغاربية ببعضها البعض.

4- إقامة وضع مؤسسي مناسب، وإنشاء مصرف للتنمية المغاربية يساهم في رأسماله جميع الدول المغاربية يعمل على تمويل المشاريع المشتركة داخل الاتحاد المغاربي.[1]

أما فيما يخص نتائج عملية التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي فتتمثل في:

1- اتساع حجم السوق: إن الفاحص لاقتصاديات دول الاتحاد المغاربي، يجد أنها جميعا تعاني من مشكلة صغر حجم السوق فبعض الدول تتسم بوفرة مالية عالية، إذ قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام2000 بحوالي3290 دولار في ليبيا وتونس2367 دولار، والجزائر1661 دولار، والمغرب1250 دولار، في حين نجد أن موريتانيا تعاني من انخفاض في القوة الشرائية، حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى334 دولار عام2002.[2]

إن من شأن اتساع حجم السوق أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية، كذلك يترتب على اتساع حجم السوق القضاء على ظاهرة احتكار مشروع معين لسلعة معينة، وذلك نظرا لظهور العديد من المشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية في أنتاج هذه السلعة ومن ثم التخلص من الآثار السلبية الناتجة عن الاحتكار،كما تسمح بالاستفادة من وسائل الإنتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف.

2- تدعيم المركز التفاوضي لدول الاتحاد المغاربي في تعاملها مع العالم الخارجي: يؤدي التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي إلى زيادة قدرتها على المفاوضات في مجال التجارة الدولية مع الأطراف الأخرى، أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى وبالتالي تعزيز موقف الدول المغاربية في السوق الدولية فيما يتعلق بأسعار بعض السلع أو النقل أو الرسوم الجمركية.[3]

---

[1]- قصور عدي،**مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**،المرجع السابق،ص ص122،124.

[2]- عبد العزيز جراد،**الاندماج الاقتصادي المغاربي**،حوليات الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد الثاني،1987-1988،ص114.

[3]- نفس المرجع،ص115.

3- التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها بعض دول الاتحاد المغاربي: يترتب على التكامل الاقتصادي التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها بعض الدول المغاربية فالمتفحص لخريطة الموارد الاقتصادية للدول المغاربية يلاحظ أنها تتمتع بوفرة نسبية في الموارد الاقتصادية، فالتكامل الاقتصادي بين بلدان الاتحاد المغاربي بما سيتيحه من حرية انتقال عناصر الإنتاج سيؤدي إلى الحد من ندرتها في بعض الدول، ومن ثم وفرتها في البعض الآخر وبالتالي الاستخدام الأكفاء لهذه الموارد.[1]

4- الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى الحد من التقلبات الدورية في حصيلة الصادرات لدول الاتحاد المغاربي والتي تعزى في الغالب إلى التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة، كما من شأنه دعم دول الاتحاد المغاربي في تعاملها مع الخارج من خلال خلق اقتصاد أكثر تنوعا، وبالتالي أقل اعتمادا على العالم الخارجي وخاصة في السلع الأساسية والضرورية.

5- تحفيز الاستثمارات: إن التكامل بما يتيحه من سوق أوسع وحرية انتقال عناصر الإنتاج من شأنه تحفيز الاستثمارات، سواء الاستثمارات من داخل دول الاتحاد المغاربي أو الاستثمارات الأجنبية، وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيا عالية ينعكس أثارها بشكل ايجابي على اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي مجتمعة.[2]

6-التوظف: التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات وهذا من شانه، خلق فرص جديدة للعمل في كافة دول الاتحاد المغاربي، ومن ثمة الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم البلدان المغاربية، فالتكامل الاقتصادي يعد من انجح الوسائل لحل المشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في دول التكتل وذلك من خلال انتقال الفائض منهم من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وهذا من شانه القضاء على مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة في الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

7-خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: يعتبر ارتفاع معدل النمو[3] للاقتصاديات المغاربية الهدف الأساسي للتكامل الاقتصادي، فالتكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ

---

[1]- بشير بن عيشي،محمد الأمين شربي،**مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية**،بحوث وأوراق عمل الملتقى المنعقد خلال الفترة الممتدة8-9 ماي2004،عين مليلة،دار الهدى للطباعة والنشر،2005،ص198.

[2]- نفس المرجع ،ص ص199،200.

[3]- رشيد بوكساني،أحمد ديبش، **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية**،المرجع السابق،ص215.

المناسب للتنمية، فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية (الطرق والموانئ، الاتصالات وغيرهم) حيث يمكن توظيف هذه المشروعات في المناطق الأقل نمو حتى يمكن تحقيق نوع من النمو المتوازن داخل المنطقة المغاربية.[1]

*- لقد بذلت جهود كبيرة واتخذت قرارات كثيرة خلال أكثر من ثلاثة عقود اتجاه تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة ظل التكامل المغاربي هزيل، وكل المحاولات التكاملية قد باءت بالفشل، بحيث هناك مجموعة من العوامل التي عرقلت مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي نذكر منها:

- ضعف أو غياب الإدارة السياسية: إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإدارة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قرارا من التغيير السياسي والتنازل عن بعض مقومات السيادة القطرية لمصلحة الدول الأعضاء، ومن العوامل الأخرى وجود قوى اجتماعية ذات نفوذ سياسي في العديد من البلدان المغاربية تتعارض مصلحتها مع قيام كيان تكاملي اقتصادي مغاربي.[2]

- التبعية الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي: ويمكن اختصار هذا الجانب في التبعية التجارية والتقنية حيث تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي المبادلات التجارية لبلدان الاتحاد المغاربي تتم مع الاتحاد الأوروبي، وأن01 بالمائة فقط من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم، إذ تتكون الصادرات المغاربية من البترول والغاز الطبيعي والفوسفات الحديد وبعض المواد الغذائية في الوقت الذي تستورد فيه سلع التجهيز والمنتوجات النصف مصنعة، بالإضافة إلى التبعية الغذائية بحيث أصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس لمعظم الدول المغاربية، وذلك بسبب الكثافة السكانية بحيث وصلت فاتورة الواردات لدول الاتحاد لعام1995 حوالي05 مليار دولار، وهذا ما يفسر ارتباط الاقتصاديات المغاربية بالدول الصناعية الغربية.[3]

- تباين السياسات والنظم الاقتصادية: هناك تباين واضح في معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالجزائر وليبيا على سبيل المثال اعتمدتا على التخطيط المركزي لتلبية احتياجات التنمية، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى سوء تخصيص

[1]- رشيد بوكساني،أحمد ديبش،**التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية**،المرجع السابق ،ص217.
[2]- عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،المرجع السابق،ص210.
[3]- محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص319.

الموارد بفعل سياسات الأسعار وأسعار الصرف والتجارة، أما بالنسبة للمغرب وتونس فقد اتبعتا النظام الليبرالي الذي انعكس بدوره في شكل اختلافات فرعية أخرى.[1]

- البعد السياسي للقطاع العام: لقد عمل هذا القطاع في الدول المغاربية من منطلق التوجه نحو الإقليمية في عملية التنمية الاقتصادية دون الاهتمام التوجه التكاملي المغاربي إلى الحد الذي وصل في بعض الأحيان إلى معارضة التكامل ومقاومته بصورة غير مباشرة من خلال إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي.[2]

- التعقيدات الروتينية: تواجه المشروعات عند إنشاؤها وبعد تشغيلها تعقيدات روتينية بسبب رغبة الإدارة في الدول المغاربية في الاحتفاظ بسيطرتها التقليدية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية دون الاهتمام بما تتطلبه التنمية والتكامل الاقتصادي من تسهيل الإجراءات وتقليص الروتين الغير ضروري.[3]

هذه العوامل بالإضافة إلى عوائق عديدة أخرى من بينها الخلافات السياسية والأزمات المتكررة بين الدول المغاربية (البطالة، عدم استقرار المنطقة، التدخلات والضغوطات الخارجية) كانت مجتمعة حائلا دون تحقيق نتائج تذكر في عملية التكامل الاقتصادي المغاربي.

المبحث الثالث

معوقات الاتحاد المغاربي وسبل التفعيل

منذ ثلاثين سنة خلت حققت بلدان المغرب العربي تطورا ايجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش غير أن حصيلة هذه السنوات كما سبقت الإشارة.كانت ضعيفة جدا ولم تحقق طموحاته حيث نلاحظ على هذه التجربة التعثر والجمود، فمنذ أواخر1994 والاتحاد المغاربي يعيش أزمة حادة وحالة من الركود التام برزت مظاهره على جميع الأصعدة، فعلى الرغم من أن التجربة التكاملية نمت في بيئة اجتماعية متجانسة، فهناك روابط الدين والتاريخ المشترك إلا أن كل هذا لم يمنعها من التعثر، فالاتحاد المغاربي صاحبته منذ البداية عوائق وتحديات لم يتمكن من تجنبها أثرت بصورة واضحة على مسيرته التكاملية.

---

[1]- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي في عصر العولمة**،المرجع السابق،ص320.

[2]- عبد العزيز جراد،**الاندماج الاقتصادي المغاربي**،المرجع السابق،ص117.

[3]- خوني رابح، رقية حساني،**التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،المرجع السابق،ص417.

المطلب الأول

المعوقات الظرفية

تتضمن هذه المعوقات العناصر التالية:

- الوضع الأمني في الجزائر: عرفت الجزائر أواخر1988 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة لتردي أوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، وكرد فعل عن ذلك تبنى النظام إصلاحات سياسية توجها دستور1989/02/23 وقانون الجمعيات الصادرة في1989/07/05 وكنتيجة لتلك الإصلاحات بدأت الخريطة السياسية للجزائر ترسم، فتح المجال أمام التعددية السياسية أسفر عن ظهور أكثر من40 حزب سياسي في ظرف وجيز، وعلى الرغم من أن الأزمة التي عرفها المجتمع كانت أزمة اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أن النظام أبى إلا أن يجعلها أزمة سياسية وسعى لمعالجتها بالإصلاحات السياسية.[1]

ومع بداية تجسيد هذه الإصلاحات في ميدان الانتخابات المحلية جوان1990 والتشريعية1991 بدأت بوادر أزمة سياسية تلوح في الأفق بدءا بالإضراب السياسي ماي1991 وصولا إلى غاية إلغاء الانتخابات التشريعية في دورها الثاني بعدما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حصدت أغلب المقاعد في الدور الثاني،منذ ذلك التاريخ دخلت البلاد مرحلة العنف وللاستقرار، هذه الأوضاع الأمنية الصعبة أثرت على مساهمة الجزائر في البناء المغاربي مما أدى تفاقم الوضع في1994 إلى خلق نوع من التخوف في أوساط الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب تخوفا من انتقال الأزمة إليهما، هذا التخوف جعل بعض بلدان الاتحاد المغاربي خاصة تونس والمغرب تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها كما قامت بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر، ومما زاد من تخوف الجيران هو الموقع الجغرافي للجزائر فهي تقع موقع القلب ما يعني أنه من المستحيل تقدم اتحاد المغرب العربي بدونها.[2]

- أزمة لوكربي: كان لهذه الأزمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية وماترتب عنها من فرض حصار جوي عليها في أفريل1992 وفقا للقرار الأممي رقم748 والتزام الدول المغاربية بالتقيد به خلق أزمة حادة داخل اتحاد المغرب العربي إذ اعتبرت ليبيا أن ذلك الالتزام

---

[1]- ديدي ولد السالك،**اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر ومداخل التفعيل**،مجلة المستقبل العربي،العدد ثلاثمائة واثني عشرة،2005،ص58.

[2]- أحمد مصطفى العملة،**أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي**،مجلة السياسة الدولية،العدد مائة وستة،أكتوبر1991،ص115.

إخلال بمعاهدة مراكش حسب المادة الرابعة عشرة[1] منها وعليها راح القائد معمر القدافي يتغيب عن دورات مجلس الرئاسة منذ ذلك التاريخ، وفي جانفي1995 اعتذرت ليبيا عن تسلم الرئاسة من الجزائر مبدية استياءها من سلوكيات بقية دول الاتحاد المغاربي.[2]

- ظهور مشاريع جديدة في المنطقة: في الوقت الذي دخل فيه اتحاد المغرب العربي مرحلة الجمود كانت بالموازاة مشاريع أخرى تحضر لاستمالته ومن أهمها الشراكة الأورومتوسطية، ومشروع ايزنستات الأمريكي، وهي مشاريع استهدفت المنطقة دون أن تتماشى ومصالحها، ونظرا للظرف الذي طرحت فيه خاصة الشراكة الأورومتوسطية حيث التوتر بدأ يسود العلاقات المغاربية، وظنا منها أنها ستجني مكاسب اقتصادية أكبر من التكامل الجهوي في إطار الاتحاد المغاربي، فلقد سارعت كل من تونس والمغرب إلى عقد اتفاق الشراكة وكانت تونس أول بلد متوسطي يبرم الاتفاق وذلك سنة1995 تلاها المغرب أما الجزائر فقد تأخرت كثيرا ولم تبرم الاتفاق إلا سنة2002، وليبيا بقيت خارج المشروع لأسباب تاريخية من ناحية ولرفضها الانضمام بدعوى عدم حضورها الاجتماعات التأسيسية لهذا المسار من ناحية أخرى.[3]

مع تعثر مشروع الشراكة الأورومتوسطية وخيبة الأمل التي أصابت الأطراف المغاربية التي كانت جد متحمسة عادت من جديد إلى محاولة إحياء الاتحاد المغاربي فالمغرب مثلا سعى أكثر من مرة لدى الجزائر من أجل فتح الحدود، فهذه المشاريع تدخل ضمن التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فمنذ1998 باتت المنطقة تعرف تنافسا حادا بين باريس وواشنطن، فبين الحين والأخر يقوم أحد كبار المسؤولين الفرنسيين أو الأمريكيين بجولة إلى المنطقة بعرض خلالها جملة من المشاريع والمبادرات لتركيز النفوذ السياسي والاقتصادي وتثبيت الوجود الأمني والعسكري لبلاده.[4]

- مسار السلام العربي الإسرائيلي وأثره على الإتحاد: مع انطلاق مفاوضات السلام في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمدريد في ديسمبر1991 بين إسرائيل وسوريا،الأردن، لبنان، فلسطين وبرعاية أمريكية روسية شهد النظام الإقليمي العربي

---

[1]- نص المادة 14 من معاهدة مراكش: **"كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"**.

[2]- ديدي ولد السالك،**اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر ومداخل التفعيل**،المرجع السابق،ص60.

[3]- زايد عبد الله مصباح،**اتحاد المغرب العربي:الطموح والواقع**،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية العدد مائتان وستة وثلاثون،أكتوبر1998،ص37.

[4]- نفس المرجع ،ص38.

تحولات سريعة ومتلاحقة كتوقيع اتفاقية أوسلو بواشنطن في1993/09/12 وانعقاد سلسلة من المؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذه التحولات المتسارعة أدت إلى خلق معطيات جديدة في المنطقة تركز على فكرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، هذه الأخيرة أظهرت نوعا من الخلافات بين بعض البلدان العربية ومن بينها دول الاتحاد المغاربي، فإذا كانت كل من الجزائر وليبيا قد التزمت الحياد فإن تونس والمغرب سارعت بربط علاقاتها مع إسرائيل ففي سنة1995 تم فتح مكتبي اتصال بين المغرب وإسرائيل وهو المكتب الذي أغلق سنة2000، هذا التقارب المغاربي-الإسرائيلي رفضته ليبيا بقوة وسارعت إلى غلق سفارة البلدين لمدة سنتين.[1]

المطلب الثاني

المعوقات المزمنة

هي تلك التي صاحبت ميلاد الاتحاد المغاربي وعرقلته باستمرار، ولم تتوصل بعد دوله لتسويتها، ونقصد بذلك قضية الصحراء الغربية، حيث تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من أهم العوامل التي أدت بالقادة المغاربيين إلى التفكير في طريقة تمكنهم من الخروج من دوامة الخلافات والمكائد لتفادي قيام أحلاف متصارعة في المنطقة، فبالنسبة للنزاع الصحراوي فقد كان شاملا لعدة أطراف هي: إسبانيا، المغرب، موريتانيا وجبهة البوليساريو، وبعد انسحاب القوات الإسبانية من الإقليم وتوقيع معاهدة السلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو.[2]

انحصر النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، أما الجزائر فقد كانت طرف مهتم بمساندة القضية الصحراوية من منطق حق الشعوب في تقرير مصيرها، فالموقف الجزائري اتجاه هذه القضية كان نابعا من مسلمة مبدئية وهي تصفية الوجود الاستعماري فمنذ الستينات برزت الجزائر باعتبارها طرفا مهتما بهذه القضية حيث عملت في الأول على تصفية الوجود الإسباني.[3]

فالمغرب كان يستند في مطالبته بالصحراء الغربية بالحجج التالية:

---

[1]- زايد عبد الله مصباح،**اتحاد المغرب العربي:الطموح والواقع**،المرجع السابق،ص39.

[2]- عمر صدوق،**قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1986،ص198.

[3]- أحمد دياب،**المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية**،مجلة السياسةالدولية،العدد مائة وتسعة وخمسون،2005،ص203.

- التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذه المنطقة.

- مبايعة أهل الصحراء للملك محمد الخامس باعتباره أمير المؤمنين وهذا ما يفرض السيادة الكاملة على الإقليم.

- قرار محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في16 أكتوبر1975 بوجود روابط قانونية بين سكان المغرب وبعض القبائل الصحراوية.

- إن سكان الصحراء قليل وأنهم غير قادرين على تسيير شؤونهم بأنفسهم في ظل دولة مستقلة.

هذا وقد أدى موقف الجزائر في القضية إلى خلاف حاد مع المغرب وصل إلى حد المواجهة العسكرية بين البلدين، حيث حدثت اشتباكات مسلحة في أمغالة إلى جانب قطع العلاقات الدبلوماسية المغربية الموريتانية مع الجزائر الأمر الذي اعتبره المغرب ردا مشروعا عن السياسة الجزائرية التي تمس أحقية المغرب على أراضيه.[1]

واستمرت العلاقات المغاربية الجزائرية في التحسن خاصة عند عقد مؤتمر القمة المغاربية الطارئة بزرالدة في10 أكتوبر1988، والذي تمخض عنه إنشاء الاتحاد المغاربي في23 فيفري1989، وعلى الرغم من هذا التقارب إلا أن التحرك الجزائري لم يتوقف عن كسب الاعترافات الدولية بما أسمته الجمهورية العربية الصحراوية بل تعدى الأمر إلى استخدام دبلوماسية المؤتمرات عن طريق الدعوة إلى الدخول في مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو والذي يعني اعتراف سياسي ضمني بهذه الحركة.[2]

وتكمن الدوافع الجزائرية في مساندتها للقضية الصحراوية وحق تقرير المصير للشعب الصحراوي فيما يلي:

- تخوف الجزائر من هيمنة المغرب على المنطقة والذي يعني استعادة حلم إعادة بناء المغرب الكبير والذي يحلم به الاستقلاليون.

---

[1]- عمر صدوق،**قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية**،المرجع السابق،ص199.

[2]- أحمد دياب،**المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية**،المرجع السايق،ص204.

- سعي الجزائر المستمر لإيجاد ممر يربطها بالمحيط الأطلسي.[1]

وفي عام1999 قدمت الجزائر مقترح التقييم الذي اتهم من خلاله المغرب الجزائر بأن لها أطماع في الصحراء بينما ردت الجزائر بزيارة قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإقليم تندوف في المقابل قام محمد السادس بزيارة إلى المحافظات الصحراوية، هذا وقد استمر الموقف الجزائري الداعي إلى تسوية القضية الصحراوية داخل الإطار الأممي وفي ظل حق تقرير المصير، هذا وبالرغم من الجهود والمساعي الرامية لتسوية المشكل الصحراوي إلا أنها مازلت مستمرة وهذا يرجع إلى:

- عدم جدية أطراف النزاع في عملية التفاوض فأحيانا تستخدم المفاوضات كوسيلة لكسب الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية.

- عدم وضوح الأهداف بالنسبة للأطراف المباشرة والمهتمة.

- اختلاف نظرة الأطراف في النزاع،فالجزائر تعتبر نفسها غير طرف في النزاع في حين ترى المغرب أن البوليساريو هم مرتزقة وعملاء الجزائر.[2]

ونظرا لأهمية هذه القضية كان من الضروري أن يكون لها تأثيرات على مختلف الأصعدة، وأهم هذه التأثيرات ما يلي:

- على الصعيد العسكري: نشبت حرب مدمرة بين المملكة المغاربية وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو من جهة أخرى مدعومة بالجزائر وهذا ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة.

- على الصعيد السياسي: تم غلق الحدود بين بعض الأقطار المغاربية وفرض تأشيرات الدخول على مواطنيها مما عرقل التواصل البشري وأعاق الاندماج الاجتماعي والتبادل الثقافي والفكري.

- على الصعيد الاقتصادي: لقد نجم عن غلق الحدود عرقلة تنقل الأشخاص والبضائع وهذا ما أدى إلى خسارة اقتصادية بالغة وإهدار الإمكانيات الاستثمار الهائلة بين الدول المتناحرة.

[1]- ديدي ولد السالك،**اتحاد المغرب العربي :أسباب التعثر ومداخل التفعيل**،المرجع السابق،ص60.

[2]- أحمد مهابة،**مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش**،مجلة السياسة الدولية،العدد مائة وثلاثون،1997،ص123.

- على الصعيد المؤسسي: فقد قاد التوتر الدائم في العلاقات بين الجزائر ومصر إلى التجميد الكامل لهياكل الاتحاد المغاربي ابتداءا من سنة1994.[1]

وما يلاحظ أيضا أن العلاقات بين الغرب والجزائر تشهد تصعيدا لافتا للانتباه خصوصا بسبب مشكلة الصحراء الغربية التي أدت إلى تفاقم الهوة بين البلدين فقد ظهر الصراع في بادئ الأمر حول مشكلة الحدود، لا سيما مطالبة المغرب بإقليم تندوف والذي تعتبره المغرب جزءا من ترابها رافضا بذلك الحدود الموروثة عن الاستعمار، ليزيد من حدة النزاع اكتشاف مادة الحديد خصوصا وأن احتياطي غار جبيلات يعد من أكبر احتياطات الحديد في العالم، كما أن المغرب يتهم الجزائر بأنها الطرف الرئيسي وراء النزاع وذلك من خلال إيواء قادة البوليساريو والآلاف من اللاجئين الصحراويين،وهوما يعتبره المغرب مخالفا بالأساس للميثاق المغاربي والذي يشير إلى التزام قادة الدول المغاربية الخمسة بوحدة أراضي كل منها وسيادتها وفي المقابل فإن المسؤولين الجزائريين أقروا أن دعمهم للبوليساريو هو نابع من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كل هذا قد انعكس على مسيرة الاتحاد المغاربي ووقف حجر عثرة أمامه لتحقيق الأهداف المرجوة منه.[2]

المطلب الثالث

مداخل التفعيل

فبعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على إنشاء الاتحاد المغاربي لم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي وهذا ما يدفع إلى التأمل والبحث عن سبل وآليات أخرى كفيلة بتفعيله تحقيقا للأهداف والطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها من تنمية ورفاهية فهذه الآليات الواجب إتباعها حتى يخرج الاتحاد المغاربي من الجمود تتمثل في:

---

[1]- محمد الأمين ولد الكتاب،**دور نزاع الصحراء الغربية في تعطيل مسيرة البناء المغاربي**،مقال في: http//www.sahara.medias.net.2009/04/25.

[2]- علي الشامي،**الصحراء الغربية:عقد التجزئة في المغرب العربي**،بيروت،دار الكلمة للنشروالتوزيع،1980،ص232.

1-تسوية قضية الصحراء الغربية

بينت التجربة بما لا يدع مجال للشك أن هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق الاتحاد المغاربي فمنذ1995 وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول الاتحاد المغاربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية.[1]

وهكذا يتبين أنه بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول الاتحاد المغاربي أن تصل إلى التكامل المأمول وذلك باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا، والآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب اللتان لا يمكن تصور قيام الاتحاد المغاربي بدونهما وعندما نقول تسوية فهذا لا يعني نقترح حلا أو صيغة معينة مثلما ذهب إليه الكثير من المحللين، والذي يدور في مجمله حول مطالبة الجزائر بتقديم تنازلات من جهة وقبول البوليساريو الحل الثالث من جهة أخرى، وإنما نقصد حلا جذري يضع حدا لهذا النزاع والذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير والذي يمر حتما عبر عملية الاستفتاء مثلما اتفق عليه سنة1991.[2]

2-ضرورة تجاوز الجدل القائم بين الوطني والمغاربي

من خلال تحليل معاهدة مراكش المنشئة للاتحاد المغاربي تبين وأن هذه الأخيرة لا تؤسس لإتحاد فيدرالي أو كونفدرالي وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار التي تواجهها داخليا وخارجيا، فإن فكرة الدولة القطرية لم يعد لها ما يبررها،على الأقل في المجال الاقتصادي مقارنة بفترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أين كانت هذه الدول الحديثة الاستقلال تعتبر في مرحلة البناء،فكان من غير الممكن التوجه لشعوبها ومطالبتها بالاندماج، أما اليوم فحتى وإن لم تكن تلك الدول قد حققت آمالها فإن الوضع الدولي يفرض عليها التكتل مع دول أخرى لمواجهة التحديات حتى وإن تطلب منها ذلك تقديم تنازلات خدمة للمصلحة العامة، وبالتالي تجاوز فكرة الوطني والمغاربي وهذا التجاوز لن يكون إلا بالملائمة بين المشاريع الوطنية والإقليمية لأن تحديات العصر ورهانات المستقبل تفرض التخلي عن الحسابات الوطنية

[1]- عمر صدوق،**قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية**،المرجع السابق،ص210.

[2]- ديدي ولد السالك،**اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر ومداخل التفعيل**،المرجع السابق،ص65.

الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق الاندماج الجهوي الذي يحمي مصالح المجموعة.[1]

3-تجنب فكرة الدولة القائد

إن دول المغرب العربي مطالبة بتجاوز فكرة الدولة القائد التي لازمتها منذ زمن ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب فباعتبارهما أقوى دولتين في المنطقة فقد خلق ذلك نوعا من التنافس الشديد بينهما، وإن كان الوضع السابق شبه محسوم لصالح الجزائر كقوة أولى في المنطقة خاصة على الساحة الدولية، فإن الوضع الذي ميز العشرية الأخيرة من القرن العشرين وانعكاساته السلبية أدى إلى بروز قضية الزعامة من جديد في المنطقة.[2]

4-توحيد الرؤى الوحدوية

إذا كان هناك إجماع بين دول المغرب العربي على أن التكتل هو المخرج الوحيد لها من المأزق الذي تتخبط فيه فإن البناء الوحدوي يشوبه الغموض، وإذا كانت دول الاتحاد المغاربي متفقة على أن البناء الوحدوي يبدأ بالمجالات الاقتصادية (الجزائر، المغرب تونس)، فإن ليبيا كانت ولازالت تطالب بفكرة الاتحاد السياسي أي نوع من الفيدرالية بعلم واحد وبطاقة تعريف واحدة ورئاسة واحدة، هذا التوجه برز منذ1970 حين انسحبت من اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي لعدم قناعتها بمشاريع التعاون المشترك واتجهت نحو المشرق علها تجد ضالتها هناك، فإن نجاح أي تكتل لا يكمن فقط في المقومات والإمكانيات المتاحة بل كذلك في التصور المشترك ووحدة الهدف.[3]

5-الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي

بعد ما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الإقليمية، فإن الوضع من أواخر القرن العشرين لم يعد كذلك إذن فالفرصة أمام دول المغرب العربي متاحة أكثر من أي وقت مضى، فالاتحاد الأوروبي أعطى لها الفرصة أكثر من مرة خاصة مع مشروع الشراكة الأورومتوسطية غير أنها لم تكن معه في الموعد إذ أنها فرصة مناسبة لوقوفها وتفاوضها ككتلة واحدة متكاملة، فبإمكان دول الاتحاد المغاربي إذا كانت تسعى لتحقيق تكاملها أن تستفيد من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية الرامية إلى حث الدول

---

[1]- علي الشامي،**الصحراء الغربية عقد التجزئة في المغرب العربي**،المرجع السابق،ص155.

[2]- نفس المرجع ،ص ص155،156.

[3]- ديدي ولد السالك،**اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، المرجع السابق،ص52.

المغاربية على تحقيق تكاملها.فبعد ما كان الوحدويون يحملون الغرب مسؤولية تفتيت الأمة العربية وإقامة الحدود الوهمية بين أقطارها، ويعمل على إفشال جميع محاولات التكامل أصبح اليوم يرى أن مصلحته تكمن في توحيد الأسواق العربية والاستفادة منها.[1]

6-إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية

رغم تأكيد الخطاب السياسي في المغرب العربي على أن بناء الاتحاد المغاربي هو مطلب جماهيري، إلا أن المنطلقات المعتمدة في بناءه كانت دائما منطلقات فوقية، بمعنى آخر أن المغرب الموحد الذي أريد له أن يكون منذ الستينات هو مغرب الدول والحكومات لا مكانة فيه للشعوب لإبداء تصوراتها، ونظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر إذن يتطلب إعطاء دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناءا فوقيا، هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل والآليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء الاتحاد المغاربي.[2]

7-إقامة مراكز دراسات استشرافية

من خلال دراسة وتحليل برنامج عمل الاتحاد المغاربي الذي تبنته قمة مراكش تبين وأنه بالتقريب نفس عمل اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، وانطلاقا من تجارب التكتلات الأخرى أصبح من الأهمية إقامة دراسات مستقبلية مغاربية لتقييم الواقع واستشراف المستقبل في واقعه المحلي والإقليمي والدولي بناءا على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار في المنطقة، إذ أنه وفي ظل تسارع الأحداث وتشابك العلاقات الدولية،أصبح من الصعب اختبار المنهج السليم دون الاستعانة بالدراسات المتخصصة والمعمقة للواقع من كل جوانبه قصد التوصل إلى الطريق الأمثل لإقامة التعاون المغاربي.

[1]- ديدي ولد السالك،**اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، المرجع السابق،ص53.

[2] - نفس المرجع ،ص ص 55-70.

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج أن دول الاتحاد المغاربي قد سعت إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها وذلك من خلال العمل على تحرير التجارة بين الدول المغاربية الذي من شأنه أن يؤدي إلى قيام المنافسة بين المشروعات الإنتاجية فيها، وتوزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات بما يحقق الاستخدام الأكفأ لها، وبما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم توسيع التجارة البينية بينها وترابط اقتصادياتها وتكاملها.

كذلك إن تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي قد يكون أيضا من خلال إقامة المشروعات المشتركة وتشجيع الاستثمارات، وهذا لا يأتي إلا من خلال تنمية الموارد البشرية، واكتساب القدرات التكنولوجية وإزالة كافة العوائق أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج، كما ينبغي وضع الخطط الاقتصادية على المستوى الإقليمي والمحلي تدعمها سياسات اقتصادية متناسقة بين الدول المغاربية، لكن وما يلاحظ أنه على الرغم من توفر منطقة المغرب العربي على كل مقومات التكامل إلا أن محاولات الدول المغاربية لإقامة تكتل اقتصادي لم تحقق نجاحا، وهذا راجع إلى العوائق السياسية التي حالت دون ذلك ولتحقيق هذا التكامل لابد من آليات ووسائل كفيلة من أجل إعادة تفعيل التكامل بين دول الاتحاد المغاربي.

الفصل الثالث

المشكلة الصحراوية وعرقلتها لمسار الاتحاد المغاربي

شكلت الصحراء الغربية قمة التشتت والتجزئة في منطقة المغرب العربي، وبالتالي أكدت المنطق الرافض لكل عمل وحدوي، من شأنه خلق تكتل إقليمي قادر على الوقوف الند للند أمام التكتلات الإقليمية الأخرى، ومجابهة كل التحديات الخارجية.

ما فتئ المغرب ينادي بضرورة استكماله لوحدته الترابية، على أن حدوده الجغرافية التاريخية الكامنة في أذهان المغاربة.

حيث تعد الصحراء الغربية من المناطق المهمة في شمال إفريقيا، نظرا لموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية التي أعطتها مكانة في اهتمامات وتوجهات بعض القوى الأوروبية، وكانت اسبانيا واحدة من القوى التي تزعمت الحركة الاستعمارية، منذ مطلع العصر الحديث، وأصبحت الصحراء الغربية تشكل قضية لا بل تعد مشكلة من أعقد المشاكل في تاريخ الوطن العربي.

وسنتناول هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الاحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل.

وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء الغربية لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء.

ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء الذي أنزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة تندوف وأصبحت هذه المنطقة تابعة للجزائر والصحراء الغربية تابعة للمغرب تشكل الأساس التاريخي للأزمة بين البلدين خاصة وأن المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذي أخذت أثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، إذ وقعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جانب أخر فإن الجزائر أخذت تشكك في مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا.

لقد كان تخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957واعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال، وظهور جبهة **"الساقية الحمراء وواد الذهب"** البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من ليبيا والجزائر قد جعل من إقليم الصحراء الغربية محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية الجزائرية خاصة، وإن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكل مع الأخر قد عقد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا.

وسنتناول في هذا المبحث مطلب أول بعنوان الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الصحراء ومطلب ثاني حول النزاع في المنطقة وأخيرا تطور النزاع في الصحراء.

المطلب الأول

الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الصحراء الغربية

- أولا: التسمية

إن كلمة "الصحراء" تعني منطقيا الأراضي القاحلة والخالية من البشر وأسباب الحياة، وعليه فإن هذه الصحراء التي أصطلح على تسميتها بالغربية تعتبر امتدادا طبيعيا للصحراء الكبرى والوطن الكبير، فإطلاق تسمية الصحراء على أراضي **"الساقية الحمراء وواد الذهب"** من قبل الاحتلال الاسباني لم يكن عشوائيا بل كان تابعا لسياسة مقصودة، وهي تعبر عن نوايا استغلالية لدى المحتل الاسباني، حيث كانت رغبة الاسبان في الاحتفاظ بالصحراء الغربية،وهم بذلك يريدون أن يحصروا عمليات الاستفادة من خيراتها لصالحهم وبالتالي رفع أنظار الدول المتاخمة للصحراء الغربية من جهة،وكذا قتل روح النضال والمقاومة لدى أهلها من جهة أخرى.[1]

مع العلم أن هذه المنطقة قد عرفت عدة تسميات منها: الصحراء الاسبانية كما كان يطلق عليها المستعمر الاسباني، الصحراء المغتصبة أو المقاطعة الصحراوية المغربية بالنسبة للمغرب المجموعة الموريتانية حسب الاصطلاح الموريتاني المستعمل أمام محكمة العدل الدولية، **"الصحراء الغربية"** حسب التسمية المتمسك بها من طرف الهيئات الإقليمية والدولية، وأخيرا الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التسمية المختارة من طرف **"جبهة البوليساريو"** التي تم الإعلان عنها رسميا في 1976/02/27.[2]

كان مصطلح **"الصحراء الغربية"** يتوافق مع الموقع الجغرافي للمنطقة، ويناسب التعبير الدبلوماسي الذي تركز على الحياد والموضوعية، وهو تاريخيا أصلح منه الآن، لأنه أطلق اعتبارا لموقع المنطقة من مركز السلطة العالمية التي كانت مهيمنة حينئذ، وهي الإمبراطورية الرومانية ثم الدولة الإسلامية، ولقد تغير الاسم الذي أطلق على الصحراء الغربية، عبر التاريخ، مع ما حولها من دول شمال إفريقيا، فلقد كان اسمها بلاد البربر، وأطلق عليها الجغرافيون بلاد المغرب أو جزيرة المغرب، وقبل ذلك الاسم إفريقيا الصغرى والسلسلة الأطلسية وبلاد الليبو والمشوشين وتماحوا وتحنو وكهاكا، وظهرت هذه الأسماء في النقوش الفرعونية التي تعود للفترة مابين

---

[1]- إسماعيل معراف غالية،**الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية**،الجزائر،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2010،ص19.

[2]- إبراهيم سعادة،**الجزائر والأمن الإقليمي**،رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،الجزائر،كلية الحقوق،ص36.

1300-1700 ق م ولقد أطلق الرومان على مكانها اسم الجيتوليين، والنوميديين، والموريين أي المغاربة.[1]

ثانيا: الموقع والمساحة والمناخ

تقع الصحراء الغربية بين المغرب شمالا والجزائر شرقا وموريتانيا جنوبا والمحيط الأطلسي غربا، تقدر مساحة الصحراء بحوالي 284 ألف كلم مربع، ويبلغ طول شواطئها 1400 كلم، أما حدودها البرية فتبلغ 2045 كلم، منها 475 كلم مشتركة مع المغرب والجزائر، و1570 كلم مشتركة مع موريتانيا،[2] وتتكون جغرافيا من منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه مدينة سمارة حتى الحدود مع الجزائر، وإقليم واد الذهب جنوبا يمتد من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا.[3]

وبالنسبة للموقع الجغرافي تتحدد المنطقة بخطي الطول 8 و20 درجة، وبخطي العرض 28 و20 درجة ويمر خط الطول 16 درجة على مدينة الدخلة، في حين يشكل خط الطول 12 درجة الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا، وبذلك تكون الحدود الطبيعية لمنطقة الصحراء الغربية من الشمال المغرب، ومن الجنوب رأس كانسادور (الكويرة)، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق الجزائر.[4]

يتسم مناخ الصحراء الغربية بالحرارة العالية والجفاف ففي الصيف تراوح درجات الحرارة مابين 40-46 درجة مئوية، أما في الشتاء فتكون درجات الحرارة مابين 10-15 درجة مئوية، كما يتسم برياح عنيفة وعواصف رملية تسبب زحفا مستمرا للرمال،وتصحرا متفاقما

---

[1]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) متوفر على الرابط:موسوعة مقاتل من الصحراء الغربية على شبكة الأنترنت
http://www.mokatel.com

[2]- بن عامر تونسي،**تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**،الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،الطبعة الأولى،1987،ص ص209،210.
-منتديات الرسالة،الموقع الجغرافي للصحراء الغربية،2009،متوفر على الرابط:
Alrisala.ahlamontada.com

[3]- تيسير حامد أبو سينه،**الموسوعة الجغرافية**،المجلة الجغرافية نافذة الجغرافيين العرب،الصحراء الغربية وإطارها الجغرافي والسياسي، متوفر على الرابط:
www.4geography.com

[4]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) متوفر على الرابط:موسوعة مقاتل من الصحراء الغربية على شبكة الأنترنت
http://www.mokatel.com

وطبقات مائية جوفية محدودة المخزون والتجديد، كما أن غطاءها النباتي فقير ولا يوفر نظامها البيئي الهش سوى مجال محدود من المحاصيل الزراعية.[1]

تتألف الصحراء الغربية من خمسة مناطق جغرافية في المناخ والتضاريس هي:

-إقليم الساقية الحمراء: في الشمال ما يعرف أيضا باسم النهر الأحمر نسبة إلى نهر موسمي يجتاز الإقليم بمسافة 500 كلم، ويغذيه عدد من المجاري المائية تنمو على امتداداتها المراعي وحقول الذرة الصفراء والشعير وتتبع هذا الإقليم مدينتي العيون والسمارة، وتأخذ تضاريس الإقليم شكل مرتفعات جبلية تكسو الأشجار أوديتها،ويتوافر على مخزون مهم من المياه الجوفية في موقع "أخشاش"، إضافة إلى وجود أماكن أثرية نادرة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وينعم إقليم الساقية الحمراء بأمطار وفيرة، ومناخ معتدل، ويبلغ متوسط الحرارة فيه 25 درجة مئوية.

- إقليم زمور وسط-شرق: هو إقليم ذو طبيعة جبلية قاسية،مناخه قاري جاف، تتفاوت درجات الحرارة فيه بشكل حاد، إذ تزيد في النهار عن 45 درجة مئوية فإنها تنخفض في الليل إلى ما دون الصفر،تتناثر على سفوح مرتفعات "القلتة" سبخات الملح، وتتوزع مراكز المياه بين "تاشكتنت" و"تنواكه" و"ايمليلي" و"تاغرزيمت".

- إقليم تيرس جنوب-شرق: مناخه شبه صحراوي وطبيعته شبه متباينة،بعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة،وبعضها الأخر مغطى بشجيرات الحراجية، أما "وادي الجنة" التابع لجبال "لغلات" فهو كثيف الأشجار.

- إقليم أدرار سطف وسط-غرب: يسوده مناخ قاري شبه صحراوي يتشكل قسمه الشرقي من سلسلة جبال صخرية يصل ارتفاعها بحوالي 500 متر.[2]

- إقليم الساحل: هو شريط ساحلي طوله 1200 كلم يحاذي شاطئا وعرا كثير الخلجان،ويتمتع هذا الإقليم بجو معتدل رطب، وتغطي كثبان الرمل مساحات واسعة من جزئه الغربي، بينما ترتفع الجبال في جزئه الشرقي بشكل أفقي لتصل إلى علو ثلاثة ألاف متر، أما المنطقة الساحلية فهي سطحية وذات مناخ جاف ومعتدل في بعض الأماكن،وتلتقي عند البحر في شكل منحدر في غالب

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

[2]- جغرافية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،**الجناح الإعلامي لانتفاضة الاستقلال**،متوفر على الرابط:

Intifadama.com

الأحيان، وتعد هذه المنحدرات بالإضافة إلى قلة عمق المياه الساحلية ووجود حواجز رملية كثيرة والزوابع البحرية الناتجة عن التيارات الهوائية القادمة من جزر كناريا.

ثالثا: السكان

في القرنين الثاني والثالث أحدث الاجتياح الروماني لمناطق شمال إفريقيا تخلخلا في التركيبة الديمغرافية لسكان الصحراء الغربية، حيث قدمت من صحراء ليبيا ومناطق الشمال قبائل صنهاجة وزناتة البربرية واستقرت في الصحراء الغربية، وفي مطلع القرن الثامن الميلادي وصلت هجرات عربية من شبه الجزيرة العربية إلى أرض الصحراء الغربية حاملة معها رسالة الإسلام، وقد قوبل الدين الجديد بقبول كبير من القبائل المحلية وانتشرت بينها. وتوالت الهجرات العربية إلى الصحراء الغربية خلال الفترة مابين القرنين الحادي عشر والخامس عشر،فوصلت إليها قبائل من بني حسان وبني هلال عن طريق مصر وتغلغلت بواسطة سيطرتها في منطقة **"الساقية الحمراء ووادي الذهب"** ومجمل أراضي موريتانيا، وبفضل شدتها تزايد نفوذها وطبعت المنطقة بطابعها العربي الإسلامي المميز، وغلب عليها مذهب الإمام مالك.[1]

لا توجد إحصاءات دقيقة لسكان الصحراء الغربية وذلك لأن أغلب الصحراويين غير مسجلين، فالإحصاءات القديمة لسكان الدول كانت تقدم أرقام حسب مصلحتها، فاسبانيا أرسلت وفدا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعض الصحراويين المنحازين لسياستها وقدم هذا الوفد إحصاء يؤكد أن عدد سكان الصحراء الموجودين على أرضها يبلغ 300 ألف نسمة ونكر الوفد وجود صحراويين خارج الصحراء، وكان غرضهم إنكار اللاجئين في المغرب وموريتانيا والجزائر وغيرها، أما الحكومة المغربية فتقدمت بإحصاءات مضادة تؤكد وجود 175 ألف نسمة من الشعب الصحراوي لديها، أما الحكومة الموريتانية فتقدمت بإحصاء أخر في ذلك الوقت تقول فيه أن 150 ألف لاجئا صحراويا موجودون في شمال موريتانيا، وادعت أنها صاحبة حق في الصحراء، وكان ما يقارب 15 ألف لاجئ من البدو الرحل في الجزائر. بينما حددت الموسوعة الجغرافية الايطالية –داغو سنتيني- عدد سكان الصحراء الغربية نقلا عن المصادر الاسبانية عام 1966 بحوالي 23793 نسمة، يوجد منها في مدينة العيون عاصمة إقليم الساقية الحمراء حوالي 18542 نسمة، بينما يوجد في مدينة الدخلة حوالي 5251 نسمة، دون الأخذ في الاعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين، ووفق تقديرات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب سنة 1982 فإن عدد السكان بما فيهم اللاجئين في المغرب وموريتانيا والجزائر ما يقارب

[1]- الصحراء الغربية، مقال المعرفة، متوفر على الرابط:

www.marefa.org

750 ألف نسمة. ومن خلال كل هذه الأرقام نلاحظ أنها لم تبنى على حقائق وإنما مجرد تقديرات وهذا يدل على أن الشعب الصحراوي أكثر من هذه الأعداد التي ذكرت، فهناك الكثير من البدو الذين لم يشملهم أي إحصاء مما يدل على أن العدد يقرب المليون[1]، حيث بلغ عدد سكان الصحراء حوالي 585502 حسب إحصائيات سبتمبر 2010، ويرى البعض استحالة تكوين دولة ذات سيادة بهذا العدد القليل، يعاني 25 بالمائة وسكان المنطقة خارج الصحراء في مخيمات اللاجئين تندوف، ويرجع السبب في عدم القدرة على تحديد عدد السكان إلى نمط الحياة الرعوية التي يعيشها معظم سكان الإقليم، وتنقلهم المستمر بين المراعي، إضافة إلى تعمد أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد، الذي يمكن من خلاله تحقيق سياستها وأهدافها، ويعاني سكان الصحراء منذ الثلاثينيات من كثرة الأوبئة واستيطانها، بسبب عدم التوعية الصحية وسوء التغذية، وتصل نسبة الوفيات بين الأطفال إلى 06 بالمائة وتنخفض نسبة النمو السكاني بسبب انخفاض مستوى المعيشة، ويصل متوسط عمر السكان إلى 40 سنة تقريبا، كما تصل نسبة الوفيات بين الكبار إلى 40 بالمائة.

تسود الصحراء الغربية اللغة العربية بلهجة الحسانية، وهي إحدى اللهجات المحلية الشائعة في شمالي إفريقيا، غير أن المدارس التي أقامتها اسبانيا في الصحراء ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية نشرت اللغة الاسبانية بين المتعلمين، ما ترك أثره في ثقافة القيادات السياسية التي تتكلم اللغة الاسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.[2]

رابعا: المدن والمراكز الحضرية

تعد مدينة العيون أهم مدن الصحراء الغربية، وهي تمثل العاصمة الإدارية للاستعمار الاسباني، وتسيطر على الإقليم الشمالي،وهي عاصمة الإقليم الشمالي الساقية الحمراء، أما مدينة **"الدخلة"** فهي أول ميناء يقام في المنطقة، ويوجد بها مناطق مهمة لصيد الأسماك، اكتسبت أهميتها بسبب هجرة الأسماك إليها من شمال وغرب المحيط الأطلسي، أما مدينة السمارة فتقع في قلب الصحراء، وتكتسب صبغة بدوية لوجودها في منطقة البدو، كذلك لها أهمية إستراتيجية

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

[2]- الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،**موسوعة حرة**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

لموقعها وسط الصحراء، كما يوجد العديد من المدن المهمة في الصحراء الغربية منها القويرة بير الحلو، محبس وقلتة، وأم غالا وبوكراع.[1]

خامسا: الأهمية الإستراتيجية

- الصحراء الغربية تعد منطقة الاتصال بين إفريقيا والعرب، خاصة وأن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفي كلم، وبذلك تكون بوابة إفريقيا الغربية، وهذا ما عرفته جيدا الدول الاستعمارية.

- يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى، فهو مواجه لجزر كناريا، التي تسيطر عليها اسبانيا، وكذلك تزداد الأهمية الإستراتيجية للموقع لقربه من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية في المنطقة، وكذلك أماكن واجد الفوسفات،ولذلك تسعى الدول الغربية لإقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربي، حتى يمكنها الاستفادة من هذه الإمكانيات.

- تكتسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والموريتانية، فهي تشكل عمقا إستراتيجيا للمملكة المغربية في اتجاه الجنوب، كما تحقق لها جزءا من ادعائها ومطالبتها بالإقليم الموريتاني، خاصة بعد أن أسست المملكة المغربية وزارة شؤون موريتانيا والصحراء، عقب استقلالها عام 1956 أما للجمهورية الموريتانية فإن الصحراء تشكل لها عمقا إستراتيجيا في اتجاه الشمال، نظرا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المملكة المغربية وادعائها بالحق التاريخي في الأراضي الموريتانية، وأما الجمهورية الجزائرية فإن وجود إقليم الصحراء الغربية، الذي يقع أقصى جنوب غرب الجمهورية الجزائرية بالقرب من المحيط الأطلسي، ولذلك تمثل الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للجزائر،لما تحققه من تكلفة عبر المحيط الأطلسي من حالة استثماراتها وتجارتها الخارجية.[2]

- يعد اكتشاف اليورانيوم في الطبقات الفوسفاتية،من العوامل التي أدت إلى زيادة النشاط الاستعماري الهادف إلى إخضاع إقليم الصحراء الغربية لنفوذه، وإذا كان الشمال الإفريقي يضم

---

[1]- مشكلة الصحراء الغربية، **موسوعة مقاتل الصحراء**،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

[2]- نفس المرجع.

العديد من الدول، التي تناهض الوجود الاستعماري وتهدده بالزوال، فإن عملية المواجهة بين الجانبين أكسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية، خاصة من جانب القوى الاستعمارية التي تعمل على محاصرة التيار الوطني ومنع انتشاره حتى يمكنها الاستحواذ على الثروات والمواد الأولية في الصحراء الغربية، ولذلك فإن المشاكل الإقليمية التي تثار بين أنظمة الحكم في المنطقة غالبا ما تشعلها القوى الاستعمارية لتنفيذ أهدافها مما أسهم في زيادة حدة المشاكل الإقليمية وإضفاء الطابع الدولي عليها.

- اكتسبت الصحراء الغربية أهميتها الإستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الأوروبية في القارة الإفريقية سابقا، وزاده من هذه الأهمية التنافس الاستعماري الذي سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الأولية، وضمان أسواق تصريف منتجاتها، وفي فترة ما بعد الاستقلال اكتسبت منطقة الصحراء أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية،خاصة في الجزء المواجه مباشرة للسواحل الشرقية الأمريكتين، كما أن خروج الصحراء من حيز السيطرة والنفوذ الغربي ووصول قوى مناوئة لها في السواحل المجاورة للمحيط الأطلسي، يعد تهديدا مباشرا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تحتل الصحراء أسبقية خاصة في أولويات العلاقات الدولية سواء في إطار بعدها الإقليمي العربي أو بعدها الإفريقي.[1]

سادسا: الأهمية الاقتصادية

لم يكن للصحراء الغربية في الماضي أهمية اقتصادية تذكر، إلا أنه خلال فترة زمنية قريبة سابقة اكتشفت مواد أولية ذات أهمية اقتصادية ولذلك زادت أهمية الإقليم، ما أدى إلى تشبث الاستعمار به، كما بدأت مطالبة دول الجوار بحقوقها في الإقليم وتتمثل أهم موارد الصحراء الغربية في الأتي:

- الفوسفات

توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي لإقليم الصحراء الغربية وبالضبط في منطقة بوكراع وهي مدينة واقعة على بعد 100 كلم من جنوب شرق عاصمة العيون وب 100 كلم أيضا على الساحل، مما جعله أحد رهانات هذا النزاع، وما يميز فوسفات الصحراء ويزيد من أهميته هو قرب الطبقات الفوسفاتية من سطح الأرض مما يجعل استخراجه أسهل وتكلفته أقل، كما يعتبر جد مركز ويحتوي على مادة الأورانيوم وهو نادرا ما يكون في مثل هذه المناجم

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، متوفر على الرابط:
http://www.mokatel.com

وبالتالي فإن من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية الأجود عالميا يكون هو المتحكم في الإنتاج والتصدير العالمي، كما أن المنافسة أصبحت شديدة بين منتجي هذه المادة مما أثر سلبا في سعرها وجعل سوق الفوسفات يتراجع سنويا.[1]

وكانت قد منحت الحكومة الاسبانية حق استغلال الفوسفات منذ عام 1967 إلى شركة دولية تتكون من بعض الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية والاسبانية، إلا أنها ألغت هذا الامتياز وعمدت إلى إنشاء الشركة العالمية الاسبانية التي تدار حكوميا برأس مال قدره 3.50 مليون دولار، كذلك تم بناء ميناء بحري للتصدير بطاقة نقل 200 طن متري يوميا، وبطاقة سنوية تراوح بين 9-13 مليون طن، كما عبدت بعض الطرق الصحراوية.[2]

- المحروقات

عمدت بعض شركات النفط العالمية إلى التنقيب عنه بعد أن أصدرت اسبانيا علم 1958 قانونا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول خاصة وأنه كانت هناك احتمالات بوجود أبار بترولية في المنطقة وبالفعل قامت بعض شركات عالمية بعمليات استكشاف وتنقيب استطاعت خلالها تغطية نفقات عملياتها الكشفية.

ففي عام 1961 قامت تسع شركات أمريكية وثلاث شركات اسبانية بأعمال الكشف والتنقيب إلا أن نفقات التنقيب الباهضة والأسباب السياسية والأمنية أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يتبق إلا شركة أمريكية واحدة اتحدت مع شركة اسبانية عام 1963 وكونت شركة مشتركة لاستخراج النفط تحت إشراف الحكومة الاسبانية وفي عام 1969 بدأ ظهور النفط في المناطق البحرية وعلى عمق 3446 مترا وكذلك بدأ ظهوره في مدخل الوادي شمال مدينة العيون.

وقد عمد المغرب إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع شركتين الفرنسية والأمريكية في أكتوبر 2001 الأمر الذي قوبل باعتراضات كبيرة خصوصا من طرف جبهة البوليساريو. وقد ألجأ ذلك المغرب إلى طلب المشورة القانونية من الأمم المتحدة بشأن القيام بعمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية فصدرت فتوى عن المستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل بإعطاء المغرب ذلك الحق القانوني في التنقيب بشرط أن لا يستغل المغرب النفط تجاريا دون

---

[1]-الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،**موسوعة حرة**،المرجع السابق.

[2]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية،الجزائر،2006،ص ص26-29.

موافقة السكان المحليين، ولكن أعلن ناطق باسم مجلس الأمن الدولي في وقت لاحق أن فتوى المستشار القانوني ليست ملزمة لأية جهة من الجهات.[1]

- الحديد

إن احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية يبلغ حوالي 700 مليون طن، حيث تم اكتشاف منجم في أزميلة وغراشة، وتقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة إلى حوالي 600 مليون طن، في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65 بالمائة.

-الثروة السمكية

يعد الساحل الغربي للقارة الإفريقية بصفة عامة من أغنى مصائد الأسماك، وذلك لطبعة صخورها وانخفاض الكثافة السكانية بها وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك في مدينة العيون، كما تعد الثروة السمكية مصدرا مهما لعدة شركات أوروبية تعتمد عليه، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول أجنبية بممارسة صيد الأسماك في المنطقة قرابة سواحل الصحراء الغربية وتعتبر هذه السواحل من أغنى المناطق البحرية في العالم بساحل يبلغ طوله 1400 كلم حيث يوفر طاقة إنتاجية تقدر بحوالي مليون طن من الأسماك سنويا دون أن يؤثر ذلك في التوازن البيولوجي للثروة السمكية.

أما عن الموانئ فتعد العيون والطنطان وبوجدور وطرفاية أهم موانئ الصيد البحري على السواحل الصحراوية.حيث تضم العديد من التجهيزات ومئات من وحدات معالجة وتصنيع وتبريد وتخزين المنتجات البحرية وتستقبل المئات من سفن الصيد حيث تدر هذه الثروة السمكية عائدا ضخما.

- الثروة الحيوانية

تتركز في المنطقتين الشمالية والوسطى، ففي المنطقة الشمالية كليميم السمارة يبلغ عدد الماعز 380 ألف رأس تليها الأغنام 320 ألف رأس ثم الجمال 33.6 ألف رأس في حين لا يوجد سوى 1443 رأس من الأبقار، أما المنطقة الوسطى العيون-الساقية الحمراء فيبلغ عدد الجمال 89.5

[1]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**، المرجع السابق،ص30.

ألف رأس، أما الماعز فيبلغ تعدادها 193 ألف رأس تليها الأغنام 120 ألف رأس أما الأبقار فلا تتجاوز 440 رأس فقط.[1]

هذه الثروة التقليدية تعد إحدى أهم الثروات التي توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم.

- الملح

تحتوي منطقة الصحراء الغربية على حوالي 10 سبخات. وهي الأراضي الشديدة الملوحة تشكل خزانات ضخمة للملح يتم استغلالها بالطرق التقليدية حتى الآن: وأهم هذه السبخات سبخة تزغا وأم بدعة وتزلاطن، وتيسفورين، ويقدر إنتاج المنطقة من الملح بحوالي 20000 طن في السنة موفرة بذلك فرص عمل موسمية لحوالي 5000 عامل.

- المعادن

هي كثيرة ومتنوعة حيث يوجد النيكل، الفضة الحديد والنحاس، اليورانيوم والكروم والرصاص وهناك تقديرات بوجود التنغستين والقصدير وقد أدت جهود التنقيب إلى اكتشاف خامات عديدة أخرى مثل خامات النحاس والحديد والرخام والتي تشكل أهم الموارد المعدنية المكتشفة في الصحراء بعد الفوسفات وإن لم يتم استغلالها بعد.كما نجد بعض أنشطة التعدين كنشاط اقتلاع الرمال التي يتم تصديرها خصوصا لجزر لاس بالماس الاسبانية بمعدل إنتاج سنوي يصل إلى 80 ألف طن.

- السياحة

تمتلك الصحراء الغربية إمكانيات سياحية متنوعة وكبيرة تدعمها مناظر صحراوية خلابة وسواحل ممتدة لمئات الكيلومترات تضم مواقع رائعة للسياحة والاستجمام البحري، يضاف إلى ذلك توفر الظروف الملائمة لسياحة المغامرة والاستكشاف.

[1]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**، المرجع السابق،ص31.

ورغم هذه الإمكانيات الهامة فإن المنطقة تعاني من نقص في البنى الأساسية السياحية كالفنادق وموانئ الاستجمام البحري والمخيمات ومع ذلك فإن النشاط السياحي يشكل أحد أهم المرتكزات المستقبلية للاقتصاد الصحراوي.[1]

- التجارة

يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا للعمالة وهو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويين منذ القدم حيث كانت المنطقة تشكل معبرا للقوافل القادمة من المغرب والمتجهة نحو جنوبي الصحراء الكبرى موريتانيا ومالي والسينغال والنيجر ورغم اختلاف الظروف الآن عن الوضع في السابق فإن الصحراويين مازالوا مولعين بالأعمال التجارية وتعد مدينة العيون مسيطرة على أهم مفاصل العمل التجاري في المنطقة، ويمكن للمنطقة أن تلعب دورا هاما لمنطقة عبور بين أوروبا والشمال الإفريقي وبين أوروبا والدول الإفريقية جنوبي الصحراء ولاشك في اكتمال الطريق البري الرابط بين السينغال والمغرب عبر موريتانيا سيعيد صياغة النشاط التجاري في المنطقة كلها.[2]

المطلب الثاني

النزاع حول إقليم الصحراء الغربية

كان البرتغاليون أول شعب أوروبي يصل إلى سواحل الصحراء وذلك أثناء حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر ميلادي، حيث وصلوا إلى الصحراء عام 1436 وأطلقوا على المنطقة اسم وادي الذهب، ولم تجلب بعدها المنطقة انتباه الاستعمار الأوروبي إلا في نهاية القرن 19 ميلادي، أثناء التسابق بين الدول الأوروبية إلى السيطرة على القارة الإفريقية وهنا تحولت اسبانيا إلى محور أساسي وفاعل في بنية قضية الصحراء الغربية.[3]

وقد كانت الصحراء الغربية منطقة من المناطق والأقاليم التي أصبحت مواضع صراع وتنافس بين أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية، فتارة تتغلب اسبانيا على البرتغال، وتارة فرنسا على اسبانيا في السيطرة والطمع على الصحراء الغربية، ونذكر هنا بأن اهتمام الدول الاستعمارية

---

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، متوفر على الرابط:
http://www.mokatel.com

[2]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**،المرجع السابق،ص31.

[3]- سعيد الشريف،**نزاع الصحراء المغربية-التاريخ والأفاق**،الركن الأخضر،2010،متوفر على الرابط:
www.grenc.com

كان يتركز على احتلال الموانئ الواقعة على الشريط الساحلي للصحراء،ومطمعها في الصحراء منحصر في استغلالها كطريق لقوافل نقل البضائع خاصة الآتية من إفريقيا، وقد بدأ ذلك تدريجيا من سنة 1415 بعد احتلال البرتغال الميناء سبتة المغربي على ساحل البحر الأبيض 1455 ورأس بوجادور ليتلوها أول نزول وإقامة للاسبان على سواحل الصحراء الغربية من أجل اصطياد السمك في عام 1476 وهي الإقامة التي حطمها سلطان المغرب عام 1527.[1]

وبهذا دخلت المملكة المغربية هي الأخرى إلى ساحة الصراع على الصحراء الغربية خاصة في زمن السلطان أحمد المنصور السعدي في آخر القرن الخامس عشر من سنة 1591 وعلى كل حال لا نستطيع أن نطلق على هذه الفترة الزمنية فترة احتلال، بل كانت فترة صراع بين الدول على السيطرة بقصد الاستيلاء على المراكز الهامة في طرق التجارة، أي لتأمين الطريق عبر الصحراء، حتى أن سلطان المغرب أحمد المنصور لم يكن قصده بسط السيطرة على الصحراء وإنما اجتيازها إلى إقليم السودان (مالي حاليا) للاستفادة من ثروته من جهة، وحرمان الدولة العثمانية منها من جهة أخرى.

وفي ظل تضارب المصالح الاسبانية والمغربية في المنطقة جاءت اتفاقية مراكش في عام 1767 بين الملك كارلوس الثالث وملك المغرب التي أقر من خلالها هذا الأخير بأن سلطته وسيادته لا تتعدى وادنون، وتم تأكيد ذلك في اتفاقية مكناس الموقعة بين الطرفين في سنة 1789.

إلا أن هاتين الاتفاقيتين وإن أخمدت جذور الصحراء بين اسبانيا والمغرب، فإنها فتحته في مناطق أخرى، فقد ازداد التوتر بين الجانبين منذ عام 1858، خاصة بعد أن طالبت اسبانيا المغرب بتعويضات عن إحدى السفن التي هاجمها بعض المغاربة في مناطق الريف، ومع أن المغرب استجاب للمطالب الاسبانية، إلا أنها تركت أسطولها إلى طنجة، كما عززت قواعدها العسكرية في شمال المغرب، إلى أن تم احتواء الأزمة في أوت 1859، إلا أن زيادة حدة الحوادث حول سبتة، أدت باسبانيا إلى إنشاء مراكز عسكرية جديدة أمام سبتة وفي داخل الأراضي المغربية مع استعدادها لاحتلال طنجة، وهنا حركت بريطانيا أسطولها لمنع اسبانيا من احتلال طنجة، بينما وجدت فرنسا أن مصلحتها الحيوية تحتم عليها عدم التدخل ضد اسبانيا.

وبالفعل فقد هاجمت القوات الاسبانية شمال المغرب وتمكنت من القضاء على مقاومة المغاربة أمام سبتة، كما حاصر الأسطول الاسباني السواحل المغربية ودمر ما تبقى من الأسطول المغربي، ومع توقف الصراع المسلح أمرت اسبانيا خلال عملية الصلح في 16 مارس 1860

[1]- محمد عمرون، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**، المرجع السابق ص38.

على أن تدفع المغرب غرامة مالية قدرها 11 مليون ريال، وكذلك اشترطت على توسيع أراضي القواعد الاسبانية في سبتة ومليلة، والتنازل عن جزء من الأراضي المغربية بالقرب من ايفني وتم التوقيع على معاهدة بين اسبانيا والمغرب في 20 نوفمبر 1861.

أما اسبانيا فقد خشيت من أن تتمكن فرنسا خلال توسعها الوصول عبر صحراء المغرب إلى الساحل الأطلسي وتنشأ قواعد حربية ومراكز تجارية تؤثر على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمناطق التي تسيطر عليها اسبانيا، ولذلك كان هناك إصرار اسباني في الحصول على منطقة الجنوب المغربي طبقا لاتفاقية عام 1860 بين المغرب واسبانيا والتي يتعهد فيها ملك المغرب بالتنازل إلى الأبد لاسبانيا عن الأراضي الكافية لإنشاء مركز لصيد الأسماك بالقرب من سانتاكروز بساحل المحيط الأطلسي، وكذلك بدأ تزايد شعور اسبانيا بالخطر الذي أصبح يهدد مصالحها في جزر كاناریاس وخاصة مع ظهور التجار البريطانيون في المنطقة، وكذلك زيادة عدد الرعايا البريطانيين الذين يقيمون في الموانئ المغربية، ومن ثم زادت أهمية موانئ وسواحل المغرب الغربية بالنسبة لبريطانيا، أما فرنسا فإن نفوذها بدأ يزداد في الجزائر وخاصة بعد أن استخدمتها مركز للانطلاق منه للقارة الإفريقية.

وأمام هذا التوغل وجدت اسبانيا نفسها مضطرة للتعامل مع الوضع الجديد من خلال تحديد مناطق نفوذ واضحة لها ولكل من بريطانيا وفرنسا تفاديا لأي اصطدام محتمل بينهم.

فمن مؤتمر برلين (1884-1885) بدأت مرحلة جديدة من الاحتلال بمفهومه المعاصر،حيث أقرت الدول الأوروبية بسيادة اسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي ستعلنها مدريد في وقت لاحق محافظة اسبانية لتقييم بها سلطة محلية،غير أن الاسبان اكتفوا في البداية بالتحصن داخل مراكز معزولة على الشواطئ في مناطق طرفاية والدخلة ولكويرة تاركين العمق الصحراوي مجالا لسيادة القبائل الصحراوية كما كان من قبل، الأمر الذي يشكل متنفسا لحركة المقاومة على كامل الامتداد الصحراوي في المغرب وموريتانيا والجزائر.[1]

وفي يوم 1895/03/13 أبرمت المغرب وبريطانيا في مراكش معاهدة استرجع بمقتضاها المغرب بمنطقة مغربية. كان الانجليزي ماكوزي قد أنشأها في طرفاية في العام 1879 مدعيا أنها أرض خلاء.

[1]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**،المرجع السابق،ص ص40،43.

وفي يوم 1900/07/20 أبرم بمدينة مراكش بروتوكول تفاهم مغربي اسباني ينص على أن يعهد إلى لجنة مشتركة بالبحث عن مكان يقام فيه مركز للصيد البحري المتفق عليه في معاهدة تطوان بتاريخ 1660/04/26 على أن بكون في الشواطئ المغربية الممتدة من رأس جوبي في طرفاية حتى رأس بوجادور بالساقية الحمراء.

وفي هذا الوقت كانت اسبانيا تفاوض فرنسا من أجل اقتسام الأرض المغربية برمتها ووقع الطرفان في يوم 1900/06/27 بباريس معاهدة جزئية خاصة بالصحراء تأخذ بمقتضاها اسبانيا وادي الذهب مع الرأس الأبيض في الجنوب إلى رأس بوجدور في الشمال.[1]

وفي 1902/11/11 تم الاتفاق بين فرنسا واسبانيا على اقتسام باقي الأراضي المغربية على أن يكون لاسبانيا منطقتان محميتان، واحدة بالشمال المغربي والأخرى بجنوبه تمتد من رأس أغير قرب أغادير إلى رأس بوجدور بالساقية الحمراء إلا أن البرلمان الاسباني رفض الموافقة على هذه الاتفاقية.

وفي يوم 1904/10/08 وقعت فرنسا واسبانيا معاهدة سرية لاقتسام المغرب يكون لاسبانيا بمقتضاها منطقة الشمال المغربي (جبال الريق وشاطئ الأبيض المتوسط) ومنطقة جنوبية (من رأس بوجادور جنوبا إلى ضواحي أغادير شمالا) لكن لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد معاهدة مدريد التي وقعت بتاريخ 1912/11/27.

في يوم 1906/04/07 وضعت المعاهدة التي تمخضت عن مؤتمر الجزيرة الخضراء المغرب تحت الحماية الدولية.

وفي 1912/03/30 تم التوقيع على اتفاقية في المدينة المغربية (فاس) يصبح المغرب بمقتضاها تحت الحماية الفرنسية الخالصة، ويصبح المقيم العام الفرنسي هو الذي يمارس السلطة الحقيقة.

وفي يوم 1912/11/27 تم التوقيع على اتفاقية بمدريد تم بمقتضاها مقايضة بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا وألمانيا تنازلت فيها فرنسا لبريطانيا وايطاليا وألمانيا على حقها في احتلال طرابلس ومصر والكونغو على أن تتنازل هذه الدول لفرنسا عن حقها في احتلال الشمال الإفريقي. وبعد ان فرضت الحماية على المغرب في 1912/03/30نفذ الاتفاق الفرنسي الاسباني القاضي بتقسيم المغرب بينهما، فسيطرت اسبانيا على طرفاية ، وفي عام 1920اقامت

[1]- سعيد الشريف،**نزاع الصحراء المغربية-التاريخ والأفاق**، المرجع السابق.

مستعمراتها الثالثة في المنطقة الواقعة أقصى الجنوب والمسماة الكويرة.

وفي عام 1922تستقر القوات الاسبانية نهائيا في مدينة العيون، إضافة إلى اتفاقية عقدت عام 1932بين فرنسا واسبانيا القاضي بضم مناطق الساقية الحمراء وواد الذهب إلى التراب الاسباني والتي تمهد للسيطرة الاستعمارية لها.[1]

وفي عام 1934تم توقيع اتفاقية بين فرنسا واسبانيا نصت على أن تكون الصحراء تحت النفوذ الاسباني وأطلق عليها اسم الصحراء الاسبانية، حيث قسمت اسبانيا إقليم الصحراء الغربية إلى قسمين:

قسم شمالي: أطلق عليه الساقية الحمراء ومن أهم مدنه العيون عاصمة الإقليم.

قسم جنوبي: أطلق عليه نهر الذهب ومن أهم مدنه ميناء فيلا سيزنروس.

ومنذ أوائل الستينات بدأ اكتشاف الفوسفات في بوكراع الذي أصبح يرسم سياسة استعمارية جديدة في الصحراء.

لما تعقدت المشكلة طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية في 1974 الإفادة عن وضع الصحراء اسبانية قبل احتلال الاسبان والعلاقة التي كانت تربط الإقليم مع المغرب وموريتانيا قبل الوجود الاسباني، وكان رد المحكمة الذي أعلن في أكتوبر 1975 أنه قد يكون لادعاء المغرب وموريتانيا بعض الروابط بالصحراء الغربية بعض الصلاحيات لكن هذا لا يتعارض مع حق السكان في تقرير مصيرهم واستندت المغرب على الشطر الأول من القرار وأعلنت المسيرة الخضراء وفي نوفمبر 1975 وقع في مدريد اتفاق بين الحكومة الاسبانية وكل من المغرب وموريتانيا تقرر بموجبه أن يقتسم الدولتان الإقليم على أن يكون للاسبان 35 بالمائة من عائد الفوسفات.[2] وانسحبت بذلك اسبانيا منها نهائيا يوم 1976/02/26 لتدخل المنطقة في صراع جديد تمثل في غزو عسكري مغربي لها، وذلك بالاشتراك مع موريتانيا، وبفعل تغير الأجواء السياسية بها، اضطرت موريتانيا إلى اتخاذ موقف بالانسحاب من النزاع وذلك في عام 1979 بينما بقي المغرب يواصل احتلاله لمنطقة الصحراء الغربية، وبين مماطلات منظمة الأمم

---

[1]- سعيد الشريف،**نزاع الصحراء المغربية-التاريخ والأفاق**، المرجع السابق.

[2]- شوقي الجمل،**المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر**،القاهرة،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2007،ص 478.

المتحدة بشأن تحقيق الاستفتاء بالصحراء والتعنت المغربي،تبقى الصحراء الغربية تراوح مكانها.[1]

المطلب الثالث

تطور النزاع حول إقليم الصحراء الغربية

لقد تباينت مواقف النزاع حول حق تقرير مصير الصحراء الغربية وهذا الذي أدى إلى تطور النزاع،حيث يتجلى في المواقف التالية:

- مفهوم المملكة المغربية لحق تقرير المصير

أكدت المغرب دوما أنها كانت صاحبة المبادرة الأولى لإدراج المشكلة الصحراوية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ترى الحكومة المغربية أن إقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لا يعني التخلي عن جزء من أراضيها، بل هو إصرار على استرداد كل أراضيها، ومن ثم فإن مساهمتها في صياغة قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1965 والخاصة بحق تقرير المصير، تعني إعادة دمج الصحراء الغربية بأراضي المملكة المغربية، كما أنه لا يوجد شك في أن أطراف النزاع في هذه المشكلة هما اسبانيا والمغرب فقط، ولذلك فهي ترى أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 1514/15، والقرارات الأخرى التالية لها،وذات الصلة بالمشكلة، يكمن في الجمع بين مبدأين إنهاء الاستعمار واحترام وحدة المغرب وسلامتها الإقليمية ولقد حددت المغرب 04 شروط لإجراء الاستفتاء لتحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية تمثلت في:

- انسحاب القوات الاسبانية وجهازها الإداري.

- وجود قوات الأمم المتحدة في الإقليم.

- إدارة الأمم المتحدة للإقليم.[2]

وأضافت المغرب شرطا أساسيا لصيغة الاستفتاء، وهو أن يكون هذا الاستفتاء بهدف تحديد رغبة شعب الصحراء في البقاء تحت سلطة اسبانيا أو الاتحاد مع المملكة المغربية، وقد

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي،**نزاعات الحدود العربية**،القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2004،ص134.

[2]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

استندت إلى العديد من الحجج في مطالبتها بالصحراء الغربية، تمثلت في التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذا الإقليم،وكذا الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة، إضافة إلى لجوء بعض الشخصيات الصحراوية إلى المغرب معلنين بيعتهم للملك الحسن الثاني، خاصة بعد إعلان جبهة البوليساريو الحرب عام 1973، لذلك كانت موافقة المملكة المغربية على إجراء الاستفتاء، وكان من أهم هذه الظروف تأخير قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في منطقة الوحدة الإفريقية، حيث كانت جميع المؤشرات تؤكد وجود تأييد إفريقي متزايد لها.

- مفهوم الجمهورية الجزائرية لحق تقرير المصير

استند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 1514، الصادرة عن الدورة رقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة،والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار بحريتهم الكاملة في اختيار وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كذلك استند إلى القرار رقم 3229/20 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها، لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية من دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكنهم الحصول على الاستقلال التام، واستندت الجمهورية الجزائرية أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم،التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الاستقلال، من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير،كذلك بني المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 2591/24، 2711/25، 2984/27، 3163/18، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير مصيرهم من خلال الاستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية، وأي طرف أخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء.كما أن الجزائر تمسكت برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أي رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية وبين أي من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية، فالموقف الجزائري كان معارضا لاتفاق مدريد ووصفه بأنه انتقاض لقرار مجلس الأمن، ولقد سلمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين ،وضحت فيها عدم اعترافها باتفاقية مدريد، وأعلنت أن الإطار الوحيد والمقبول، لتصفية الاستعمار في الصحراء.[1]

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، المرجع السابق.

يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ تقرير المصير،وتفسر الجزائر سياسة المملكة المغربية تجاه مشكلة الصحراء الغربية في الأتي:

- سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

- عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

- عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو، واعتبارها حركة غير شرعية، ولا تمثل سكان الصحراء الغربية.

- اعتماد سياسة التعنت ضد القوى الوطنية المغربية: التي تؤيد مبدأ تقرير مصير سكان الصحراء وقد ركزت السياسة الجزائرية على محورين أساسيين تمثل في:

المحور الأول: إقناع المجتمع الدولي بضرورة العدول عن التسوية، التي تم التوصل إليها وتطبيق مبدأ تقرير المصير على سكان الصحراء، وتكثيف الحملات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية لدفعها إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

المحور الثاني: التركيز على موريتانيا، من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليساريو، لإرغامها على العدول عن موقفها المؤيد للمغرب حيال مشكلة الصحراء.[1]

المبحث الثاني

الاحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية

كانت التوجهات الفكرية داخل المغرب تنصب على مسألة بناء إمبراطورية على شاكلة الإمبراطورية الفاطمية، والتي عرفتها المغرب في العهود السابقة، وعليه فقد ظل هذا الحلم يراود الساسة والمفكرين على مر التاريخ المغربي، هذا بشكل عام، غير أن المطالبة المغربية بالصحراء الغربية تعود إلى نوفمبر 1955 وذلك عندما أصدر حزب الاستقلال "الكتاب الأبيض"، والذي جاء فيه الحديث عن الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)، لما يمكن ملاحظة خريطة المغرب الكبير، حيث يتبين لنا تأكيد المطامع المغربية بشأن كل من بشار وتندوف (الجزائر)، وجزء من مالي والسينغال والمجموعة الموريتانية بأكملها، وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، لما نجد فيه التركيز على استعادة المناطق التي تحتلها اسبانيا والمتمثلة في مليلية

[1]- مشكلة الصحراء الغربية، **موسوعة مقاتل الصحراء**، المرجع السابق.

وسبتة، طرفاية وإفني، كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى تصريح محمد الخامس في 25 فيفري 1958 وأعلن فيه عن تمسك المغرب بالصحراء الغربية، وعليه فنجد إلى جانب المطالب الحزبية فهناك مطالب رسمية أخرى، كما جاء في الدستور المغربي، نلاحظ أن الصحراء الغربية تعتبر دائما تابعة للوطن الأم، ويظهر ذلك جليا كذلك في نص المادة الرابعة من الدستور الصادر في 02 جوان 1961 حيث تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية ثم أيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972 يتكلم عن أقاليم المملكة المغربية في حدودها التاريخية، غير أن الشئ الذي شجع المغرب في السعي وراء مطامعه هو تنازل اسبانيا عن منطقة طرفاية لصالحها، وذلك بموجب اتفاقية مشتركة وقعت بين الطرفين يوم 01 أفريل 1958، كذلك نفس الأمر بالنسبة لمنطقة إيفني حيث تم الانفصال الاسباني عنها بواسطة توقيع اتفاق عرف بمعاهدة فاس في 04جانفي1969، للإشارة فان الملك الحسن الثاني أثناء توقع المغرب على وثيقة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر1963، اظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود، وأكد انه سيواصل مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية وقد جسد ذلك ميدانيا،حينما هاجم الجزائر سنة1963،وهي منشغلة بترتيب البيت غداة الاستقلال.

حيث سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب، الأول بعنوان المسيرة الخضراء والمطالب المغربية، والثاني يتعلق العلاقات المغربية الجزائرية، والثالث سنتطرق فيه إلى تداعيات المشكلة على دول المغرب العربي.

المطلب الأول

المسيرة الخضراء والمطالب المغربية

اسم أطلق على تظاهرة جماهيرية ذات هدف استراتيجي نظمتها الحكومة المغربية في شهر نوفمبر لعام 1975 لحمل اسبانيا على تسليمها إقليم الصحراء المتنازع عليه، وهو إقليم حضري مستقل كان واقعا تحت وطأة الاحتلال الاسباني آنذاك.[1]

منذ صيف 1975 تدهورت الأوضاع بالصحراء وبلغ هذا التدهور حدة تطلبت إيجاد مخرج عاجل.

فبعد صدور رأي محكمة العدل الدولية انطلقت المسيرة الخضراء التي كان الغرض منها الضغط على اسبانيا من أجل جرها للمفاوضات بنية التوصل إلى اتفاق في صالح المغرب.

[1]-المسيرة الخضراء،**الموسوعة الحرة**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

في البداية التقى أحمد عصمان (وزير أول آنذاك) مع خوان كارلوس وآرياس نافارو إلا أن هذا اللقاء لم يثمر، وفي نفس الوقت بعث جلالة الملك الحسن الثاني أحد وزرائه بمعية عضو من ديوانه إلى الجزائر لمقابلة الرئيس هوا ري بومدين على أمل إقناعه، وتبين وقتئذ أن اسبانيا عازمة على الدفاع عن وجودها بالصحراء، حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة مسلحة، وفعلا قامت مدريد باستنفار قواتها المسلحة بالصحراء، ورابط 35 ألف جندي اسباني على بعد أقل من 20 كلم من الحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء حينئذ، مع تلغيم جزء منها لقطع الطريق على المشاركين في المسيرة.

وألقى جلالة الملك الحسن الثاني يوم 05 نوفمبر 1975 خطابا لإعطاء انطلاقة المسيرة الخضراء، إذ أمر المتطوعين ببداية السير في نظام وانتظام صبيحة اليوم الموالي،[1] وحرصا منه على فض النزاعات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة وخاصة فصله السادس المتعلق بحل المنازعات حلا سلميا حيث قال: **"شعبي العزيز، كما قلت لك في خطابي الأول إذا ما لقيت اسبانيا كيفما كان حال الاسباني عسكريا أو مدنيا فصافحه وعانقه واقتسم معه مأكلك ومشربك وأدخله مخيمك، فليس بيننا وبين الاسبان غل ولا حقد، فلو أردنا أن نحارب الاسبان لما أرسلت الناس عزلا، بل لكننا أرسلنا جيشا باسلا، ولكننا لا نريد أن نطغى ولا أن نقتل ولا أن نسفك الدماء، بل نريد أن نسير على هدي من الله في مسيرة سلمية"** ليستدرك قائلا **"وفيما إذا اعتدى عليك المعتدون من غير الاسبان في مسيرتك، فاعلم شعبي العزيز أن جيشك الباسل موجود لحمايتك ووقايتك ضد كل من أراد بك السوء".**[2]

تعد المسيرة الخضراء إحدى المسيرات الشعبية لتأكيد مغربية الصحراء،والتي تم الترويج لها على نحو جيد والتي حظيت بأهمية بالغة، ففي السادس من نوفمبر عام 1975 تجمع حوالي 350 ألف من المغاربة في مدينة طرفاية، الواقعة جنوب المغرب منتظرين إشارة بدء المسيرة من الملك حسن الثاني لعبور الصحراء الغربية. وقد لوح المتظاهرون بالأعلام المغربية ولافتات تدعو

---

[1]-ادريس ولد القابلة،**المسيرة الخضراء انتفاضة ملك وشعب لاسترجاع الصحراء المغربية**،ديوان أصدقاء المغرب،2011،متوفر على الرابط:

https://groups.google.com

[2]-عبد الحق دهبي،**المسيرة الخضراء آلية خاصة لتسوية نزاع الصحراء المغربية**،مدونة صحراء تايمز،الدار البيضاء،متوفر على الرابط:

www.sahara-times.com

إلى **"عودة الصحراء الغربية"**. وصور لملك المغرب والقرآن الكريم ، كما اتخذ اللون الأخضر لوصف هذه المسيرة كرمز للإسلام.[1]

ومنذ الإعلان عن انطلاق المسيرة الخضراء أعلن عن بداية المفاوضات التي آلت إلى اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975 وقعت فيها كل من المغرب واسبانيا وموريتانيا اتفاقية استعاد المغرب بمقتضاها أقاليمه الجنوبية، وهي الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وصادقت عليها المغرب اسبانيا وموريتانيا، التي أكدت في اجتماعها بالعيون يوم 26 فبراير 1976 بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا،[2] كما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية أن اسبانيا تؤكد من جديد قرارها الذي أعلنته مرارا في الأمم المتحدة **"بتصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية"**، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التي تتولاها في هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة القائمة بالإدارة، أما المادة الثانية فجاء فيها أن الوجود الاسباني سينتهي نهائيا قبل 1976/02/28.[3]

وقد تم تحقيق هذا الاتفاق بدون إراقة الدماء، حيث فتح آفاقا جديدة للسلم والتعاون بين الشعوب، وجنب أي تصادم عسكري بين المغرب والجزائر، لهذا فهذا الاتفاق عمل على حفظ وتدعيم السلام والأمن في المنطقة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[4]

وقد تمت المفاوضات طبقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[5] وقرارات مجلس الأمن الذي عقد عدة جلسات بطلب من اسبانيا بعد الإعلان عن المسيرة الخضراء ودعا مجلس الأمن في قراراته الأطراف المعنية إلى التحلي بضبط النفس والاعتدال وتجنب كل عمل من جانب واحد من شأنه تصعيد التوتر.وأشار المجلس في قرار صدر في 06 نوفمبر 1975 إلى ضرورة التعاون مع الأمين العام للتوصل إلى حل سياسي متفاوض بشأنه.وقد أثبت هذا المسلسل أن المغرب كان ملتزما تمام الالتزام بالشرعية الدولية في استكمال وحدته الترابية. بعد 04 أيام على انطلاق

---

[1]-frant neisse,le règlement du conflit du sahara occidental et l'onu,les vues exprimées ici n'engagent que leur auteur,2013,p703.

[2]- حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

[3]-ينظر نص اتفاقية مدريد 1975 في ملحق رقم03.

[4] -ali yata ,le sahara occidental marocain à travers les textes,t1 de la revendication à la concrétisation1973-1975,casablanca,ed albayane,1982,p369.

- عبد الحق دهبي،**المسيرة الخضراء آلية خاصة لتسوية نزاع الصحراء المغربية**،المرجع السابق.

[5]- ينظر المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة في الملحق رقم 07.

المسيرة الخضراء بدأت اتصالات دبلوماسية مكثفة بين المغرب واسبانيا للوصول إلى حل يضمن للمغرب حقوقه على أقاليمه الصحراوية.[1]

فالمسيرة الخضراء تستقي جوهرها وحماسها من تاريخ عريق صنع هوية المغرب العميقة ومن تاريخ المغرب المعاصر، البلد الذي عرف كيف يزاوج بين نضاله التحرري وبحثه المستمر على السلم، وباختصار هذه المعجزة لا يمكن أن تولد وتزدهر إلا في بلد ملئ بالتحديات، فالمسيرة الخضراء دخلت التاريخ وأصبحت تنتمي إلى التراث العالمي المشترك في نفس مستوى التواريخ الكبرى التي طبعت تاريخ الإنسانية، وبذلك تكون المسيرة قرار ملك وشعب، تعاهدا على استكمال الوحدة الترابية للبلاد.[2]

نجم عن المسيرة الخضراء المغربية اتفاقية مدريد الثلاثية وصيغة جديدة أصبح فيها كل من المغرب وموريتانيا يمثلان الطرف البديل عن اسبانيا في مواجهة جبهة البوليساريو الصحراوية وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 05 أوت 1979 قراراها رقم 3437. وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، وفي نوفمبر 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب إلى وضع حد لاحتلاله الإقليم الصحراوي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية. لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية.

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في نوفمبر 1980 بطلب إلى المغرب وجبهة البوليساريو حثتهما فيه على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق تسوية نهائية بينهما، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية، مركزة فيها بشكل خاص على القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء استفتاء تقرير المصير.[3]

---

[1]- المسيرة الخضراء،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.

[2]- hassan.v,il présente la marche verte,ouvrage collectif dirigé par :daniel bardonnet,driss bassri et autres,paris,plon,1990,p11.

[3]- ميلود بن غربي،**موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2011،ص82.

المطلب الثاني

العلاقات المغربية الجزائرية

إن اقتطاع الأجزاء الترابية المغربية كان يرافقه في نفس الوقت قيام السلطات الفرنسية بوضع حدود وعلامات فاصلة بين المجالات التابعة للسيادة الفرنسية بالجزائر ومجالات السيادة المغربية تحت مبررات التنظيمات الإدارية. وذلك سعيا لتوسيع نطاق النفوذ الفرنسي بالجزائر على حساب المغرب.[1]

وفي يوليو عام 1961 وقع اتفاق سري بين المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة أعلنت فيه الحكومتان أن مشكلة الحدود التي فرضتها فرنسا على البلدين سوف نجد حلا لها في المفاوضات بين البلدين بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها.

في مارس 1963 زار الملك الحسن الثاني الجزائر، وتقابل مع الرئيس الجزائري أحمد بن بللا واتفق على أن تعطي الجزائر فرصة لبناء الدولة الجديدة ثم يبدأ الحديث في مسألة الحدود.

لكن في أكتوبر 1963 تحركت القوات المغربية واحتلت بعض المناطق في ولاية بشار وتندوف. لكن التقى وزيرا خارجية الدولتين في 05 أكتوبر 1963 واتفقا على وقف القتال والتمهيد ليتقابل رئيسا الدولتين لتسوية النزاع سلميا. لكن لم تلبث أن تجددت المعارك بين الطرفين مما دعا الرئيس أحمد بن بللا أن يعلن في 15 أكتوبر 1963 التعبئة العامة بين قوات جيش التحرير الجزائري لمواجهة ما سماه بالغزو المغربي للجزائر.[2]

واستمر القتال بين قوات الطرفين وهاجمت قوات المغرب القوات الجزائرية الموجودة في منطقتي حاسي وتندوف. من الواضح أن العلاقات المغربية الجزائرية وتطورها كان لها انعكاساتها المختلفة سواء على مشكلة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات بين دول المغرب العربي كلها، حيث أثر ذلك على عملية الاندماج المغربي المتوقف منذ فترة طويلة وكذلك كان لها تداعيات على التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي شهدتها العلاقات بين البلدين إلا أن السمة الغالبة لها

---

[1]- محمد رضوان،**منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود**،الدار البيضاء،افريقيا الشرق،1999،ص50.

[2]- شوقي الجمل،**المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر**،المرجع السابق،ص ص482،483.

منذ استقلال الجزائر عام 1962 هي التوتر والصراع، بما يوضح مدى تفاقم المشكلات القائمة بينهما، حيث شهدت بداية الستينات ما عرف بحرب الرمال التي نشبت بسبب مشكلة حدودية.[1]

لقد خضعت العلاقات المغربية الجزائرية منذ استقلال الدولتين مقتضيات عقدتين: الأولى هي تنازع الدولتين على موقع القوة الكبرى داخل النظام الإقليمي الفرعي الذي تمثله دول المغرب العربي، سواء داخل النظام الإقليمي العربي، أو داخل النظام الإقليمي الإفريقي، والثانية هي أن كلتا الدولتين تدير علاقتهما مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، حتى بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية الذي كان يساعد على نجاح هذا المنطق في السابق، أو على الأقل على تحقيق الدول التي تلجأ إلى هذا الأسلوب بعض المكاسب الدولية أو الإقليمية المعروف أن كلتا الدولتين انضوت في السابق داخل أحد المعسكرين المتصارعين في الحرب الباردة، حيث انتمت المغرب إلى المعسكر الرأسمالي الغربي، واتهمت بناء على ذلك بالرجعية، أما الجزائر فانتمت إلى المعسكر الاشتراكي، وعلى الرغم من انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين وانتهاء الحرب الباردة، إلا أن الدولتين مازالتا تديران علاقاتهما وفقا لقواعد هذه الحرب، الأمر الذي عرقل تهدئة العلاقات فيما بينهما، وأدى في الوقت ذاته إلى استمرار تنافسهما على موقع القيادة الإقليمية، وبالتالي فإن العقدتين اللتين تحكمان العلاقات بينهما مرتبطتان، كما أن كافة الأزمات والمشكلات التي تطرأ على هذه العلاقات ما هي إلا قضايا ومشكلات فرعية ناجمة عن السياق العام وهذه المشاكل والأزمات تتراوح بين الأمني مثل التسلل عبر الحدود من قبل جماعات أصولية جزائرية عبر المغرب أو مهاجرين أفارقة إلى أوروبا يتسللون عبر الجزائر إلى المغرب، أو تهريب البضائع والسلع التموينية أو المخدرات عبر حدود أي من الدولتين إلى الأخرى، أو قضايا و مشكلات اقتصادية مثل الاختلاف حول مناطق الصيد البحري بين الدولتين.[2]

يتوقف الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية بصفة عامة، والتناقض الحاد بين البلدين بشأن قضية الصحراء الغربية بصفة خاصة، على عدة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية ودولية، ولقد تشكلت تلك العوامل خلال 04 عقود ماضية دون إغفال رواسب الماضي ويتضح ذلك من خلال:

[1]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)،**الموسوعة الحرة**،متوفر على الرابط:
-http://www.moqatel.com

[2]- خالد السرجاني،**العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية**،مقال من السياسة الدولية،2005،متوفر على الرابط:
Digital.aharam.org.eg

- من الواضح وجود اختلاف في التطور التاريخي للبلدين، فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة، وذلك لأنه مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع التاريخ الإسلامي العربي في شمال القارة الإفريقية بينما الجزائر بوصفها وحدة سياسية تسعى لإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة الجزائرية إلى مأزق كبير.

- يوجد تمايز واضح لكلا النظامين السياسيين للدولتين، نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر ولقد أدى ذلك التمايز من تنامي المخاوف المغربية من محاولات الهيمنة الجزائرية ولقد وضح ذلك من خلال المشاحنات الإعلامية الأيديولوجية وخاصة بعد عام 1963، فلقد رأت المغرب أن طبيعة النظام الملكي هي التي تقلق الجزائر، بينما رأت الجزائر أن طبيعة نظامها الاشتراكي هي التي تقلق المغرب.

- الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر أحد عوامل توتر العلاقات بين البلدين، فالجزائر تتمسك بحدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي، بينما المغرب يطالب بحدوده كما كانت قبل الاستعمار حسب توهمه.

- ترتكز سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية على التحكم في العلاقات بين المغرب والجزائر والموازنة بينهما سواء أثناء مرحلة الحرب الباردة أو ما بعدها وذلك في إطار رؤية القوى الأجنبية للأهمية الإستراتيجية للمنطقة، حيث ترى الجزائر أحد مراكز إنتاج النفط، بينما يشكل المغرب موقعا إستراتيجيا هاما، فضلا عن كون المنطقة سوقا للسلاح.[1]

التدخل العسكري الجزائري في الصحراء

منذ سنة 1976 وإلى غاية نهاية الثمانينات، اتسم وضع العلاقات بحصول تقدم مطرد للأداء الجزائري وسط ترحيب خفي وحذر من القوى الأجنبية الساعية لإحداث توازن إقليمي يضمن استمرار المشكلة بل ويزيد من تعقيدها، دون أمل في حلها أو رجحان الكفة لصالح هذا الطرف أو ذاك، وتوجت اتفاقية مدريد بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 1976/02/27 بمنطقة بئر الحلو، وهنا وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة الخضراء، وهو ما تجلى في حصول أول مواجهة عسكرية مغربية جزائرية.[2]

[1]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.
[2]- مصطفى خلفي،**أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**،مغرس (أخبار)،الرباط،2002،ص02.

حيث ابتداءا من 1976،قررت الجزائر التدخل في منطقة الصحراء الغربية إلى جانب جبهة البوليساريو،فعبرت القوات الجزائرية الحدود مع المغرب وتوغلت داخل الصحراء إلى حدود أمغالا وهناك اصطدمت مع الجيش المغربي في معركة أمغالا، التي انتهت بانتصار المغرب. قتل فيها 200جندي جزائري وأسر أزيد من 102، لكن الملك الحسن الثاني قرر إعادة الأسرى للحكومة الجزائرية لتجنب أكبر حرب بين الجزائر والمغرب كانت لتحدث، وشهدت المرحلة مواجهات دبلوماسية كثيفة بين المغرب والجزائر التي رأت نفسها معنية بتطور النزاع وتبنت أطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي.

في 04 فبراير، هاجمت جبهة البوليساريو أمغالا ونجحت في السيطرة عليها مؤقتا قبل تدخل القوات المغربية، حيث قررت الجزائر الانسحاب من الحرب والاكتفاء بالدعم اللوجيستي لها.[1]

في 07 مارس 1976 سيتم قطع العلاقات الدبلوماسية التي لم تعد إلا بعد اثنتي عشرة سنة أي سنة 1988، وتلا ذلك إغلاق الحدود وطرد المغاربة المقيمين في الجزائر، كما نجحت هذه الأخيرة في توفير اعتراف عدد معتبر من الدول بالجمهورية الصحراوية، وصل عددها إلى ما يزيد عن سبعين اعترافا، وزادت من الضغط على موريتانيا وهو ما أفضى إلى حصول انقلاب عسكري في عام 1978.[2]

في سنة 1979، وقع انقلاب عسكري في موريتانيا، الذي جعلها توقع اتفاقية السلام المبرمة بينها وبين البوليساريو،[3] حيث أعلنت موريتانيا حيادها في قضية الصحراء الغربية وانسحبت من منطقة وادي الذهب.

بعد انسحاب موريتانيا من النزاع، ركزت جبهة البوليساريو كل هجماتها على المغرب في 1979، مستفيدين من تمركز الجيش المغربي في المناطق التي انسحبت منها موريتانيا، ولكن انتهت بانتصار المغرب في هذه المرحلة.

أطول المعارك التي شهدتها حرب الصحراء هي معركة الوركزير في مطلع الثمانينات والتي دفع فيها مقاتلو البوليساريو بعتادهم مستفيدين من قرب المنطقة من تندوف بالجنوب الجزائري، حيث توجد معسكراتهم، ومسنودين لوجيستيكيا من دعم الجيش الجزائري نظرا لقرب

---

[1]- حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.

[2]- مصطفى خلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**،المرجع السابق،ص03.

[3]-ينظر نص اتفاقية السلام المبرمة بين موريتانيا والبوليساريو في الملحق رقم 05.

المنطقة من الحدود الجزائرية.دامت هذه أكثر من 30 يوما، حيث شنت القوات المغربية عملية إيمان التي أطلقها الملك الحسن الثاني وشاركت فيها فيالق عسكرية جاءت لنجدة المناطق المحاصرة من كل مناطق الصحراء، وانتهت بانتصار للقوات المغربية في حرب الصحراء فانسحب مقاتلو البوليساريو إلى داخل التراب الجزائري.[1]

مع بداية الثمانينات طرأت متغيرات دولية وإقليمية وازنة، مما دفع بكل من المغرب والجزائر إلى الدخول في مفاوضات سرية سنة 1981 إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين حيث ركزت الجزائر على إشراك البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط، إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها، المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة، أما الموقف المغربي فركز على المفاوضات لابد أن تكون مع الجزائر، مغربية الصحراء لا رجعة فيها، إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لاسيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء.[2]

الجدار الرملي

انسحبت موريتانيا من الصراع واعترفت بالجمهورية الصحراوية الشعبية الديمقراطية في 1984/02/27، وبذلك تكثفت هجمات البوليساريو على المملكة المغربية، وكانوا يكثرون من التسلل داخل المغرب مما كان على قادة الجيش المغربي تغيير خططها الحربية، وهكذا تقرر خروج الجيش من المدن وتشكيل أحزمة أمن خارجية لحراستها، وعندما أعطت الخطة الجديدة أولى ثمارها بدأ التفكير جديا في بناء جدار أمني طويل داخل الصحراء، ويقال إن الفكرة جاءت من أجهزة مخابرات أجنبية اسرائيلية.

هكذا بدأت حرب جديدة هي بناء الجدار التي استمرت من 1980-1987 حول محور بوجدور السمارة بوكراع، ومع نجاح تجربة الجدار بدأت القوات المسلحة المغربية في استعادة سيطرتها على أرض المعركة، في عام 1987 أنهت القوات المسلحة المغربية بناء أخر شطر من الجدار الأمني الذي أصبح طوله 2500 كلم، وشعر القادة الميدانيون بتحقيق أول انتصار معنوي،لهم فقد أصبح للحرب في نهاية المطاف جبهة، وأصبحت القوات المغربية هي التي تسيطر على هذه الجبهة، وفي القاموس العسكري السيطرة على الجبهة تعني تحقيق التفوق العسكري ولتبدأ بعد ذلك حرب الاستنزاف من الجانبين 1987 إلى 1989 شهدت هجومات متكررة على

[1] - حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.

[2] - راغب السرجاني،**الصحراء الغربية المغرب أم البوليساريو**،مقال،2009،متوفر على الرابط:

Islamstory.com

أكثر من منطقة من الجدار إلى عام 1991 وقع البوليساريو والمغرب على اتفاق لوقف إطلاق النار مازال ساري المفعول إلى يومنا هذا أنهى المعارك ولكنه لم ينه الحرب. حيث تم إرسال بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية للحفاظ على الأمن.[1]

الإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

كان لإعلان الجمهورية بتاريخ 1976/02/27 صدى عميق لدى مؤيدي الشعب الصحراوي، وضربة قاسية للنظام المغربي والموريتاني.

إن قيام الجمهورية فرضته عدة معطيات ظهرت على الساحة الدولية مما حتم على الجبهة الشعبية أن تستجيب لهذه المقتضيات، ويظهر ذلك جليا من خلال نقطتين أساسيتين:

دوافع قيام الجمهورية العربية الصحراوية:

كان من الطبيعي أن يعلن عن الجمهورية العربية الصحراوية ، إذ أن مهام الجبهة وصلت إلى درجة من القوة والتوسع، بحيث أصبح من العسير الإلمام الكامل بكافة شؤون الصحراء ، فإلى جانب التنظيم السياسي والعسكري ، فإنه فرض عليها أن تنظم الناحية الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الصحراويين في المخيمات وفي الأراضي المحررة ، هذا إلى جانب تخلي اسبانيا عن مهامها القانونية، تاركة أمامها الوضع أمام تدخلات أجنبية، وتظهر هذه الدوافع فيما يلي:

أ- أن قيام الجمهورية لم يكن إلا استجابة لمطامح الشعب الصحراوي وتطبيقا لإرادته التي عبر عنها في كثير من المناسبات، وقد سبق أن ذكرنا أن الشعب الصحراوي قد أفصح لبعثة الأمم المتحدة عن رغبته وأمله في الاستقلال الحر ، وتمسكه بوحدته الوطنية ضد الأطماع الخارجية.[2]

ب- أن النضال المسلح الذي تخوضه الجبهة الممثل الوحيد والشرعي، يعبر بصدق وحزم عن نية الشعب الصحراوي في التحرر والاستقلال مهما خلق ذلك من تضحيات.

[1] - حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.
[2] - بن عامر تونسي،**تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**،الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،الطبعة الأولى،1987،ص382.

ج- أن الفراغ السياسي والقانوني الذي أحدثه خروج الإسبان ، عجل بقيام الجمهورية ، وأما وجود المغرب على الصحراء الغربية فلا يرتكز على أي أساس قانوني ولا يبرره سوى شرعية الضم بالقوة التي تتعارض في وقتنا الحالي مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.[1]

د-كان على السلطة الاسبانية بصفتها وصية على الإقليم تطبيقا للمادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة[2] أن تراعي مصالح هذا الإقليم وإعطائها الأولوية ، ومصلحة الشعب الصحراوي تتمثل في تمكينه من الوصول إلى الاستقلال ، وإذا كانت المادة المذكورة لم تنص صراحة على حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها ، إلا أن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة فيما بعد ، أبعدت كل تأويل غير حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تأكد في القرارين 1514 لسنة 1960، 2625 لعام 1970.

ولذلك كان يتوجب على اسبانيا، في حالة تخليها عن الإقليم أن تسلمه للشعب الصحراوي المعني، وفي حالة العكس ، فإنه يلزم عليها أن ترجع إدارة الإقليم إلى منظمة الأمم المتحدة لتقوم هذه الأخيرة بتسليمه للصحراويين.

كل هذه العوامل، وتجسيدا لإرادة الصحراويين وعلى رأسهم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية.[3]

المطلب الثالث

تداعيات المشكلة الصحراوية على دول الاتحاد المغاربي

عرف العمل المغاربي مجموعة من التحديات حال دون التوصل إلى حالة من التكامل بين دول الاتحاد المغاربي تضمن صيانة مصالح المجموعة من مواجهة العالم الخارجي، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات التي أعاقت هذا التكامل لم تكن نتيجة للتقاعس في البحث عن حلول بقدر ما كانت ناجمة عن عدم وجود تصور استراتيجي دقيق للمستقبل السياسي والاقتصادي لشعوب المنطقة، وعن عدم وجود قرار سياسي قابل للتطبيق يكون كفيل بوضع الأفكار والأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ.[4]

---

[1]- محمد طلعت الغنيمي، **الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام (قانون الأمم)**، 1974،ص ص 217-218.

[2]-ينظر نص المادة 73 من الفصل الحادي عشرة لميثاق الأمم المتحدة في الملحق 07.

[3]- محمد طلعت الغنيمي،**الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام (قانون الأمم)**،المرجع السابق،ص218.

[4]-مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية (القارات، المناطق ،الدول ،البلدان ،المدن ،معالم ،وثائق ،موضوعات زعماء)**، بيروت،2002،ص190.

سبقت الإشارة إلى أن قيام الاتحاد المغاربي آثار الكثير من الجدل حول مصير القضية الصحراوية في ظله، وفهم آنذاك ضمنيا وأن الأطراف المتعاقدة قد اتفقت على بناء مغرب موحد بعيد عنها، خاصة وأنها خرجت آنذاك من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي،وتأكيدا لذلك فقد رد الملك المغربي عندما سئل عن القضية قائلا: **"لم تتم الإشارة إليها لا من قريب أو بعيد"** لكن ومع مرور فترة وجيزة على قيام الاتحاد المغاربي بدأ يتضح وأنه من غير الممكن بناء اتحاد مغاربي دون حل لقضية الصحراء الغربية، وهذا يعني أن تحييد القضية لم يكن عن قناعة بقدر ما كان تكتيكا استراتيجيا، فالجزائر انطلقت من مبدأ أن القضية مطروحة على هيئة الأمم المتحدة وهذه الأخيرة الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لها يرضي الأطراف المتنازعة وبالتالي لن تعد قضية داخلية بين الجزائر والمغرب مثلما روج لها منذ 1975، أما المغرب ففهم تحييد الجزائر على أنه تنازل بل وتضحية بالقضية، وراح يراهن على تمييع القضية داخل الفضاء المغاربي في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر.

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية تدهورا كبيرا عقب إعلان الرباط في 1994 فرض تأشيرات دخول على الجزائريين، فردت الجزائر بإغلاق الحدود البرية بين البلدين وجاءت هذه التطورات لتخرج إلى العلن خلافات بين البلدين على أكثر من قضية يأتي في مقدمتها موضوع أزمة الصحراء الغربية لتكشف عن مدى تردي الاتحاد المغاربي (تونس، الجزائر المغرب، ليبيا وموريتانيا) ومدى الخلافات بين أعضائه وعاد شبح المحاور ليخيم مجددا على المنطقة المغاربية نتيجة لهذه الأزمة، لكن في صيغة تختلف عن المحورين اللذين تبلورا في الثمانينات ووضعا كل من الجزائر وتونس وموريتانيا في جانب، والمغرب وليبيا في جانب آخر وبعدما أدى الخلاف المغربي الجزائري على تسوية ملف الصحراء إلى شلل مؤسسات الاتحاد المغاربي منذ 1995، انتقل الصراع بدءا من ربيع 1996 إلى الساحة الإفريقية إضافة إلى كواليس الأمم المتحدة، وشهدت البلدان الإفريقية سباقا جزائريا-مغربيا لكسب المعركة الدبلوماسية بعدما استقر الوضع العسكري في الصحراء الغربية لصالح المغرب جسدته جولات وزراء وموفدين من البلدين إلى عواصم إفريقية، وفي الوقت الذي كان فيه المغاربة يركزون دبلوماسيتهم على محاولة سحب اعتراف بلدان إفريقية عدة بجبهة البوليساريو، كان الجزائريون يسعون لتوسيع رقعة الاعتراف وتأمين مجال حيوي لعناصر جبهة البوليساريو في البلدان الواقعة جنوبي الصحراء في ظل إطلاق تهديدات باستئناف العمليات العسكرية ضد المغرب.[1]

[1] - مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**،المرجع السابق،ص191.

استطاع المغرب أن يقنع بوركينافاسو بسحب اعترافها بالبوليساريو وفي ما كان يتوقع أن ترد الجزائر باقناع رئيس جنوب إفريقيا نلسون مانديلا الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وأول من تضرر من عودة التوتر بين الجزائر والمغرب كان الاتحاد المغاربي،خصوصا بعد ما قررت الأمم المتحدة سحب بعثتها المكلفة برعاية استفتاء تقرير المصير في الصحراء وألقت على مكتب مصغر للاتصالات السياسية ما يعني تجميد خطة السلام التي صادقت عليها الأمم المتحدة في 1991، وترفع مضاعفات تأزم الوضع في الصحراء من درجة التوتر بين البلدان المغاربية وسط عودة الحديث عن الاستقطاب الثنائي وظهور المحاور المتصارعة مجددا.[1]

وفي ظل التغيرات الدولية والإقليمية التي ألقت بآثارها على المنطقة منذ مطلع التسعينات ارتدت المحاور صيغة جديدة حتى كاد كل بلد مغاربي يشكل محورا في ذاته، فلا يمكن القول أن ليبيا التي تحتفظ بعلاقات طبيعية مع الجزائر وتونس تشكل محورا مع الرباط على الرغم من تقاطع مواقفها أحيانا وتباعدها أحيانا أخرى، خصوصا في موضوع التطبيع مع إسرائيل، كذلك لا يمكن اعتبار تونس في محور مع الجزائر على الرغم من توتر العلاقات التونسية المغربية لأسباب لا علاقة لها بنزاع الصحراء كون التونسيين لم يؤيدوا في أي مرحلة من مراحل الاعتراف بجبهة البوليساريو ولا حتى سعوا للوساطة بين المغرب والبوليساريو وعلى الرغم أيضا من العلاقات المتينة بين الجزائر وموريتانيا يصعب الحديث عن محور جزائري موريتاني ضد المغرب، كون الموريتانيين عانوا كثيرا من مضاعفات التسهيلات التي منحوها للبوليساريو في أراضيهم خلال الثمانينات على اضطراب أمنهم الداخلي واهتزاز علاقاتهم مع المغرب، ولعل هذه المخاوف هي التي تفسر التشدد الذي تظهره موريتانيا حاليا إزاء استغلال عناصر جبهة البوليساريو لحدود موريتانيا الشمالية المتاخمة لإقليم المغرب الصحراوي.[2]

اتخذت الخلافات منحى أكثر خطورة عقب تخلي الوسيط الدولي في نزاع الصحراء جيمس بيكر عن مهمته منذ صيف 2004، ودخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية حرجة وخاصة مع تزايد الجهود السياسية لأطراف المشكلة لحشد التأييد الدولي لدعم مواقفهم حيال نزاع الصحراء بينما تركزت الجهود الجزائرية لدعم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ولذلك رد

[1]- مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**، المرجع السابق،ص192.

[2]- نفس المرجع،ص ص192،193.

المغرب على الموقف الجزائري من خلال مذكرة إلى الأمم المتحدة اتهم فيها الجزائر بالتورط مباشرة في مشكلة الصحراء، ودعمها المادي والمعنوي المستمر لجبهة البوليساريو.[1]

ولقد أدت فكرة تقسيم إقليم الصحراء التي تقدمت بها الجزائر إلى تزايد حدة الخلافات بين البلدين حيث اتهم المغرب الجزائر بأن لها أطماعا في الصحراء، ولقد ردت الجزائر على الموقف المغربي بزيارة الرئيس بوتفليقة لإقليم تندوف، مع زيارتين قام بهما الملك محمد السادس إلى المحافظات الصحراوية وفي إطار هذا التوتر عمد جيمس بيكر إلى إضافة صيغة استفتاء مع الحكم الذاتي لمقترحاته التي قدمها للأمين العام للأمم المتحدة عام 2003، ورغم قبول هذه المقترحات من الجزائر وجبهة البوليساريو أبدى المغرب العديد من التحفظات عليها، ولقد كانت حدة الخلافات بين أطراف النزاع أحد العوامل الأساسية في عدم الوصول لحل مناسب يوافق عليه جميع الأطراف، ما دفع بيكر إلى الاستقالة منذ صيف 2004 بعدما وصلت مساعيه إلى طريق مسدود.

تركزت الجهود الدبلوماسية المغربية بالانفتاح على الجزائر، حيث أعلنت إلغاء فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين من طرف واحد عام 2004، إلا أنها في ذات الوقت أكدت أن لا بديل للحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية في إطار حكم ذاتي موسع تحت السيادة المغربية، أما الجزائر فلقد أبدى شكوكا حول أسباب منح المغرب صفة الحليف من خارج دول حلف شمال الأطلسي، وتزامن ذلك على المناورات العسكرية الضخمة التي تمت بالمشاركة بين قوات الحلف والقوات المغربية قبالة المحافظات الصحراوية، ولقد زاد الموقف توترا بعد أن وجه الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تصف المغرب فيها بأنه بلد محتل، ولذلك لا يجب أن تكون وصية على سكان الصحراء في تقرير مصيرهم.

لقد أدى موقف الجزائر الرافض لفتح الحدود مع المغرب وإرجاء تنفيذ التوجهات التي كانت قد أقرتها الدولتان، وكذلك رفض الجزائر أي صيغة للحوار حول مشكلة الصحراء الغربية إلى تصعيد حدة التوتر في العلاقات بين المغرب والجزائر.

لقد خضعت العلاقات منذ استقلالهما إلى تأثير عاملين أساسيين:

---

[1]- أحمد دياب،**المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء**،مقال من السياسة الدولية،2005،متوفر على الرابط: Digital.ahram.org.eg

- تنازع الدولتين على صدارة النظام الإقليمي الفرعي الذي تمثله دول المغرب العربي، سواء كان ذلك داخل النظام الإقليمي العربي أو داخل النظام الإقليمي الإفريقي.

-تدمير كل من الدولتين علاقتها مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، حتى بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية الذي كان يساعد على نجاح هذا المنطق في السابق، حيث انتمت المغرب في السابق إلى المعسكر الرأسمالي الغربي، أما الجزائر فانتمت إلى كتلة عدم الانحياز وعمليا كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي.[1]

كذلك هناك عوامل مختلفة تحكم حالة التوتر القائمة حاليا بين المغرب والجزائر تتمثل في الآتي:

-الشعور الجزائري بالتحرر من الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربي، وهي الرئاسة التي كانت قد دفعتها في السابق تحت ضغوط دول الاتحاد المغاربي إلى تقديم تنازلات بهدف توفير المناخ المناسب لانطلاق البناء المغاربي.

-هناك اعتقاد جزائري بأن المغرب يسعى من خلال برامج الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة البوليساريو.

-الرغبة الجزائرية بعدم التخلي عن مشكلة الصحراء الغربية سواء باعتبارها ورقة في العلاقات بين الطرفين أو أنها استمرار للموقف الجزائري الداخلي المعلن منذ عام 1975 خاصة وأن الحكومة الصحراوية في المنفى تقيم في الأراضي الجزائرية إضافة إلى وجود اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بالجزائر.[2]

إن تفحص الأحداث وتحليلها نجد أن المشكلة الصحراوية لم تجد نجاح على المستوى الحل الفعلي بسبب الاختلافات الفكرية والإيديولوجية والعلاقات الدولية ما بعد الاستعمار من استقطاب الحرب الباردة وما يترتب عليها من مشاكل الحدود والأمن وتعثر مسارات التنمية الاقتصادية واختلاف النظم السياسية الاقتصادية، ونتيجة ذلك فقد اتسعت مشكلة الصحراء بشكل حولها من صراع محلي وإقليمي إلى صراع دولي تلعب فيه القوى الإقليمية والدولية منافسة وخاصة المعسكران الشرقي والغربي دورا أساسيا، لتصبح منطقة المغرب العربي

[1]- أحمد دياب،**المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء**، مقال من السياسة الدولية،2005،متوفر على الرابط:
Digital.ahram.org.eg

[2]نفس المرجع.

نقطة تصادم سياسي وعسكري على الصعيد الدولي، ثم عادت لتلاقي مصاعب أكبر في ظل مناخ دولي جديد يختلف عن مناخ الحرب الباردة وترتفع فيه شعارات الشرعية الدولية الدكتاتورية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، العولمة ومكافحة الإرهاب، وأن عدم التوصل إلى حل المشكلة الصحراوية سيبقي منطقة المغرب العربي في دوامة من التوتر وعدم الاستقرار وبالتالي ينعكس تأثيرها على الأمن القومي العربي ويكون الخاسر الأول والأساسي هو الأمة العربية.[1]

[1]-عبد الأمير عباس الحيالي،**مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي**،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،العدد سبعة وثلاثون،2013،ص12.

خاتمة الفصل

تتمتع الصحراء الغربية بأهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة أعطتها مكانة في تقديرات وحسابات الدول العربية الكبرى، وخولت الدول الغربية التدخل في المنطقة ومحاولة السيطرة عليها، فعلى الرغم من الحقبات الاستعمارية التي تعاقبت على إقليم الساقية الحمراء وواد الذهب ابتداءا من المستعمر الاسباني الذي واجه المقاومة الصحراوية لتدفعه إلى التنازل عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد التي كانت سببا في ظهور حقبة استعمارية جديدة (المغرب وموريتانيا) لتعلن هذه الأخيرة عن اتفاقية سلام بينها وبين جبهة البوليساريو التي تم من خلالها انسحاب الطرف الموريتاني كليا من المنطقة، ليبقى الطرف المغربي متعنت بالتشبث لموقفه المزعوم بأحقيته في ضم إقليم الصحراء الغربية لأراضيه، الأمر الذي صعب من التقارب بين دول الاتحاد المغاربي وصعد من حدة التوتر بين بلدان المغرب العربي وبالتالي استمرار الوضع على حاله بإرادة إقليمية ودولية.

الفصل الثالث

المشكلة الصحراوية وعرقلتها لمسار الاتحاد المغاربي

شكلت الصحراء الغربية قمة التشتت والتجزئة في منطقة المغرب العربي، وبالتالي أكدت المنطق الرافض لكل عمل وحدوي، من شأنه خلق تكتل إقليمي قادر على الوقوف الند للند أمام التكتلات الإقليمية الأخرى، ومجابهة كل التحديات الخارجية.

ما فتئ المغرب ينادي بضرورة استكماله لوحدته الترابية، على أن حدوده الجغرافية التاريخية الكامنة في أذهان المغاربة.

حيث تعد الصحراء الغربية من المناطق المهمة في شمال إفريقيا، نظرا لموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية التي أعطتها مكانة في اهتمامات وتوجهات بعض القوى الأوروبية، وكانت اسبانيا واحدة من القوى التي تزعمت الحركة الاستعمارية، منذ مطلع العصر الحديث، وأصبحت الصحراء الغربية تشكل قضية لا بل تعد مشكلة من أعقد المشاكل في تاريخ الوطن العربي.

وسنتناول هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الاحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل.

وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء الغربية لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء.

ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء الذي أنزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة تندوف وأصبحت هذه المنطقة تابعة للجزائر والصحراء الغربية تابعة للمغرب تشكل الأساس التاريخي للأزمة بين البلدين خاصة وأن المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذي أخذت أثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، إذ وقعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جانب أخر فإن الجزائر أخذت تشكك في مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا.

لقد كان تخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957واعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال، وظهور جبهة **"الساقية الحمراء وواد الذهب"** البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من ليبيا والجزائر قد جعل من إقليم الصحراء الغربية محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية الجزائرية خاصة، وإن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكل مع الأخر قد عقد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا.

وسنتناول في هذا المبحث مطلب أول بعنوان الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الصحراء ومطلب ثاني حول النزاع في المنطقة وأخيرا تطور النزاع في الصحراء.

المطلب الأول

الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الصحراء الغربية

- أولا: التسمية

إن كلمة "الصحراء" تعني منطقيا الأراضي القاحلة والخالية من البشر وأسباب الحياة، وعليه فإن هذه الصحراء التي أصطلح على تسميتها بالغربية تعتبر امتدادا طبيعيا للصحراء الكبرى والوطن الكبير، فإطلاق تسمية الصحراء على أراضي **"الساقية الحمراء وواد الذهب"** من قبل الاحتلال الاسباني لم يكن عشوائيا بل كان تابعا لسياسة مقصودة، وهي تعبر عن نوايا استغلالية لدى المحتل الاسباني، حيث كانت رغبة الاسبان في الاحتفاظ بالصحراء الغربية،وهم بذلك يريدون أن يحصروا عمليات الاستفادة من خيراتها لصالحهم وبالتالي رفع أنظار الدول المتاخمة للصحراء الغربية من جهة،وكذا قتل روح النضال والمقاومة لدى أهلها من جهة أخرى.[1]

مع العلم أن هذه المنطقة قد عرفت عدة تسميات منها: الصحراء الاسبانية كما كان يطلق عليها المستعمر الاسباني، الصحراء المغتصبة أو المقاطعة الصحراوية المغربية بالنسبة للمغرب المجموعة الموريتانية حسب الاصطلاح الموريتاني المستعمل أمام محكمة العدل الدولية، **"الصحراء الغربية"** حسب التسمية المتمسك بها من طرف الهيئات الإقليمية والدولية، وأخيرا الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التسمية المختارة من طرف **"جبهة البوليساريو"** التي تم الإعلان عنها رسميا في 1976/02/27.[2]

كان مصطلح **"الصحراء الغربية"** يتوافق مع الموقع الجغرافي للمنطقة، ويناسب التعبير الدبلوماسي الذي تركز على الحياد والموضوعية، وهو تاريخيا أصلح منه الآن، لأنه أطلق اعتبارا لموقع المنطقة من مركز السلطة العالمية التي كانت مهيمنة حينئذ، وهي الإمبراطورية الرومانية ثم الدولة الإسلامية، ولقد تغير الاسم الذي أطلق على الصحراء الغربية، عبر التاريخ، مع ما حولها من دول شمال إفريقيا، فلقد كان اسمها بلاد البربر، وأطلق عليها الجغرافيون بلاد المغرب أو جزيرة المغرب، وقبل ذلك الاسم إفريقيا الصغرى والسلسلة الأطلسية وبلاد الليبو والمشوشين وتماحوا وتحنو وكهاكا، وظهرت هذه الأسماء في النقوش الفرعونية التي تعود للفترة مابين

---

[1]- إسماعيل معراف غالية،**الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية**،الجزائر،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2010،ص19.

[2]- إبراهيم سعادة،**الجزائر والأمن الإقليمي**،رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،الجزائر،كلية الحقوق،ص36.

1300-1700 ق م ولقد أطلق الرومان على مكانها اسم الجيتوليين، والنوميديين، والموريين أي المغاربة.[1]

ثانيا: الموقع والمساحة والمناخ

تقع الصحراء الغربية بين المغرب شمالا والجزائر شرقا وموريتانيا جنوبا والمحيط الأطلسي غربا، تقدر مساحة الصحراء بحوالي 284 ألف كلم مربع، ويبلغ طول شواطئها 1400 كلم، أما حدودها البرية فتبلغ 2045 كلم، منها 475 كلم مشتركة مع المغرب والجزائر، و1570 كلم مشتركة مع موريتانيا،[2] وتتكون جغرافيا من منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه مدينة سمارة حتى الحدود مع الجزائر، وإقليم واد الذهب جنوبا يمتد من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا.[3]

وبالنسبة للموقع الجغرافي تتحدد المنطقة بخطي الطول 8 و20 درجة، وبخطي العرض 28 و20 درجة ويمر خط الطول 16 درجة على مدينة الدخلة، في حين يشكل خط الطول 12 درجة الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا، وبذلك تكون الحدود الطبيعية لمنطقة الصحراء الغربية من الشمال المغرب، ومن الجنوب رأس كانسادور (الكويرة)، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق الجزائر.[4]

يتسم مناخ الصحراء الغربية بالحرارة العالية والجفاف ففي الصيف تراوح درجات الحرارة مابين 40-46 درجة مئوية، أما في الشتاء فتكون درجات الحرارة مابين 10-15 درجة مئوية، كما يتسم برياح عنيفة وعواصف رملية تسبب زحفا مستمرا للرمال،وتصحرا متفاقما

---

[1]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) متوفر على الرابط:موسوعة مقاتل من الصحراء الغربية على شبكة الأنترنت
http://www.mokatel.com

[2]- بن عامر تونسي،**تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**،الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،الطبعة الأولى،1987،ص ص209،210.
-منتديات الرسالة،الموقع الجغرافي للصحراء الغربية،2009،متوفر على الرابط:
Alrisala.ahlamontada.com

[3]- تيسير حامد أبو سيننه،**الموسوعة الجغرافية**،المجلة الجغرافية نافذة الجغرافيين العرب،الصحراء الغربية وإطارها الجغرافي والسياسي، متوفر على الرابط:
www.4geography.com

[4]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) متوفر على الرابط:موسوعة مقاتل من الصحراء الغربية على شبكة الأنترنت
http://www.mokatel.com

وطبقات مائية جوفية محدودة المخزون والتجديد، كما أن غطاءها النباتي فقير ولا يوفر نظامها البيئي الهش سوى مجال محدود من المحاصيل الزراعية.[1]

تتألف الصحراء الغربية من خمسة مناطق جغرافية في المناخ والتضاريس هي:

-إقليم الساقية الحمراء: في الشمال ما يعرف أيضا باسم النهر الأحمر نسبة إلى نهر موسمي يجتاز الإقليم بمسافة 500 كلم، ويغذيه عدد من المجاري المائية تنمو على امتداداتها المراعي وحقول الذرة الصفراء والشعير وتتبع هذا الإقليم مدينتي العيون والسمارة، وتأخذ تضاريس الإقليم شكل مرتفعات جبلية تكسو الأشجار أوديتها،ويتوافر على مخزون مهم من المياه الجوفية في موقع "أخشاش"، إضافة إلى وجود أماكن أثرية نادرة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وينعم إقليم الساقية الحمراء بأمطار وفيرة، ومناخ معتدل، ويبلغ متوسط الحرارة فيه 25 درجة مئوية.

- إقليم زمور وسط-شرق: هو إقليم ذو طبيعة جبلية قاسية،مناخه قاري جاف، تتفاوت درجات الحرارة فيه بشكل حاد، إذ تزيد في النهار عن 45 درجة مئوية فإنها تنخفض في الليل إلى ما دون الصفر،تتناثر على سفوح مرتفعات "القلتة" سبخات الملح، وتتوزع مراكز المياه بين "تاشكتنت" و"تنواكه" و"ايمليلي" و"تاغرزيمت".

- إقليم تيرس جنوب-شرق: مناخه شبه صحراوي وطبيعته شبه متباينة،بعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة،وبعضها الأخر مغطى بشجيرات الحراجية، أما "وادي الجنة" التابع لجبال "لغلات" فهو كثيف الأشجار.

- إقليم أدرار سطف وسط-غرب: يسوده مناخ قاري شبه صحراوي يتشكل قسمه الشرقي من سلسلة جبال صخرية يصل ارتفاعها بحوالي 500 متر.[2]

- إقليم الساحل: هو شريط ساحلي طوله 1200 كلم يحاذي شاطئا وعرا كثير الخلجان،ويتمتع هذا الإقليم بجو معتدل رطب، وتغطي كثبان الرمل مساحات واسعة من جزئه الغربي، بينما ترتفع الجبال في جزئه الشرقي بشكل أفقي لتصل إلى علو ثلاثة ألاف متر، أما المنطقة الساحلية فهي سطحية وذات مناخ جاف ومعتدل في بعض الأماكن،وتلتقي عند البحر في شكل منحدر في غالب

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

[2]- جغرافية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،**الجناح الإعلامي لانتفاضة الاستقلال**،متوفر على الرابط:

Intifadama.com

الأحيان، وتعد هذه المنحدرات بالإضافة إلى قلة عمق المياه الساحلية ووجود حواجز رملية كثيرة والزوابع البحرية الناتجة عن التيارات الهوائية القادمة من جزر كناريا.

ثالثا: السكان

في القرنين الثاني والثالث أحدث الاجتياح الروماني لمناطق شمال إفريقيا تخلخلا في التركيبة الديمغرافية لسكان الصحراء الغربية، حيث قدمت من صحراء ليبيا ومناطق الشمال قبائل صنهاجة وزناتة البربرية واستقرت في الصحراء الغربية، وفي مطلع القرن الثامن الميلادي وصلت هجرات عربية من شبه الجزيرة العربية إلى أرض الصحراء الغربية حاملة معها رسالة الإسلام، وقد قوبل الدين الجديد بقبول كبير من القبائل المحلية وانتشرت بينها. وتوالت الهجرات العربية إلى الصحراء الغربية خلال الفترة مابين القرنين الحادي عشر والخامس عشر،فوصلت إليها قبائل من بني حسان وبني هلال عن طريق مصر وتغلغلت بواسطة سيطرتها في منطقة **"الساقية الحمراء ووادي الذهب"** ومجمل أراضي موريتانيا، وبفضل شدتها تزايد نفوذها وطبعت المنطقة بطابعها العربي الإسلامي المميز، وغلب عليها مذهب الإمام مالك.[1]

لا توجد إحصاءات دقيقة لسكان الصحراء الغربية وذلك لأن أغلب الصحراويين غير مسجلين، فالإحصاءات القديمة لسكان الدول كانت تقدم أرقام حسب مصلحتها، فاسبانيا أرسلت وفدا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعض الصحراويين المنحازين لسياستها وقدم هذا الوفد إحصاء يؤكد أن عدد سكان الصحراء الموجودين على أرضها يبلغ 300 ألف نسمة ونكر الوفد وجود صحراويين خارج الصحراء، وكان غرضهم إنكار اللاجئين في المغرب وموريتانيا والجزائر وغيرها، أما الحكومة المغربية فتقدمت بإحصاءات مضادة تؤكد وجود 175 ألف نسمة من الشعب الصحراوي لديها، أما الحكومة الموريتانية فتقدمت بإحصاء أخر في ذلك الوقت تقول فيه أن 150 ألف لاجئا صحراويا موجودون في شمال موريتانيا، وادعت أنها صاحبة حق في الصحراء، وكان ما يقارب 15 ألف لاجئ من البدو الرحل في الجزائر. بينما حددت الموسوعة الجغرافية الايطالية –داغو سنتيني- عدد سكان الصحراء الغربية نقلا عن المصادر الاسبانية عام 1966 بحوالي 23793 نسمة، يوجد منها في مدينة العيون عاصمة إقليم الساقية الحمراء حوالي 18542 نسمة، بينما يوجد في مدينة الدخلة حوالي 5251 نسمة، دون الأخذ في الاعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين، ووفق تقديرات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب سنة 1982 فإن عدد السكان بما فيهم اللاجئين في المغرب وموريتانيا والجزائر ما يقارب

[1]- الصحراء الغربية، مقال المعرفة، متوفر على الرابط:

www.marefa.org

750 ألف نسمة. ومن خلال كل هذه الأرقام نلاحظ أنها لم تبنى على حقائق وإنما مجرد تقديرات وهذا يدل على أن الشعب الصحراوي أكثر من هذه الأعداد التي ذكرت، فهناك الكثير من البدو الذين لم يشملهم أي إحصاء مما يدل على أن العدد يقرب المليون[1]، حيث بلغ عدد سكان الصحراء حوالي 585502 حسب إحصائيات سبتمبر 2010، ويرى البعض استحالة تكوين دولة ذات سيادة بهذا العدد القليل، يعاني 25 بالمائة وسكان المنطقة خارج الصحراء في مخيمات اللاجئين تندوف، ويرجع السبب في عدم القدرة على تحديد عدد السكان إلى نمط الحياة الرعوية التي يعيشها معظم سكان الإقليم، وتنقلهم المستمر بين المراعي، إضافة إلى تعمد أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد، الذي يمكن من خلاله تحقيق سياستها وأهدافها، ويعاني سكان الصحراء منذ الثلاثينيات من كثرة الأوبئة واستيطانها، بسبب عدم التوعية الصحية وسوء التغذية، وتصل نسبة الوفيات بين الأطفال إلى 06 بالمائة وتنخفض نسبة النمو السكاني بسبب انخفاض مستوى المعيشة، ويصل متوسط عمر السكان إلى 40 سنة تقريبا، كما تصل نسبة الوفيات بين الكبار إلى 40 بالمائة.

تسود الصحراء الغربية اللغة العربية بلهجة الحسانية، وهي إحدى اللهجات المحلية الشائعة في شمالي إفريقيا، غير أن المدارس التي أقامتها اسبانيا في الصحراء ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية نشرت اللغة الاسبانية بين المتعلمين، ما ترك أثره في ثقافة القيادات السياسية التي تتكلم اللغة الاسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.[2]

رابعا: المدن والمراكز الحضرية

تعد مدينة العيون أهم مدن الصحراء الغربية، وهي تمثل العاصمة الإدارية للاستعمار الاسباني، وتسيطر على الإقليم الشمالي،وهي عاصمة الإقليم الشمالي الساقية الحمراء، أما مدينة **"الدخلة"** فهي أول ميناء يقام في المنطقة، ويوجد بها مناطق مهمة لصيد الأسماك، اكتسبت أهميتها بسبب هجرة الأسماك إليها من شمال وغرب المحيط الأطلسي، أما مدينة السمارة فتقع في قلب الصحراء، وتكتسب صبغة بدوية لوجودها في منطقة البدو، كذلك لها أهمية إستراتيجية

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

[2]- الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،**موسوعة حرة**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

لموقعها وسط الصحراء، كما يوجد العديد من المدن المهمة في الصحراء الغربية منها القويرة بير الحلو، محبس وقلتة، وأم غالا وبوكراع.[1]

خامسا: الأهمية الإستراتيجية

- الصحراء الغربية تعد منطقة الاتصال بين إفريقيا والعرب، خاصة وأن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفي كلم، وبذلك تكون بوابة إفريقيا الغربية، وهذا ما عرفته جيدا الدول الاستعمارية.

- يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى، فهو مواجه لجزر كناريا، التي تسيطر عليها اسبانيا، وكذلك تزداد الأهمية الإستراتيجية للموقع لقربه من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية في المنطقة، وكذلك أماكن واجد الفوسفات،ولذلك تسعى الدول الغربية لإقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربي، حتى يمكنها الاستفادة من هذه الإمكانيات.

- تكتسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، من خلال موقعها بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والموريتانية، فهي تشكل عمقا إستراتيجيا للمملكة المغربية في اتجاه الجنوب، كما تحقق لها جزءا من ادعائها ومطالبتها بالإقليم الموريتاني، خاصة بعد أن أسست المملكة المغربية وزارة شؤون موريتانيا والصحراء، عقب استقلالها عام 1956 أما للجمهورية الموريتانية فإن الصحراء تشكل لها عمقا إستراتيجيا في اتجاه الشمال، نظرا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المملكة المغربية وادعائها بالحق التاريخي في الأراضي الموريتانية، وأما الجمهورية الجزائرية فإن وجود إقليم الصحراء الغربية، الذي يقع أقصى جنوب غرب الجمهورية الجزائرية بالقرب من المحيط الأطلسي، ولذلك تمثل الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للجزائر،لما تحققه من تكلفة عبر المحيط الأطلسي من حالة استثماراتها وتجارتها الخارجية.[2]

- يعد اكتشاف اليورانيوم في الطبقات الفوسفاتية،من العوامل التي أدت إلى زيادة النشاط الاستعماري الهادف إلى إخضاع إقليم الصحراء الغربية لنفوذه، وإذا كان الشمال الإفريقي يضم

---

[1]- مشكلة الصحراء الغربية، **موسوعة مقاتل الصحراء**،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

[2]- نفس المرجع.

العديد من الدول، التي تناهض الوجود الاستعماري وتهدده بالزوال، فإن عملية المواجهة بين الجانبين أكسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية، خاصة من جانب القوى الاستعمارية التي تعمل على محاصرة التيار الوطني ومنع انتشاره حتى يمكنها الاستحواذ على الثروات والمواد الأولية في الصحراء الغربية، ولذلك فإن المشاكل الإقليمية التي تثار بين أنظمة الحكم في المنطقة غالبا ما تشعلها القوى الاستعمارية لتنفيذ أهدافها مما أسهم في زيادة حدة المشاكل الإقليمية وإضفاء الطابع الدولي عليها.

- اكتسبت الصحراء الغربية أهميتها الإستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الأوروبية في القارة الإفريقية سابقا، وزاده من هذه الأهمية التنافس الاستعماري الذي سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الأولية، وضمان أسواق تصريف منتجاتها، وفي فترة ما بعد الاستقلال اكتسبت منطقة الصحراء أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية،خاصة في الجزء المواجه مباشرة للسواحل الشرقية الأمريكتين، كما أن خروج الصحراء من حيز السيطرة والنفوذ الغربي ووصول قوى مناوئة لها في السواحل المجاورة للمحيط الأطلسي، يعد تهديدا مباشرا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تحتل الصحراء أسبقية خاصة في أولويات العلاقات الدولية سواء في إطار بعدها الإقليمي العربي أو بعدها الإفريقي.[1]

سادسا: الأهمية الاقتصادية

لم يكن للصحراء الغربية في الماضي أهمية اقتصادية تذكر، إلا أنه خلال فترة زمنية قريبة سابقة اكتشفت مواد أولية ذات أهمية اقتصادية ولذلك زادت أهمية الإقليم، ما أدى إلى تشبث الاستعمار به، كما بدأت مطالبة دول الجوار بحقوقها في الإقليم وتتمثل أهم موارد الصحراء الغربية في الأتي:

- الفوسفات

توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي لإقليم الصحراء الغربية وبالضبط في منطقة بوكراع وهي مدينة واقعة على بعد 100 كلم من جنوب شرق عاصمة العيون وب 100 كلم أيضا على الساحل، مما جعله أحد رهانات هذا النزاع، وما يميز فوسفات الصحراء ويزيد من أهميته هو قرب الطبقات الفوسفاتية من سطح الأرض مما يجعل استخراجه أسهل وتكلفته أقل، كما يعتبر جد مركز ويحتوي على مادة الأورانيوم وهو نادرا ما يكون في مثل هذه المناجم

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، متوفر على الرابط:
http://www.mokatel.com

وبالتالي فإن من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية الأجود عالميا يكون هو المتحكم في الإنتاج والتصدير العالمي، كما أن المنافسة أصبحت شديدة بين منتجي هذه المادة مما أثر سلبا في سعرها وجعل سوق الفوسفات يتراجع سنويا.[1]

وكانت قد منحت الحكومة الاسبانية حق استغلال الفوسفات منذ عام 1967 إلى شركة دولية تتكون من بعض الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية والاسبانية، إلا أنها ألغت هذا الامتياز وعمدت إلى إنشاء الشركة العالمية الاسبانية التي تدار حكوميا برأس مال قدره 3.50 مليون دولار، كذلك تم بناء ميناء بحري للتصدير بطاقة نقل 200 طن متري يوميا، وبطاقة سنوية تراوح بين 9-13 مليون طن، كما عبدت بعض الطرق الصحراوية.[2]

- المحروقات

عمدت بعض شركات النفط العالمية إلى التنقيب عنه بعد أن أصدرت اسبانيا علم 1958 قانونا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات بالتنقيب عن البترول خاصة وأنه كانت هناك احتمالات بوجود أبار بترولية في المنطقة وبالفعل قامت بعض شركات عالمية بعمليات استكشاف وتنقيب استطاعت خلالها تغطية نفقات عملياتها الكشفية.

ففي عام 1961 قامت تسع شركات أمريكية وثلاث شركات اسبانية بأعمال الكشف والتنقيب إلا أن نفقات التنقيب الباهضة والأسباب السياسية والأمنية أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يتبق إلا شركة أمريكية واحدة اتحدت مع شركة اسبانية عام 1963 وكونت شركة مشتركة لاستخراج النفط تحت إشراف الحكومة الاسبانية وفي عام 1969 بدأ ظهور النفط في المناطق البحرية وعلى عمق 3446 مترا وكذلك بدأ ظهوره في مدخل الوادي شمال مدينة العيون.

وقد عمد المغرب إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن النفط مع شركتين الفرنسية والأمريكية في أكتوبر 2001 الأمر الذي قوبل باعتراضات كبيرة خصوصا من طرف جبهة البوليساريو. وقد ألجأ ذلك المغرب إلى طلب المشورة القانونية من الأمم المتحدة بشأن القيام بعمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية فصدرت فتوى عن المستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل بإعطاء المغرب ذلك الحق القانوني في التنقيب بشرط أن لا يستغل المغرب النفط تجاريا دون

---

[1]-الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،**موسوعة حرة**،المرجع السابق.

[2]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية،الجزائر،2006،ص ص26-29.

موافقة السكان المحليين، ولكن أعلن ناطق باسم مجلس الأمن الدولي في وقت لاحق أن فتوى المستشار القانوني ليست ملزمة لأية جهة من الجهات.[1]

- الحديد

إن احتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية يبلغ حوالي 700 مليون طن، حيث تم اكتشاف منجم في أزميلة وغراشة، وتقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة إلى حوالي 600 مليون طن، في حين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65 بالمائة.

-الثروة السمكية

يعد الساحل الغربي للقارة الإفريقية بصفة عامة من أغنى مصائد الأسماك، وذلك لطبعة صخورها وانخفاض الكثافة السكانية بها وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك في مدينة العيون، كما تعد الثروة السمكية مصدرا مهما لعدة شركات أوروبية تعتمد عليه، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول أجنبية بممارسة صيد الأسماك في المنطقة قرابة سواحل الصحراء الغربية وتعتبر هذه السواحل من أغنى المناطق البحرية في العالم بساحل يبلغ طوله 1400 كلم حيث يوفر طاقة إنتاجية تقدر بحوالي مليون طن من الأسماك سنويا دون أن يؤثر ذلك في التوازن البيولوجي للثروة السمكية.

أما عن الموانئ فتعد العيون والطنطان وبوجدور وطرفاية أهم موانئ الصيد البحري على السواحل الصحراوية.حيث تضم العديد من التجهيزات ومئات من وحدات معالجة وتصنيع وتبريد وتخزين المنتجات البحرية وتستقبل المئات من سفن الصيد حيث تدر هذه الثروة السمكية عائدا ضخما.

- الثروة الحيوانية

تتركز في المنطقتين الشمالية والوسطى، ففي المنطقة الشمالية كليميم السمارة يبلغ عدد الماعز 380 ألف رأس تليها الأغنام 320 ألف رأس ثم الجمال 33.6 ألف رأس في حين لا يوجد سوى 1443 رأس من الأبقار، أما المنطقة الوسطى العيون-الساقية الحمراء فيبلغ عدد الجمال 89.5

[1]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**، المرجع السابق،ص30.

ألف رأس، أما الماعز فيبلغ تعدادها 193 ألف رأس تليها الأغنام 120 ألف رأس أما الأبقار فلا تتجاوز 440 رأس فقط.[1]

هذه الثروة التقليدية تعد إحدى أهم الثروات التي توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم.

- الملح

تحتوي منطقة الصحراء الغربية على حوالي 10 سبخات. وهي الأراضي الشديدة الملوحة تشكل خزانات ضخمة للملح يتم استغلالها بالطرق التقليدية حتى الآن: وأهم هذه السبخات سبخة تزغا وأم بدعة وتزلاطن، وتيسفورين، ويقدر إنتاج المنطقة من الملح بحوالي 20000 طن في السنة موفرة بذلك فرص عمل موسمية لحوالي 5000 عامل.

- المعادن

هي كثيرة ومتنوعة حيث يوجد النيكل، الفضة الحديد والنحاس، اليورانيوم والكروم والرصاص وهناك تقديرات بوجود التنغستين والقصدير وقد أدت جهود التنقيب إلى اكتشاف خامات عديدة أخرى مثل خامات النحاس والحديد والرخام والتي تشكل أهم الموارد المعدنية المكتشفة في الصحراء بعد الفوسفات وإن لم يتم استغلالها بعد.كما نجد بعض أنشطة التعدين كنشاط اقتلاع الرمال التي يتم تصديرها خصوصا لجزر لاس بالماس الاسبانية بمعدل إنتاج سنوي يصل إلى 80 ألف طن.

- السياحة

تمتلك الصحراء الغربية إمكانيات سياحية متنوعة وكبيرة تدعمها مناظر صحراوية خلابة وسواحل ممتدة لمئات الكيلومترات تضم مواقع رائعة للسياحة والاستجمام البحري، يضاف إلى ذلك توفر الظروف الملائمة لسياحة المغامرة والاستكشاف.

[1]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**، المرجع السابق،ص31.

ورغم هذه الإمكانيات الهامة فإن المنطقة تعاني من نقص في البنى الأساسية السياحية كالفنادق وموانئ الاستجمام البحري والمخيمات ومع ذلك فإن النشاط السياحي يشكل أحد أهم المرتكزات المستقبلية للاقتصاد الصحراوي.[1]

- التجارة

يعتبر القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا للعمالة وهو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويين منذ القدم حيث كانت المنطقة تشكل معبرا للقوافل القادمة من المغرب والمتجهة نحو جنوبي الصحراء الكبرى موريتانيا ومالي والسينغال والنيجر ورغم اختلاف الظروف الآن عن الوضع في السابق فإن الصحراويين مازالوا مولعين بالأعمال التجارية وتعد مدينة العيون مسيطرة على أهم مفاصل العمل التجاري في المنطقة، ويمكن للمنطقة أن تلعب دورا هاما لمنطقة عبور بين أوروبا والشمال الإفريقي وبين أوروبا والدول الإفريقية جنوبي الصحراء ولاشك في اكتمال الطريق البري الرابط بين السينغال والمغرب عبر موريتانيا سيعيد صياغة النشاط التجاري في المنطقة كلها.[2]

المطلب الثاني

النزاع حول إقليم الصحراء الغربية

كان البرتغاليون أول شعب أوروبي يصل إلى سواحل الصحراء وذلك أثناء حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر ميلادي، حيث وصلوا إلى الصحراء عام 1436 وأطلقوا على المنطقة اسم وادي الذهب، ولم تجلب بعدها المنطقة انتباه الاستعمار الأوروبي إلا في نهاية القرن 19 ميلادي، أثناء التسابق بين الدول الأوروبية إلى السيطرة على القارة الإفريقية وهنا تحولت اسبانيا إلى محور أساسي وفاعل في بنية قضية الصحراء الغربية.[3]

وقد كانت الصحراء الغربية منطقة من المناطق والأقاليم التي أصبحت مواضع صراع وتنافس بين أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية، فتارة تتغلب اسبانيا على البرتغال، وتارة فرنسا على اسبانيا في السيطرة والطمع على الصحراء الغربية، ونذكر هنا بأن اهتمام الدول الاستعمارية

---

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، متوفر على الرابط:
http://www.mokatel.com

[2]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**،المرجع السابق،ص31.

[3]- سعيد الشريف،**نزاع الصحراء المغربية-التاريخ والأفاق**،الركن الأخضر،2010،متوفر على الرابط:
www.grenc.com

كان يتركز على احتلال الموانئ الواقعة على الشريط الساحلي للصحراء،ومطمعها في الصحراء منحصر في استغلالها كطريق لقوافل نقل البضائع خاصة الآتية من إفريقيا، وقد بدأ ذلك تدريجيا من سنة 1415 بعد احتلال البرتغال الميناء سبتة المغربي على ساحل البحر الأبيض 1455 ورأس بوجادور ليتلوها أول نزول وإقامة للاسبان على سواحل الصحراء الغربية من أجل اصطياد السمك في عام 1476 وهي الإقامة التي حطمها سلطان المغرب عام 1527.[1]

وبهذا دخلت المملكة المغربية هي الأخرى إلى ساحة الصراع على الصحراء الغربية خاصة في زمن السلطان أحمد المنصور السعدي في آخر القرن الخامس عشر من سنة 1591 وعلى كل حال لا نستطيع أن نطلق على هذه الفترة الزمنية فترة احتلال، بل كانت فترة صراع بين الدول على السيطرة بقصد الاستيلاء على المراكز الهامة في طرق التجارة، أي لتأمين الطريق عبر الصحراء، حتى أن سلطان المغرب أحمد المنصور لم يكن قصده بسط السيطرة على الصحراء وإنما اجتيازها إلى إقليم السودان (مالي حاليا) للاستفادة من ثروته من جهة، وحرمان الدولة العثمانية منها من جهة أخرى.

وفي ظل تضارب المصالح الاسبانية والمغربية في المنطقة جاءت اتفاقية مراكش في عام 1767 بين الملك كارلوس الثالث وملك المغرب التي أقر من خلالها هذا الأخير بأن سلطته وسيادته لا تتعدى وادنون، وتم تأكيد ذلك في اتفاقية مكناس الموقعة بين الطرفين في سنة 1789.

إلا أن هاتين الاتفاقيتين وإن أخمدت جذور الصحراء بين اسبانيا والمغرب، فإنها فتحته في مناطق أخرى، فقد ازداد التوتر بين الجانبين منذ عام 1858، خاصة بعد أن طالبت اسبانيا المغرب بتعويضات عن إحدى السفن التي هاجمها بعض المغاربة في مناطق الريف، ومع أن المغرب استجاب للمطالب الاسبانية، إلا أنها تركت أسطولها إلى طنجة، كما عززت قواعدها العسكرية في شمال المغرب، إلى أن تم احتواء الأزمة في أوت 1859، إلا أن زيادة حدة الحوادث حول سبتة، أدت باسبانيا إلى إنشاء مراكز عسكرية جديدة أمام سبتة وفي داخل الأراضي المغربية مع استعدادها لاحتلال طنجة، وهنا حركت بريطانيا أسطولها لمنع اسبانيا من احتلال طنجة، بينما وجدت فرنسا أن مصلحتها الحيوية تحتم عليها عدم التدخل ضد اسبانيا.

وبالفعل فقد هاجمت القوات الاسبانية شمال المغرب وتمكنت من القضاء على مقاومة المغاربة أمام سبتة، كما حاصر الأسطول الاسباني السواحل المغربية ودمر ما تبقى من الأسطول المغربي، ومع توقف الصراع المسلح أمرت اسبانيا خلال عملية الصلح في 16 مارس 1860

[1]- محمد عمرون، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**، المرجع السابق ص38.

على أن تدفع المغرب غرامة مالية قدرها 11 مليون ريال، وكذلك اشترطت على توسيع أراضي القواعد الاسبانية في سبتة ومليلة، والتنازل عن جزء من الأراضي المغربية بالقرب من ايفني وتم التوقيع على معاهدة بين اسبانيا والمغرب في 20 نوفمبر 1861.

أما اسبانيا فقد خشيت من أن تتمكن فرنسا خلال توسعها الوصول عبر صحراء المغرب إلى الساحل الأطلسي وتنشأ قواعد حربية ومراكز تجارية تؤثر على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمناطق التي تسيطر عليها اسبانيا، ولذلك كان هناك إصرار اسباني في الحصول على منطقة الجنوب المغربي طبقا لاتفاقية عام 1860 بين المغرب واسبانيا والتي يتعهد فيها ملك المغرب بالتنازل إلى الأبد لاسبانيا عن الأراضي الكافية لإنشاء مركز لصيد الأسماك بالقرب من سانتاكروز بساحل المحيط الأطلسي، وكذلك بدأ تزايد شعور اسبانيا بالخطر الذي أصبح يهدد مصالحها في جزر كاناریاس وخاصة مع ظهور التجار البريطانيون في المنطقة، وكذلك زيادة عدد الرعايا البريطانيين الذين يقيمون في الموانئ المغربية، ومن ثم زادت أهمية موانئ وسواحل المغرب الغربية بالنسبة لبريطانيا، أما فرنسا فإن نفوذها بدأ يزداد في الجزائر وخاصة بعد أن استخدمتها مركز للانطلاق منه للقارة الإفريقية.

وأمام هذا التوغل وجدت اسبانيا نفسها مضطرة للتعامل مع الوضع الجديد من خلال تحديد مناطق نفوذ واضحة لها ولكل من بريطانيا وفرنسا تفاديا لأي اصطدام محتمل بينهم.

فمن مؤتمر برلين (1884-1885) بدأت مرحلة جديدة من الاحتلال بمفهومه المعاصر،حيث أقرت الدول الأوروبية بسيادة اسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي ستعلنها مدريد في وقت لاحق محافظة اسبانية لتقييم بها سلطة محلية،غير أن الاسبان اكتفوا في البداية بالتحصن داخل مراكز معزولة على الشواطئ في مناطق طرفاية والدخلة ولكويرة تاركين العمق الصحراوي مجالا لسيادة القبائل الصحراوية كما كان من قبل، الأمر الذي يشكل متنفسا لحركة المقاومة على كامل الامتداد الصحراوي في المغرب وموريتانيا والجزائر.[1]

وفي يوم 1895/03/13 أبرمت المغرب وبريطانيا في مراكش معاهدة استرجع بمقتضاها المغرب بمنطقة مغربية. كان الانجليزي ماكوزي قد أنشأها في طرفاية في العام 1879 مدعيا أنها أرض خلاء.

[1]- محمد عمرون،**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر من1975-2005**،المرجع السابق،ص ص40،43.

وفي يوم 1900/07/20 أبرم بمدينة مراكش بروتوكول تفاهم مغربي اسباني ينص على أن يعهد إلى لجنة مشتركة بالبحث عن مكان يقام فيه مركز للصيد البحري المتفق عليه في معاهدة تطوان بتاريخ 1660/04/26 على أن بكون في الشواطئ المغربية الممتدة من رأس جوبي في طرفاية حتى رأس بوجادور بالساقية الحمراء.

وفي هذا الوقت كانت اسبانيا تفاوض فرنسا من أجل اقتسام الأرض المغربية برمتها ووقع الطرفان في يوم 1900/06/27 بباريس معاهدة جزئية خاصة بالصحراء تأخذ بمقتضاها اسبانيا وادي الذهب مع الرأس الأبيض في الجنوب إلى رأس بوجدور في الشمال.[1]

وفي 1902/11/11 تم الاتفاق بين فرنسا واسبانيا على اقتسام باقي الأراضي المغربية على أن يكون لاسبانيا منطقتان محميتان، واحدة بالشمال المغربي والأخرى بجنوبه تمتد من رأس أغير قرب أغادير إلى رأس بوجدور بالساقية الحمراء إلا أن البرلمان الاسباني رفض الموافقة على هذه الاتفاقية.

وفي يوم 1904/10/08 وقعت فرنسا واسبانيا معاهدة سرية لاقتسام المغرب يكون لاسبانيا بمقتضاها منطقة الشمال المغربي (جبال الريق وشاطئ الأبيض المتوسط) ومنطقة جنوبية (من رأس بوجادور جنوبا إلى ضواحي أغادير شمالا) لكن لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد معاهدة مدريد التي وقعت بتاريخ 1912/11/27.

في يوم 1906/04/07 وضعت المعاهدة التي تمخضت عن مؤتمر الجزيرة الخضراء المغرب تحت الحماية الدولية.

وفي 1912/03/30 تم التوقيع على اتفاقية في المدينة المغربية (فاس) يصبح المغرب بمقتضاها تحت الحماية الفرنسية الخالصة، ويصبح المقيم العام الفرنسي هو الذي يمارس السلطة الحقيقة.

وفي يوم 1912/11/27 تم التوقيع على اتفاقية بمدريد تم بمقتضاها مقايضة بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا وألمانيا تنازلت فيها فرنسا لبريطانيا وايطاليا وألمانيا على حقها في احتلال طرابلس ومصر والكونغو على أن تتنازل هذه الدول لفرنسا عن حقها في احتلال الشمال الإفريقي. وبعد ان فرضت الحماية على المغرب في 1912/03/30نفذ الاتفاق الفرنسي الاسباني القاضي بتقسيم المغرب بينهما، فسيطرت اسبانيا على طرفاية ، وفي عام 1920اقامت

[1]- سعيد الشريف،**نزاع الصحراء المغربية-التاريخ والأفاق**، المرجع السابق.

مستعمراتها الثالثة في المنطقة الواقعة أقصى الجنوب والمسماة الكويرة.

وفي عام 1922تستقر القوات الاسبانية نهائيا في مدينة العيون، إضافة إلى اتفاقية عقدت عام 1932بين فرنسا واسبانيا القاضي بضم مناطق الساقية الحمراء وواد الذهب إلى التراب الاسباني والتي تمهد للسيطرة الاستعمارية لها.[1]

وفي عام 1934تم توقيع اتفاقية بين فرنسا واسبانيا نصت على أن تكون الصحراء تحت النفوذ الاسباني وأطلق عليها اسم الصحراء الاسبانية، حيث قسمت اسبانيا إقليم الصحراء الغربية إلى قسمين:

قسم شمالي: أطلق عليه الساقية الحمراء ومن أهم مدنه العيون عاصمة الإقليم.

قسم جنوبي: أطلق عليه نهر الذهب ومن أهم مدنه ميناء فيلا سيزنروس.

ومنذ أوائل الستينات بدأ اكتشاف الفوسفات في بوكراع الذي أصبح يرسم سياسة استعمارية جديدة في الصحراء.

لما تعقدت المشكلة طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية في 1974 الإفادة عن وضع الصحراء اسبانية قبل احتلال الاسبان والعلاقة التي كانت تربط الإقليم مع المغرب وموريتانيا قبل الوجود الاسباني، وكان رد المحكمة الذي أعلن في أكتوبر 1975 أنه قد يكون لادعاء المغرب وموريتانيا بعض الروابط بالصحراء الغربية بعض الصلاحيات لكن هذا لا يتعارض مع حق السكان في تقرير مصيرهم واستندت المغرب على الشطر الأول من القرار وأعلنت المسيرة الخضراء وفي نوفمبر 1975 وقع في مدريد اتفاق بين الحكومة الاسبانية وكل من المغرب وموريتانيا تقرر بموجبه أن يقتسم الدولتان الإقليم على أن يكون للاسبان 35 بالمائة من عائد الفوسفات.[2] وانسحبت بذلك اسبانيا منها نهائيا يوم 1976/02/26 لتدخل المنطقة في صراع جديد تمثل في غزو عسكري مغربي لها، وذلك بالاشتراك مع موريتانيا، وبفعل تغير الأجواء السياسية بها، اضطرت موريتانيا إلى اتخاذ موقف بالانسحاب من النزاع وذلك في عام 1979 بينما بقي المغرب يواصل احتلاله لمنطقة الصحراء الغربية، وبين مماطلات منظمة الأمم

---

[1]- سعيد الشريف،**نزاع الصحراء المغربية-التاريخ والأفاق**، المرجع السابق.

[2]- شوقي الجمل،**المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر**،القاهرة،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2007،ص 478.

المتحدة بشأن تحقيق الاستفتاء بالصحراء والتعنت المغربي،تبقى الصحراء الغربية تراوح مكانها.[1]

المطلب الثالث

تطور النزاع حول إقليم الصحراء الغربية

لقد تباينت مواقف النزاع حول حق تقرير مصير الصحراء الغربية وهذا الذي أدى إلى تطور النزاع،حيث يتجلى في المواقف التالية:

- مفهوم المملكة المغربية لحق تقرير المصير

أكدت المغرب دوما أنها كانت صاحبة المبادرة الأولى لإدراج المشكلة الصحراوية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ترى الحكومة المغربية أن إقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لا يعني التخلي عن جزء من أراضيها، بل هو إصرار على استرداد كل أراضيها، ومن ثم فإن مساهمتها في صياغة قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1965 والخاصة بحق تقرير المصير، تعني إعادة دمج الصحراء الغربية بأراضي المملكة المغربية، كما أنه لا يوجد شك في أن أطراف النزاع في هذه المشكلة هما اسبانيا والمغرب فقط، ولذلك فهي ترى أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 1514/15، والقرارات الأخرى التالية لها،وذات الصلة بالمشكلة، يكمن في الجمع بين مبدأين إنهاء الاستعمار واحترام وحدة المغرب وسلامتها الإقليمية ولقد حددت المغرب 04 شروط لإجراء الاستفتاء لتحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية تمثلت في:

- انسحاب القوات الاسبانية وجهازها الإداري.

- وجود قوات الأمم المتحدة في الإقليم.

- إدارة الأمم المتحدة للإقليم.[2]

وأضافت المغرب شرطا أساسيا لصيغة الاستفتاء، وهو أن يكون هذا الاستفتاء بهدف تحديد رغبة شعب الصحراء في البقاء تحت سلطة اسبانيا أو الاتحاد مع المملكة المغربية، وقد

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي،**نزاعات الحدود العربية**،القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2004،ص134.

[2]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

استندت إلى العديد من الحجج في مطالبتها بالصحراء الغربية، تمثلت في التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذا الإقليم،وكذا الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة، إضافة إلى لجوء بعض الشخصيات الصحراوية إلى المغرب معلنين بيعتهم للملك الحسن الثاني، خاصة بعد إعلان جبهة البوليساريو الحرب عام 1973، لذلك كانت موافقة المملكة المغربية على إجراء الاستفتاء، وكان من أهم هذه الظروف تأخير قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في منطقة الوحدة الإفريقية، حيث كانت جميع المؤشرات تؤكد وجود تأييد إفريقي متزايد لها.

- مفهوم الجمهورية الجزائرية لحق تقرير المصير

استند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 1514، الصادرة عن الدورة رقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة،والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار بحريتهم الكاملة في اختيار وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كذلك استند إلى القرار رقم 3229/20 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها، لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية من دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكنهم الحصول على الاستقلال التام، واستندت الجمهورية الجزائرية أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم،التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الاستقلال، من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير،كذلك بني المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 2591/24، 2711/25، 2984/27، 3163/18، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير مصيرهم من خلال الاستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية، وأي طرف أخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء.كما أن الجزائر تمسكت برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أي رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية وبين أي من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية، فالموقف الجزائري كان معارضا لاتفاق مدريد ووصفه بأنه انتقاض لقرار مجلس الأمن، ولقد سلمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين ،وضحت فيها عدم اعترافها باتفاقية مدريد، وأعلنت أن الإطار الوحيد والمقبول، لتصفية الاستعمار في الصحراء.[1]

[1]- مشكلة الصحراء الغربية،**موسوعة مقاتل الصحراء**، المرجع السابق.

يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ تقرير المصير،وتفسر الجزائر سياسة المملكة المغربية تجاه مشكلة الصحراء الغربية في الأتي:

- سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

- عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

- عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو، واعتبارها حركة غير شرعية، ولا تمثل سكان الصحراء الغربية.

- اعتماد سياسة التعنت ضد القوى الوطنية المغربية: التي تؤيد مبدأ تقرير مصير سكان الصحراء وقد ركزت السياسة الجزائرية على محورين أساسيين تمثل في:

المحور الأول: إقناع المجتمع الدولي بضرورة العدول عن التسوية، التي تم التوصل إليها وتطبيق مبدأ تقرير المصير على سكان الصحراء، وتكثيف الحملات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية لدفعها إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

المحور الثاني: التركيز على موريتانيا، من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليساريو، لإرغامها على العدول عن موقفها المؤيد للمغرب حيال مشكلة الصحراء.[1]

المبحث الثاني

الاحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية

كانت التوجهات الفكرية داخل المغرب تنصب على مسألة بناء إمبراطورية على شاكلة الإمبراطورية الفاطمية، والتي عرفتها المغرب في العهود السابقة، وعليه فقد ظل هذا الحلم يراود الساسة والمفكرين على مر التاريخ المغربي، هذا بشكل عام، غير أن المطالبة المغربية بالصحراء الغربية تعود إلى نوفمبر 1955 وذلك عندما أصدر حزب الاستقلال "الكتاب الأبيض"، والذي جاء فيه الحديث عن الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)، لما يمكن ملاحظة خريطة المغرب الكبير، حيث يتبين لنا تأكيد المطامع المغربية بشأن كل من بشار وتندوف (الجزائر)، وجزء من مالي والسينغال والمجموعة الموريتانية بأكملها، وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، لما نجد فيه التركيز على استعادة المناطق التي تحتلها اسبانيا والمتمثلة في مليلية

[1]- مشكلة الصحراء الغربية، **موسوعة مقاتل الصحراء**، المرجع السابق.

وسبتة، طرفاية وإفني، كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى تصريح محمد الخامس في 25 فيفري 1958 وأعلن فيه عن تمسك المغرب بالصحراء الغربية، وعليه فنجد إلى جانب المطالب الحزبية فهناك مطالب رسمية أخرى، كما جاء في الدستور المغربي، نلاحظ أن الصحراء الغربية تعتبر دائما تابعة للوطن الأم، ويظهر ذلك جليا كذلك في نص المادة الرابعة من الدستور الصادر في 02 جوان 1961 حيث تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية ثم أيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972 يتكلم عن أقاليم المملكة المغربية في حدودها التاريخية، غير أن الشئ الذي شجع المغرب في السعي وراء مطامعه هو تنازل اسبانيا عن منطقة طرفاية لصالحها، وذلك بموجب اتفاقية مشتركة وقعت بين الطرفين يوم 01 أفريل 1958، كذلك نفس الأمر بالنسبة لمنطقة إيفني حيث تم الانفصال الاسباني عنها بواسطة توقيع اتفاق عرف بمعاهدة فاس في 04جانفي1969، للإشارة فان الملك الحسن الثاني أثناء توقع المغرب على وثيقة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر1963، اظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود، وأكد انه سيواصل مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية وقد جسد ذلك ميدانيا،حينما هاجم الجزائر سنة1963،وهي منشغلة بترتيب البيت غداة الاستقلال.

حيث سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب، الأول بعنوان المسيرة الخضراء والمطالب المغربية، والثاني يتعلق العلاقات المغربية الجزائرية، والثالث سنتطرق فيه إلى تداعيات المشكلة على دول المغرب العربي.

المطلب الأول

المسيرة الخضراء والمطالب المغربية

اسم أطلق على تظاهرة جماهيرية ذات هدف استراتيجي نظمتها الحكومة المغربية في شهر نوفمبر لعام 1975 لحمل اسبانيا على تسليمها إقليم الصحراء المتنازع عليه، وهو إقليم حضري مستقل كان واقعا تحت وطأة الاحتلال الاسباني آنذاك.[1]

منذ صيف 1975 تدهورت الأوضاع بالصحراء وبلغ هذا التدهور حدة تطلبت إيجاد مخرج عاجل.

فبعد صدور رأي محكمة العدل الدولية انطلقت المسيرة الخضراء التي كان الغرض منها الضغط على اسبانيا من أجل جرها للمفاوضات بنية التوصل إلى اتفاق في صالح المغرب.

[1]-المسيرة الخضراء،**الموسوعة الحرة**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

في البداية التقى أحمد عصمان (وزير أول آنذاك) مع خوان كارلوس وآرياس نافارو إلا أن هذا اللقاء لم يثمر، وفي نفس الوقت بعث جلالة الملك الحسن الثاني أحد وزرائه بمعية عضو من ديوانه إلى الجزائر لمقابلة الرئيس هوا ري بومدين على أمل إقناعه، وتبين وقتئذ أن اسبانيا عازمة على الدفاع عن وجودها بالصحراء، حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة مسلحة، وفعلا قامت مدريد باستنفار قواتها المسلحة بالصحراء، ورابط 35 ألف جندي اسباني على بعد أقل من 20 كلم من الحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء حينئذ، مع تلغيم جزء منها لقطع الطريق على المشاركين في المسيرة.

وألقى جلالة الملك الحسن الثاني يوم 05 نوفمبر 1975 خطابا لإعطاء انطلاقة المسيرة الخضراء، إذ أمر المتطوعين ببداية السير في نظام وانتظام صبيحة اليوم الموالي،[1] وحرصا منه على فض النزاعات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة وخاصة فصله السادس المتعلق بحل المنازعات حلا سلميا حيث قال: **"شعبي العزيز، كما قلت لك في خطابي الأول إذا ما لقيت اسبانيا كيفما كان حال الاسباني عسكريا أو مدنيا فصافحه وعانقه واقتسم معه مأكلك ومشربك وأدخله مخيمك، فليس بيننا وبين الاسبان غل ولا حقد، فلو أردنا أن نحارب الاسبان لما أرسلت الناس عزلا، بل لكننا أرسلنا جيشا باسلا، ولكننا لا نريد أن نطغى ولا أن نقتل ولا أن نسفك الدماء، بل نريد أن نسير على هدي من الله في مسيرة سلمية"** ليستدرك قائلا **"وفيما إذا اعتدى عليك المعتدون من غير الاسبان في مسيرتك، فاعلم شعبي العزيز أن جيشك الباسل موجود لحمايتك ووقايتك ضد كل من أراد بك السوء".**[2]

تعد المسيرة الخضراء إحدى المسيرات الشعبية لتأكيد مغربية الصحراء،والتي تم الترويج لها على نحو جيد والتي حظيت بأهمية بالغة، ففي السادس من نوفمبر عام 1975 تجمع حوالي 350 ألف من المغاربة في مدينة طرفاية، الواقعة جنوب المغرب منتظرين إشارة بدء المسيرة من الملك حسن الثاني لعبور الصحراء الغربية. وقد لوح المتظاهرون بالأعلام المغربية ولافتات تدعو

---

[1]-ادريس ولد القابلة،**المسيرة الخضراء انتفاضة ملك وشعب لاسترجاع الصحراء المغربية**،ديوان أصدقاء المغرب،2011،متوفر على الرابط:

https://groups.google.com

[2]-عبد الحق دهبي،**المسيرة الخضراء آلية خاصة لتسوية نزاع الصحراء المغربية**،مدونة صحراء تايمز،الدار البيضاء،متوفر على الرابط:

www.sahara-times.com

إلى **"عودة الصحراء الغربية"**. وصور لملك المغرب والقرآن الكريم ، كما اتخذ اللون الأخضر لوصف هذه المسيرة كرمز للإسلام.[1]

ومنذ الإعلان عن انطلاق المسيرة الخضراء أعلن عن بداية المفاوضات التي آلت إلى اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975 وقعت فيها كل من المغرب واسبانيا وموريتانيا اتفاقية استعاد المغرب بمقتضاها أقاليمه الجنوبية، وهي الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وصادقت عليها المغرب اسبانيا وموريتانيا، التي أكدت في اجتماعها بالعيون يوم 26 فبراير 1976 بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا،[2] كما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية أن اسبانيا تؤكد من جديد قرارها الذي أعلنته مرارا في الأمم المتحدة **"بتصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية"**، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التي تتولاها في هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة القائمة بالإدارة، أما المادة الثانية فجاء فيها أن الوجود الاسباني سينتهي نهائيا قبل 1976/02/28.[3]

وقد تم تحقيق هذا الاتفاق بدون إراقة الدماء، حيث فتح آفاقا جديدة للسلم والتعاون بين الشعوب، وجنب أي تصادم عسكري بين المغرب والجزائر، لهذا فهذا الاتفاق عمل على حفظ وتدعيم السلام والأمن في المنطقة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[4]

وقد تمت المفاوضات طبقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[5] وقرارات مجلس الأمن الذي عقد عدة جلسات بطلب من اسبانيا بعد الإعلان عن المسيرة الخضراء ودعا مجلس الأمن في قراراته الأطراف المعنية إلى التحلي بضبط النفس والاعتدال وتجنب كل عمل من جانب واحد من شأنه تصعيد التوتر.وأشار المجلس في قرار صدر في 06 نوفمبر 1975 إلى ضرورة التعاون مع الأمين العام للتوصل إلى حل سياسي متفاوض بشأنه.وقد أثبت هذا المسلسل أن المغرب كان ملتزما تمام الالتزام بالشرعية الدولية في استكمال وحدته الترابية. بعد 04 أيام على انطلاق

---

[1]-frant neisse,le règlement du conflit du sahara occidental et l'onu,les vues exprimées ici n'engagent que leur auteur,2013,p703.

[2]- حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

[3]-ينظر نص اتفاقية مدريد 1975 في ملحق رقم03.

[4] -ali yata ,le sahara occidental marocain à travers les textes,t1 de la revendication à la concrétisation1973-1975,casablanca,ed albayane,1982,p369.

- عبد الحق دهبي،**المسيرة الخضراء آلية خاصة لتسوية نزاع الصحراء المغربية**،المرجع السابق.

[5]- ينظر المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة في الملحق رقم 07.

المسيرة الخضراء بدأت اتصالات دبلوماسية مكثفة بين المغرب واسبانيا للوصول إلى حل يضمن للمغرب حقوقه على أقاليمه الصحراوية.[1]

فالمسيرة الخضراء تستقي جوهرها وحماسها من تاريخ عريق صنع هوية المغرب العميقة ومن تاريخ المغرب المعاصر، البلد الذي عرف كيف يزاوج بين نضاله التحرري وبحثه المستمر على السلم، وباختصار هذه المعجزة لا يمكن أن تولد وتزدهر إلا في بلد ملئ بالتحديات، فالمسيرة الخضراء دخلت التاريخ وأصبحت تنتمي إلى التراث العالمي المشترك في نفس مستوى التواريخ الكبرى التي طبعت تاريخ الإنسانية، وبذلك تكون المسيرة قرار ملك وشعب، تعاهدا على استكمال الوحدة الترابية للبلاد.[2]

نجم عن المسيرة الخضراء المغربية اتفاقية مدريد الثلاثية وصيغة جديدة أصبح فيها كل من المغرب وموريتانيا يمثلان الطرف البديل عن اسبانيا في مواجهة جبهة البوليساريو الصحراوية وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 05 أوت 1979 قراراها رقم 3437. وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، وفي نوفمبر 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب إلى وضع حد لاحتلاله الإقليم الصحراوي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية. لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية.

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في نوفمبر 1980 بطلب إلى المغرب وجبهة البوليساريو حثتهما فيه على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق تسوية نهائية بينهما، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية، مركزة فيها بشكل خاص على القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء استفتاء تقرير المصير.[3]

---

[1]- المسيرة الخضراء،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.

[2]- hassan.v,il présente la marche verte,ouvrage collectif dirigé par :daniel bardonnet,driss bassri et autres,paris,plon,1990,p11.

[3]- ميلود بن غربي،**موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2011،ص82.

المطلب الثاني

العلاقات المغربية الجزائرية

إن اقتطاع الأجزاء الترابية المغربية كان يرافقه في نفس الوقت قيام السلطات الفرنسية بوضع حدود وعلامات فاصلة بين المجالات التابعة للسيادة الفرنسية بالجزائر ومجالات السيادة المغربية تحت مبررات التنظيمات الإدارية. وذلك سعيا لتوسيع نطاق النفوذ الفرنسي بالجزائر على حساب المغرب.[1]

وفي يوليو عام 1961 وقع اتفاق سري بين المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة أعلنت فيه الحكومتان أن مشكلة الحدود التي فرضتها فرنسا على البلدين سوف نجد حلا لها في المفاوضات بين البلدين بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها.

في مارس 1963 زار الملك الحسن الثاني الجزائر، وتقابل مع الرئيس الجزائري أحمد بن بللا واتفق على أن تعطي الجزائر فرصة لبناء الدولة الجديدة ثم يبدأ الحديث في مسألة الحدود.

لكن في أكتوبر 1963 تحركت القوات المغربية واحتلت بعض المناطق في ولاية بشار وتندوف. لكن التقى وزيرا خارجية الدولتين في 05 أكتوبر 1963 واتفقا على وقف القتال والتمهيد ليتقابل رئيسا الدولتين لتسوية النزاع سلميا. لكن لم تلبث أن تجددت المعارك بين الطرفين مما دعا الرئيس أحمد بن بللا أن يعلن في 15 أكتوبر 1963 التعبئة العامة بين قوات جيش التحرير الجزائري لمواجهة ما سماه بالغزو المغربي للجزائر.[2]

واستمر القتال بين قوات الطرفين وهاجمت قوات المغرب القوات الجزائرية الموجودة في منطقتي حاسي وتندوف. من الواضح أن العلاقات المغربية الجزائرية وتطورها كان لها انعكاساتها المختلفة سواء على مشكلة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات بين دول المغرب العربي كلها، حيث أثر ذلك على عملية الاندماج المغربي المتوقف منذ فترة طويلة وكذلك كان لها تداعيات على التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي شهدتها العلاقات بين البلدين إلا أن السمة الغالبة لها

---

[1]- محمد رضوان،**منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود**،الدار البيضاء،افريقيا الشرق،1999،ص50.

[2]- شوقي الجمل،**المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر**،المرجع السابق،ص ص482،483.

منذ استقلال الجزائر عام 1962 هي التوتر والصراع، بما يوضح مدى تفاقم المشكلات القائمة بينهما، حيث شهدت بداية الستينات ما عرف بحرب الرمال التي نشبت بسبب مشكلة حدودية.[1]

لقد خضعت العلاقات المغربية الجزائرية منذ استقلال الدولتين مقتضيات عقدتين: الأولى هي تنازع الدولتين على موقع القوة الكبرى داخل النظام الإقليمي الفرعي الذي تمثله دول المغرب العربي، سواء داخل النظام الإقليمي العربي، أو داخل النظام الإقليمي الإفريقي، والثانية هي أن كلتا الدولتين تدير علاقتهما مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، حتى بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية الذي كان يساعد على نجاح هذا المنطق في السابق، أو على الأقل على تحقيق الدول التي تلجأ إلى هذا الأسلوب بعض المكاسب الدولية أو الإقليمية المعروف أن كلتا الدولتين انضوت في السابق داخل أحد المعسكرين المتصارعين في الحرب الباردة، حيث انتمت المغرب إلى المعسكر الرأسمالي الغربي، واتهمت بناء على ذلك بالرجعية، أما الجزائر فانتمت إلى المعسكر الاشتراكي، وعلى الرغم من انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين وانتهاء الحرب الباردة، إلا أن الدولتين مازالتا تديران علاقاتهما وفقا لقواعد هذه الحرب، الأمر الذي عرقل تهدئة العلاقات فيما بينهما، وأدى في الوقت ذاته إلى استمرار تنافسهما على موقع القيادة الإقليمية، وبالتالي فإن العقدتين اللتين تحكمان العلاقات بينهما مرتبطتان، كما أن كافة الأزمات والمشكلات التي تطرأ على هذه العلاقات ما هي إلا قضايا ومشكلات فرعية ناجمة عن السياق العام وهذه المشاكل والأزمات تتراوح بين الأمني مثل التسلل عبر الحدود من قبل جماعات أصولية جزائرية عبر المغرب أو مهاجرين أفارقة إلى أوروبا يتسللون عبر الجزائر إلى المغرب، أو تهريب البضائع والسلع التموينية أو المخدرات عبر حدود أي من الدولتين إلى الأخرى، أو قضايا و مشكلات اقتصادية مثل الاختلاف حول مناطق الصيد البحري بين الدولتين.[2]

يتوقف الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية بصفة عامة، والتناقض الحاد بين البلدين بشأن قضية الصحراء الغربية بصفة خاصة، على عدة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية ودولية، ولقد تشكلت تلك العوامل خلال 04 عقود ماضية دون إغفال رواسب الماضي ويتضح ذلك من خلال:

[1]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)،**الموسوعة الحرة**،متوفر على الرابط:
-http://www.moqatel.com

[2]- خالد السرجاني،**العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية**،مقال من السياسة الدولية،2005،متوفر على الرابط:
Digital.aharam.org.eg

- من الواضح وجود اختلاف في التطور التاريخي للبلدين، فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة، وذلك لأنه مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع التاريخ الإسلامي العربي في شمال القارة الإفريقية بينما الجزائر بوصفها وحدة سياسية تسعى لإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة الجزائرية إلى مأزق كبير.

- يوجد تمايز واضح لكلا النظامين السياسيين للدولتين، نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر ولقد أدى ذلك التمايز من تنامي المخاوف المغربية من محاولات الهيمنة الجزائرية ولقد وضح ذلك من خلال المشاحنات الإعلامية الأيديولوجية وخاصة بعد عام 1963، فلقد رأت المغرب أن طبيعة النظام الملكي هي التي تقلق الجزائر، بينما رأت الجزائر أن طبيعة نظامها الاشتراكي هي التي تقلق المغرب.

- الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر أحد عوامل توتر العلاقات بين البلدين، فالجزائر تتمسك بحدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي، بينما المغرب يطالب بحدوده كما كانت قبل الاستعمار حسب توهمه.

- ترتكز سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية على التحكم في العلاقات بين المغرب والجزائر والموازنة بينهما سواء أثناء مرحلة الحرب الباردة أو ما بعدها وذلك في إطار رؤية القوى الأجنبية للأهمية الإستراتيجية للمنطقة، حيث ترى الجزائر أحد مراكز إنتاج النفط، بينما يشكل المغرب موقعا إستراتيجيا هاما، فضلا عن كون المنطقة سوقا للسلاح.[1]

التدخل العسكري الجزائري في الصحراء

منذ سنة 1976 وإلى غاية نهاية الثمانينات، اتسم وضع العلاقات بحصول تقدم مطرد للأداء الجزائري وسط ترحيب خفي وحذر من القوى الأجنبية الساعية لإحداث توازن إقليمي يضمن استمرار المشكلة بل ويزيد من تعقيدها، دون أمل في حلها أو رجحان الكفة لصالح هذا الطرف أو ذاك، وتوجت اتفاقية مدريد بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 1976/02/27 بمنطقة بئر الحلو، وهنا وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة الخضراء، وهو ما تجلى في حصول أول مواجهة عسكرية مغربية جزائرية.[2]

[1]- مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.
[2]- مصطفى خلفي،**أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**،مغرس (أخبار)،الرباط،2002،ص02.

حيث ابتداءا من 1976،قررت الجزائر التدخل في منطقة الصحراء الغربية إلى جانب جبهة البوليساريو،فعبرت القوات الجزائرية الحدود مع المغرب وتوغلت داخل الصحراء إلى حدود أمغالا وهناك اصطدمت مع الجيش المغربي في معركة أمغالا، التي انتهت بانتصار المغرب. قتل فيها 200جندي جزائري وأسر أزيد من 102، لكن الملك الحسن الثاني قرر إعادة الأسرى للحكومة الجزائرية لتجنب أكبر حرب بين الجزائر والمغرب كانت لتحدث، وشهدت المرحلة مواجهات دبلوماسية كثيفة بين المغرب والجزائر التي رأت نفسها معنية بتطور النزاع وتبنت أطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي.

في 04 فبراير، هاجمت جبهة البوليساريو أمغالا ونجحت في السيطرة عليها مؤقتا قبل تدخل القوات المغربية، حيث قررت الجزائر الانسحاب من الحرب والاكتفاء بالدعم اللوجيستي لها.[1]

في 07 مارس 1976 سيتم قطع العلاقات الدبلوماسية التي لم تعد إلا بعد اثنتي عشرة سنة أي سنة 1988، وتلا ذلك إغلاق الحدود وطرد المغاربة المقيمين في الجزائر، كما نجحت هذه الأخيرة في توفير اعتراف عدد معتبر من الدول بالجمهورية الصحراوية، وصل عددها إلى ما يزيد عن سبعين اعترافا، وزادت من الضغط على موريتانيا وهو ما أفضى إلى حصول انقلاب عسكري في عام 1978.[2]

في سنة 1979، وقع انقلاب عسكري في موريتانيا، الذي جعلها توقع اتفاقية السلام المبرمة بينها وبين البوليساريو،[3] حيث أعلنت موريتانيا حيادها في قضية الصحراء الغربية وانسحبت من منطقة وادي الذهب.

بعد انسحاب موريتانيا من النزاع، ركزت جبهة البوليساريو كل هجماتها على المغرب في 1979، مستفيدين من تمركز الجيش المغربي في المناطق التي انسحبت منها موريتانيا، ولكن انتهت بانتصار المغرب في هذه المرحلة.

أطول المعارك التي شهدتها حرب الصحراء هي معركة الوركزير في مطلع الثمانينات والتي دفع فيها مقاتلو البوليساريو بعتادهم مستفيدين من قرب المنطقة من تندوف بالجنوب الجزائري، حيث توجد معسكراتهم، ومسنودين لوجيستيكيا من دعم الجيش الجزائري نظرا لقرب

---

[1]- حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.

[2]- مصطفى خلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**،المرجع السابق،ص03.

[3]-ينظر نص اتفاقية السلام المبرمة بين موريتانيا والبوليساريو في الملحق رقم 05.

المنطقة من الحدود الجزائرية.دامت هذه أكثر من 30 يوما، حيث شنت القوات المغربية عملية إيمان التي أطلقها الملك الحسن الثاني وشاركت فيها فيالق عسكرية جاءت لنجدة المناطق المحاصرة من كل مناطق الصحراء، وانتهت بانتصار للقوات المغربية في حرب الصحراء فانسحب مقاتلو البوليساريو إلى داخل التراب الجزائري.[1]

مع بداية الثمانينات طرأت متغيرات دولية وإقليمية وازنة، مما دفع بكل من المغرب والجزائر إلى الدخول في مفاوضات سرية سنة 1981 إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين حيث ركزت الجزائر على إشراك البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط، إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها، المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة، أما الموقف المغربي فركز على المفاوضات لابد أن تكون مع الجزائر، مغربية الصحراء لا رجعة فيها، إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لاسيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء.[2]

الجدار الرملي

انسحبت موريتانيا من الصراع واعترفت بالجمهورية الصحراوية الشعبية الديمقراطية في 1984/02/27، وبذلك تكثفت هجمات البوليساريو على المملكة المغربية، وكانوا يكثرون من التسلل داخل المغرب مما كان على قادة الجيش المغربي تغيير خططها الحربية، وهكذا تقرر خروج الجيش من المدن وتشكيل أحزمة أمن خارجية لحراستها، وعندما أعطت الخطة الجديدة أولى ثمارها بدأ التفكير جديا في بناء جدار أمني طويل داخل الصحراء، ويقال إن الفكرة جاءت من أجهزة مخابرات أجنبية اسرائيلية.

هكذا بدأت حرب جديدة هي بناء الجدار التي استمرت من 1980-1987 حول محور بوجدور السمارة بوكراع، ومع نجاح تجربة الجدار بدأت القوات المسلحة المغربية في استعادة سيطرتها على أرض المعركة، في عام 1987 أنهت القوات المسلحة المغربية بناء أخر شطر من الجدار الأمني الذي أصبح طوله 2500 كلم، وشعر القادة الميدانيون بتحقيق أول انتصار معنوي،لهم فقد أصبح للحرب في نهاية المطاف جبهة، وأصبحت القوات المغربية هي التي تسيطر على هذه الجبهة، وفي القاموس العسكري السيطرة على الجبهة تعني تحقيق التفوق العسكري ولتبدأ بعد ذلك حرب الاستنزاف من الجانبين 1987 إلى 1989 شهدت هجومات متكررة على

[1] - حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.

[2] - راغب السرجاني،**الصحراء الغربية المغرب أم البوليساريو**،مقال،2009،متوفر على الرابط:

Islamstory.com

أكثر من منطقة من الجدار إلى عام 1991 وقع البوليساريو والمغرب على اتفاق لوقف إطلاق النار مازال ساري المفعول إلى يومنا هذا أنهى المعارك ولكنه لم ينه الحرب. حيث تم إرسال بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية للحفاظ على الأمن.[1]

الإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

كان لإعلان الجمهورية بتاريخ 1976/02/27 صدى عميق لدى مؤيدي الشعب الصحراوي، وضربة قاسية للنظام المغربي والموريتاني.

إن قيام الجمهورية فرضته عدة معطيات ظهرت على الساحة الدولية مما حتم على الجبهة الشعبية أن تستجيب لهذه المقتضيات، ويظهر ذلك جليا من خلال نقطتين أساسيتين:

دوافع قيام الجمهورية العربية الصحراوية:

كان من الطبيعي أن يعلن عن الجمهورية العربية الصحراوية ، إذ أن مهام الجبهة وصلت إلى درجة من القوة والتوسع، بحيث أصبح من العسير الإلمام الكامل بكافة شؤون الصحراء ، فإلى جانب التنظيم السياسي والعسكري ، فإنه فرض عليها أن تنظم الناحية الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الصحراويين في المخيمات وفي الأراضي المحررة ، هذا إلى جانب تخلي اسبانيا عن مهامها القانونية، تاركة أمامها الوضع أمام تدخلات أجنبية، وتظهر هذه الدوافع فيما يلي:

أ- أن قيام الجمهورية لم يكن إلا استجابة لمطامح الشعب الصحراوي وتطبيقا لإرادته التي عبر عنها في كثير من المناسبات، وقد سبق أن ذكرنا أن الشعب الصحراوي قد أفصح لبعثة الأمم المتحدة عن رغبته وأمله في الاستقلال الحر ، وتمسكه بوحدته الوطنية ضد الأطماع الخارجية.[2]

ب- أن النضال المسلح الذي تخوضه الجبهة الممثل الوحيد والشرعي، يعبر بصدق وحزم عن نية الشعب الصحراوي في التحرر والاستقلال مهما خلق ذلك من تضحيات.

[1] - حرب الصحراء الغربية 1975-1991،**الموسوعة الحرة**،المرجع السابق.
[2] - بن عامر تونسي،**تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**،الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،الطبعة الأولى،1987،ص382.

ج- أن الفراغ السياسي والقانوني الذي أحدثه خروج الإسبان ، عجل بقيام الجمهورية ، وأما وجود المغرب على الصحراء الغربية فلا يرتكز على أي أساس قانوني ولا يبرره سوى شرعية الضم بالقوة التي تتعارض في وقتنا الحالي مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.[1]

د-كان على السلطة الاسبانية بصفتها وصية على الإقليم تطبيقا للمادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة[2] أن تراعي مصالح هذا الإقليم وإعطائها الأولوية ، ومصلحة الشعب الصحراوي تتمثل في تمكينه من الوصول إلى الاستقلال ، وإذا كانت المادة المذكورة لم تنص صراحة على حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها ، إلا أن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة فيما بعد ، أبعدت كل تأويل غير حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تأكد في القرارين 1514 لسنة 1960، 2625 لعام 1970.

ولذلك كان يتوجب على اسبانيا، في حالة تخليها عن الإقليم أن تسلمه للشعب الصحراوي المعني، وفي حالة العكس ، فإنه يلزم عليها أن ترجع إدارة الإقليم إلى منظمة الأمم المتحدة لتقوم هذه الأخيرة بتسليمه للصحراويين.

كل هذه العوامل، وتجسيدا لإرادة الصحراويين وعلى رأسهم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية.[3]

المطلب الثالث

تداعيات المشكلة الصحراوية على دول الاتحاد المغاربي

عرف العمل المغاربي مجموعة من التحديات حال دون التوصل إلى حالة من التكامل بين دول الاتحاد المغاربي تضمن صيانة مصالح المجموعة من مواجهة العالم الخارجي، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات التي أعاقت هذا التكامل لم تكن نتيجة للتقاعس في البحث عن حلول بقدر ما كانت ناجمة عن عدم وجود تصور استراتيجي دقيق للمستقبل السياسي والاقتصادي لشعوب المنطقة، وعن عدم وجود قرار سياسي قابل للتطبيق يكون كفيل بوضع الأفكار والأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ.[4]

---

[1]- محمد طلعت الغنيمي، **الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام (قانون الأمم)**، 1974،ص ص 217-218.

[2]-ينظر نص المادة 73 من الفصل الحادي عشرة لميثاق الأمم المتحدة في الملحق 07.

[3]- محمد طلعت الغنيمي،**الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام (قانون الأمم)**،المرجع السابق،ص218.

[4]-مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية (القارات، المناطق ،الدول ،البلدان ،المدن ،معالم ،وثائق ،موضوعات زعماء)**، بيروت،2002،ص190.

سبقت الإشارة إلى أن قيام الاتحاد المغاربي آثار الكثير من الجدل حول مصير القضية الصحراوية في ظله، وفهم آنذاك ضمنيا وأن الأطراف المتعاقدة قد اتفقت على بناء مغرب موحد بعيد عنها، خاصة وأنها خرجت آنذاك من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي،وتأكيدا لذلك فقد رد الملك المغربي عندما سئل عن القضية قائلا: **"لم تتم الإشارة إليها لا من قريب أو بعيد"** لكن ومع مرور فترة وجيزة على قيام الاتحاد المغاربي بدأ يتضح وأنه من غير الممكن بناء اتحاد مغاربي دون حل لقضية الصحراء الغربية، وهذا يعني أن تحييد القضية لم يكن عن قناعة بقدر ما كان تكتيكا استراتيجيا، فالجزائر انطلقت من مبدأ أن القضية مطروحة على هيئة الأمم المتحدة وهذه الأخيرة الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لها يرضي الأطراف المتنازعة وبالتالي لن تعد قضية داخلية بين الجزائر والمغرب مثلما روج لها منذ 1975، أما المغرب ففهم تحييد الجزائر على أنه تنازل بل وتضحية بالقضية، وراح يراهن على تمييع القضية داخل الفضاء المغاربي في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر.

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية تدهورا كبيرا عقب إعلان الرباط في 1994 فرض تأشيرات دخول على الجزائريين، فردت الجزائر بإغلاق الحدود البرية بين البلدين وجاءت هذه التطورات لتخرج إلى العلن خلافات بين البلدين على أكثر من قضية يأتي في مقدمتها موضوع أزمة الصحراء الغربية لتكشف عن مدى تردي الاتحاد المغاربي (تونس، الجزائر المغرب، ليبيا وموريتانيا) ومدى الخلافات بين أعضائه وعاد شبح المحاور ليخيم مجددا على المنطقة المغاربية نتيجة لهذه الأزمة، لكن في صيغة تختلف عن المحورين اللذين تبلورا في الثمانينات ووضعا كل من الجزائر وتونس وموريتانيا في جانب، والمغرب وليبيا في جانب آخر وبعدما أدى الخلاف المغربي الجزائري على تسوية ملف الصحراء إلى شلل مؤسسات الاتحاد المغاربي منذ 1995، انتقل الصراع بدءا من ربيع 1996 إلى الساحة الإفريقية إضافة إلى كواليس الأمم المتحدة، وشهدت البلدان الإفريقية سباقا جزائريا-مغربيا لكسب المعركة الدبلوماسية بعدما استقر الوضع العسكري في الصحراء الغربية لصالح المغرب جسدته جولات وزراء وموفدين من البلدين إلى عواصم إفريقية، وفي الوقت الذي كان فيه المغاربة يركزون دبلوماسيتهم على محاولة سحب اعتراف بلدان إفريقية عدة بجبهة البوليساريو، كان الجزائريون يسعون لتوسيع رقعة الاعتراف وتأمين مجال حيوي لعناصر جبهة البوليساريو في البلدان الواقعة جنوبي الصحراء في ظل إطلاق تهديدات باستئناف العمليات العسكرية ضد المغرب.[1]

[1] - مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**،المرجع السابق،ص191.

استطاع المغرب أن يقنع بوركينافاسو بسحب اعترافها بالبوليساريو وفي ما كان يتوقع أن ترد الجزائر باقناع رئيس جنوب إفريقيا نلسون مانديلا الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وأول من تضرر من عودة التوتر بين الجزائر والمغرب كان الاتحاد المغاربي،خصوصا بعد ما قررت الأمم المتحدة سحب بعثتها المكلفة برعاية استفتاء تقرير المصير في الصحراء وألقت على مكتب مصغر للاتصالات السياسية ما يعني تجميد خطة السلام التي صادقت عليها الأمم المتحدة في 1991، وترفع مضاعفات تأزم الوضع في الصحراء من درجة التوتر بين البلدان المغاربية وسط عودة الحديث عن الاستقطاب الثنائي وظهور المحاور المتصارعة مجددا.[1]

وفي ظل التغيرات الدولية والإقليمية التي ألقت بآثارها على المنطقة منذ مطلع التسعينات ارتدت المحاور صيغة جديدة حتى كاد كل بلد مغاربي يشكل محورا في ذاته، فلا يمكن القول أن ليبيا التي تحتفظ بعلاقات طبيعية مع الجزائر وتونس تشكل محورا مع الرباط على الرغم من تقاطع مواقفها أحيانا وتباعدها أحيانا أخرى، خصوصا في موضوع التطبيع مع إسرائيل، كذلك لا يمكن اعتبار تونس في محور مع الجزائر على الرغم من توتر العلاقات التونسية المغربية لأسباب لا علاقة لها بنزاع الصحراء كون التونسيين لم يؤيدوا في أي مرحلة من مراحل الاعتراف بجبهة البوليساريو ولا حتى سعوا للوساطة بين المغرب والبوليساريو وعلى الرغم أيضا من العلاقات المتينة بين الجزائر وموريتانيا يصعب الحديث عن محور جزائري موريتاني ضد المغرب، كون الموريتانيين عانوا كثيرا من مضاعفات التسهيلات التي منحوها للبوليساريو في أراضيهم خلال الثمانينات على اضطراب أمنهم الداخلي واهتزاز علاقاتهم مع المغرب، ولعل هذه المخاوف هي التي تفسر التشدد الذي تظهره موريتانيا حاليا إزاء استغلال عناصر جبهة البوليساريو لحدود موريتانيا الشمالية المتاخمة لإقليم المغرب الصحراوي.[2]

اتخذت الخلافات منحى أكثر خطورة عقب تخلي الوسيط الدولي في نزاع الصحراء جيمس بيكر عن مهمته منذ صيف 2004، ودخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية حرجة وخاصة مع تزايد الجهود السياسية لأطراف المشكلة لحشد التأييد الدولي لدعم مواقفهم حيال نزاع الصحراء بينما تركزت الجهود الجزائرية لدعم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ولذلك رد

[1]- مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**، المرجع السابق،ص192.

[2]- نفس المرجع،ص ص192،193.

المغرب على الموقف الجزائري من خلال مذكرة إلى الأمم المتحدة اتهم فيها الجزائر بالتورط مباشرة في مشكلة الصحراء، ودعمها المادي والمعنوي المستمر لجبهة البوليساريو.[1]

ولقد أدت فكرة تقسيم إقليم الصحراء التي تقدمت بها الجزائر إلى تزايد حدة الخلافات بين البلدين حيث اتهم المغرب الجزائر بأن لها أطماعا في الصحراء، ولقد ردت الجزائر على الموقف المغربي بزيارة الرئيس بوتفليقة لإقليم تندوف، مع زيارتين قام بهما الملك محمد السادس إلى المحافظات الصحراوية وفي إطار هذا التوتر عمد جيمس بيكر إلى إضافة صيغة استفتاء مع الحكم الذاتي لمقترحاته التي قدمها للأمين العام للأمم المتحدة عام 2003، ورغم قبول هذه المقترحات من الجزائر وجبهة البوليساريو أبدى المغرب العديد من التحفظات عليها، ولقد كانت حدة الخلافات بين أطراف النزاع أحد العوامل الأساسية في عدم الوصول لحل مناسب يوافق عليه جميع الأطراف، ما دفع بيكر إلى الاستقالة منذ صيف 2004 بعدما وصلت مساعيه إلى طريق مسدود.

تركزت الجهود الدبلوماسية المغربية بالانفتاح على الجزائر، حيث أعلنت إلغاء فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين من طرف واحد عام 2004، إلا أنها في ذات الوقت أكدت أن لا بديل للحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية في إطار حكم ذاتي موسع تحت السيادة المغربية، أما الجزائر فلقد أبدى شكوكا حول أسباب منح المغرب صفة الحليف من خارج دول حلف شمال الأطلسي، وتزامن ذلك على المناورات العسكرية الضخمة التي تمت بالمشاركة بين قوات الحلف والقوات المغربية قبالة المحافظات الصحراوية، ولقد زاد الموقف توترا بعد أن وجه الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تصف المغرب فيها بأنه بلد محتل، ولذلك لا يجب أن تكون وصية على سكان الصحراء في تقرير مصيرهم.

لقد أدى موقف الجزائر الرافض لفتح الحدود مع المغرب وإرجاء تنفيذ التوجهات التي كانت قد أقرتها الدولتان، وكذلك رفض الجزائر أي صيغة للحوار حول مشكلة الصحراء الغربية إلى تصعيد حدة التوتر في العلاقات بين المغرب والجزائر.

لقد خضعت العلاقات منذ استقلالهما إلى تأثير عاملين أساسيين:

---

[1]- أحمد دياب،**المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء**،مقال من السياسة الدولية،2005،متوفر على الرابط: Digital.ahram.org.eg

- تنازع الدولتين على صدارة النظام الإقليمي الفرعي الذي تمثله دول المغرب العربي، سواء كان ذلك داخل النظام الإقليمي العربي أو داخل النظام الإقليمي الإفريقي.

-تدمير كل من الدولتين علاقتها مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، حتى بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية الذي كان يساعد على نجاح هذا المنطق في السابق، حيث انتمت المغرب في السابق إلى المعسكر الرأسمالي الغربي، أما الجزائر فانتمت إلى كتلة عدم الانحياز وعمليا كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي.[1]

كذلك هناك عوامل مختلفة تحكم حالة التوتر القائمة حاليا بين المغرب والجزائر تتمثل في الآتي:

-الشعور الجزائري بالتحرر من الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربي، وهي الرئاسة التي كانت قد دفعتها في السابق تحت ضغوط دول الاتحاد المغاربي إلى تقديم تنازلات بهدف توفير المناخ المناسب لانطلاق البناء المغاربي.

-هناك اعتقاد جزائري بأن المغرب يسعى من خلال برامج الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة البوليساريو.

-الرغبة الجزائرية بعدم التخلي عن مشكلة الصحراء الغربية سواء باعتبارها ورقة في العلاقات بين الطرفين أو أنها استمرار للموقف الجزائري الداخلي المعلن منذ عام 1975 خاصة وأن الحكومة الصحراوية في المنفى تقيم في الأراضي الجزائرية إضافة إلى وجود اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بالجزائر.[2]

إن تفحص الأحداث وتحليلها نجد أن المشكلة الصحراوية لم تجد نجاح على المستوى الحل الفعلي بسبب الاختلافات الفكرية والإيديولوجية والعلاقات الدولية ما بعد الاستعمار من استقطاب الحرب الباردة وما يترتب عليها من مشاكل الحدود والأمن وتعثر مسارات التنمية الاقتصادية واختلاف النظم السياسية الاقتصادية، ونتيجة ذلك فقد اتسعت مشكلة الصحراء بشكل حولها من صراع محلي وإقليمي إلى صراع دولي تلعب فيه القوى الإقليمية والدولية منافسة وخاصة المعسكران الشرقي والغربي دورا أساسيا، لتصبح منطقة المغرب العربي

[1]- أحمد دياب،**المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء**، مقال من السياسة الدولية،2005،متوفر على الرابط:
Digital.ahram.org.eg

[2]نفس المرجع.

نقطة تصادم سياسي وعسكري على الصعيد الدولي، ثم عادت لتلاقي مصاعب أكبر في ظل مناخ دولي جديد يختلف عن مناخ الحرب الباردة وترتفع فيه شعارات الشرعية الدولية الدكتاتورية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، العولمة ومكافحة الإرهاب، وأن عدم التوصل إلى حل المشكلة الصحراوية سيبقي منطقة المغرب العربي في دوامة من التوتر وعدم الاستقرار وبالتالي ينعكس تأثيرها على الأمن القومي العربي ويكون الخاسر الأول والأساسي هو الأمة العربية.[1]

[1]-عبد الأمير عباس الحيالي،**مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي**،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،العدد سبعة وثلاثون،2013،ص12.

خاتمة الفصل

تتمتع الصحراء الغربية بأهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة أعطتها مكانة في تقديرات وحسابات الدول العربية الكبرى، وخولت الدول الغربية التدخل في المنطقة ومحاولة السيطرة عليها، فعلى الرغم من الحقبات الاستعمارية التي تعاقبت على إقليم الساقية الحمراء وواد الذهب ابتداءا من المستعمر الاسباني الذي واجه المقاومة الصحراوية لتدفعه إلى التنازل عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد التي كانت سببا في ظهور حقبة استعمارية جديدة (المغرب وموريتانيا) لتعلن هذه الأخيرة عن اتفاقية سلام بينها وبين جبهة البوليساريو التي تم من خلالها انسحاب الطرف الموريتاني كليا من المنطقة، ليبقى الطرف المغربي متعنت بالتشبث لموقفه المزعوم بأحقيته في ضم إقليم الصحراء الغربية لأراضيه، الأمر الذي صعب من التقارب بين دول الاتحاد المغاربي وصعد من حدة التوتر بين بلدان المغرب العربي وبالتالي استمرار الوضع على حاله بإرادة إقليمية ودولية.

خاتمة

إن للظروف العامة الداخلية والإقليمية التي عرفتها دول المغرب العربي أواخر الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى بروز الكثير من المستجدات على الساحة الدولية أن خلقت هاجس التكتل لدى دول المغرب العربي، الذين اضطروا للاعتراف بهشاشة الوضعية الخاصة لبلدانهم في مواجهة المجموعة الأوروبية وعدم جدوى سياسة التحالفات، كان نتيجة لذلك ظهور الاتحاد المغاربي كتجمع إقليمي سنة1989، حيث اعتبر البعض أن قيام الاتحاد المغاربي من أهم الانجازات التي حققتها دول المغرب العربي منذ استقلالها، وهذا بالنظر إلى السياق العام الذي تم فيه والذي يخلق حاجة موضوعية للتكامل والتعاون، فان البعض الأخر اعتبره مجرد بديل اضطراري ناتج عن الوضع الذي تعاني منه هذه الدول.

بغض النظر عن خلفيات ودوافع هذا التكتل فقد حمل مشروعا سياسيا واقتصاديا جد طموح سعى إلى تحقيقه عبر فترات زمنية محددة، ولكن بمجرد استكمال بناء أهم المؤسسات الاتحادية حتى بدأ الفتور يميز علاقات أعضاءه، وبدا ذلك واضحا منذ انعقاد أول قمة لمجلس الرئاسة بتونس في جانفي1990 إذ سجل غياب الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع عنها، ربما هذا ما يؤكد أن دول المغرب العربي هي بعيدة كل البعد عما رسمته المعاهدة، ومنه فقيام الاتحاد المغاربي لم يأت كخيار استراتيجي أو كنتيجة حتمية لتوفر الظروف الملائمة للانتقال من التجزئة إلى الوحدة، وإنما هو خيار اضطراري سعت من وراءه دول المنطقة لتحقيق أغراض صعب عليها تحقيقها خارج هذا التكتل الذي اعتبر في البداية تكتل واحد وهذا بالنظر لما يجمع دول المنطقة من عوامل متعددة منها: الدين، اللغة، التاريخ المشترك، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية وحتى البشرية هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك العديد من التحديات التي تعترض مسيرة الاتحاد المغاربي، حيث أن الانطلاق من أرضية مشحونة بالخلافات السياسية كان منذ البداية ينبئ بأن الاتحاد المغاربي لن يذهب بعيدا في تحقيق ما جاءت به المعاهدة، بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر حول عملية التكامل حيث راهن كل عضو على الدخول في الاتحاد لتمييع بعض القضايا أو لتحقيق أغراض معينة حيث أن التفاقم في حدة النزاع حول الصحراء الغربية، وتدهور العلاقات المغربية-الجزائرية والتأثير السلبي لهذه المعضلة على مسار التنسيق كحد أدنى لعلاقات تعاونية، وكمرحلة أولى نحو التكامل بين هذه الدول، مما جعل كل دولة تعقد الاتفاقيات والشراكات بينها وبين القوى المنافسة على حدا دون مراعاة مصالح دول الجوار، أو حسابا للانعكاسات السلبية، وهذا ما يفسر مختلف مظاهر الركود الذي يعرفها الاتحاد المغاربي سواء أكان على مستوى الهيئات الاتحادية أو الانجازات.

إن استمرار النزاع حول الصحراء الغربية تسبب في تشويه وتدهور العلاقات المغربية-الجزائرية، وإعاقة فرص تجسيد واستكمال بناء الوحدة المغاربية، حيث تعتبر هذه القضية من بين أهم القضايا الشائكة التي لم تجد لها المنظومة الدولية حلا حاسما وهذا نظرا لتعقد خيوط الحل ودخول القضية في استراتيجيات مختلفة فالقضية الصحراوية واحدة من أهم القضايا التي أثرت على سير الاتحاد المغاربي وذلك من خلال التأثير السلبي الذي حصل على مستوى العلاقات المغربية-الجزائرية الذي كان له انعكاسات سلبية على مبدأ تقرير المصير الذي يطمح إليه الشعب الصحراوي، وعلى الرغم من أن المشكلة الصحراوية سابقة لوجود الاتحاد المغاربي إلا انه كان لها الدور البارز والفعال في عرقلة مسيرة هذا الاتحاد.

فالحل السلمي للمسألة الصحراوية سيفضي بالضرورة إلى إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي، ويضمن ضبط التوجه وفق ما تقتضيه التحولات الدولية، ويضع التصور حول الحل للتكيف مع المتغيرات العولمية وفق دراسة إستراتيجية تنتهي بعدم تأثير المتغيرات العولمية على المنطقة المغاربية بطريقة سلبية التي أصبحت محط أطماع القوى المتنافسة.

* ومن خلال دراستنا نستنتج أن:

1- إن أهم نقطة تجدر الإشارة إليها هي أنه بدون تسوية جذرية للنزاع في الصحراء الغربية لن يكون هناك مغربا عربيا موحدا، كما أنه مهما كانت التوجهات السياسية داخل المنطقة المغاربية فإن قاعدة التكامل بين أقطاره خاصة المغرب والجزائر، فهذان القطران هما اللذان يتحكمان في مصير الاتحاد المغاربي لأنهما يملكان الطاقات الديمغرافية الضرورية لكل عمل تكاملي، ذلك أن كل وحدة لا تأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري لا يمكنها إلا أن تصطدم بالفشل الذريع.

2- إن تجربة الاتحاد المغاربي أثبتت محدوديتها بسبب تباين التصورات بين الدول الأعضاء ولم يتم التوصل إلى إقامة منطقة التبادل الحر التي كانت مقررة قبل نهاية عام 1992 وبالتالي تعطل بقية المراحل، وقد يكون مصدر الخلل أن التجربة استمدت المقاربة التاريخية والجغرافية وعوامل الانتساب إلى المنطقة لم يكن بينها فواصل وحدود على حساب اعتبارات اقتصادية وعلى هذا الأساس فإن إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي يتطلب إعادة النظر في كل الأسس والمنطلقات خاصة السياسية منها والتي اعتمدت من قبل لتجنب التعثر.

3- بعد مرور ما يقارب ثلاثين سنة من الزمن على تأسيس الاتحاد المغاربي مازال يراوح مكانه إذ لم يتمكن حتى من إقامة أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهذا بفعل العوائق

السياسية التي صاحبت ميلاده وتفاقمت بعد ذلك، ووضع الجمود هذا لابد من أن يدفع دول الاتحاد إلى البحث عن السبل والآليات الكفيلة بتفعيله.

4- إن هذا الاتحاد يعكس ظروف وأوضاع مغاربية، فإذا ما أردنا أن يكلل بالنجاح في تحقيق الأهداف المنوطة به فيجب إزالة المعوقات التي تواجهه والمتمثلة في تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية التي أصبحت من أهم عراقيل العمل المغاربي المشترك.

5- لتحقيق أمل الشعب المغاربي في تحقيق الاتحاد المغاربي بعد عناء وانتظار طويل، لابد لها من أي وقت مضى العمل على تسوية الملفات واحدا واحدا دون ارتباط بينها حتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات النظر.

6- إن قيام الاتحاد المغاربي جاء نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، فهو نتاج لعوامل أساسية تستمد قوتها من طبيعتها المتمثلة في المقومات الأساسية التي تجمع بين دول الاتحاد في النواحي التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية، ومقومات إستراتيجية وعوامل أخرى مساعدة لقيامه، وعليه يجب الابتعاد عن الخلافات السياسية واختلاف وجهات النظر حول التكامل المأمول.

7- إن النزاع حول الصحراء الغربية ليس مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الجزائر، فهي ليست كذلك أيضا بالنسبة إلى المغرب، مع أن الجزائر لم تطالب في يوم من الأيام بأجزاء من الصحراء الغربية كما فعل كل من المغرب وموريتانيا، بالرغم من إمكانية ذلك في ظل وجود حدود مشتركة، وروابط ووشائج عدة، لن تكون في أسوء الأحوال أقل من تلك التي تربط الصحراويين بالمغاربة أو بالموريتانيين.

8- اختارت الجزائر طريقا قانونيا وسياسيا، وهو مساندة البوليساريو وهذا ما كان بمثابة إحراج حقيقي للمملكة المغربية ووضعها في مأزق تام أمام جارتها الغربية التي تطوقها بحدود برية طويلة، وتعتبر نفسها علاوة على ذلك غير معنية بالوصول إلى تسوية ما بشأن ذاك النزاع خارج الأطر القانونية وأسس العدالة والإنصاف، وأن موقفها ذاك ينبع من احترام قواعد القانون الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية كهدف سامي للحيلولة دون انتهاك القواعد الموضوعية التي يجب أن تحكم المجتمع الدولي.

9- أصبح مبدأ تقرير المصير يخضع لمقاييس اختيارية، أي أن الأنظمة صارت لا تساند الشعوب على أساس المساواة في الحقوق، بل على أساس ما تجنيه من أهداف في حالة التأييد أو الرفض، وبالتالي فقد أصبح مبدأ تقرير المصير في أغلب الحالات يوظف لتقسيم الدول، ولذلك نعتقد أن الممارسة الدولية الحالية للمبدأ في حاجة إلى الكثير من المراجعة وهذا حتى نستطيع أن نحافظ على قدسيته لدى الشعوب كافة.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1- الإبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،1996.

2- بن غربي ميلود، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2011.

3- تونسي بن عامر،تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الطبعة الأولى،1987.

4- حتى يوسف ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،1985.

5- داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق،منشورات إتحاد الكتاب العرب،2004.

6- دورتي جيمس، روبرت بستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،1985.

7- رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي:مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق،1999.

8- شقير محمد لبيب، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،دون طبعة،دون سنة.

9- صدوق عمر،قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1986.

10- غالية إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

11- غالية إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، الجزائر،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة،2010.

12- الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2007.

13- قصور عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة،1993.

14- مانع جمال عبد الناصر،اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية،عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع،دون طبعة،2004.

15- محمود إمام محمد،التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دون طبعة،2000.

16- مصباح عامر، تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات، القاهرة،دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى،2010.

17- مصباح عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،2008.

18- مطر جميل، هلال علي الدين،النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة السابعة،2001.

19- الملحم نبيل،البوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير،نقلا عن مصطفى الكتاب ومحمد بادي،النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق،دمشق،دار المختار،1998.

20- الطاهر مسعود،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو،دمشق،دار المختار للطباعة والنشر،1988.

21- الشامي علي، الصحراء الغربية:عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الكلمة للنشر والتوزيع،دون طبعة،1980.

22- الغنيمي محمد طلعت، الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، قانون الامم،1974.

23- المخادمي عبد القادر رزيق،نزاعات الحدود العربية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2004.

24- الندوي محسن، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، طنجة،منشورات الحلي الحقوقية، الطبعة الأولى،2011.

25- بخوش صبيحة، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007،عمان،دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2011.

26- بكتاش صالح، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني، القاهرة،دار المستقبل العربي،1992.

27- بلقزيز عبد الإله وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية1947-1986محاولة في التاريخ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1992.

مذكرات

1- إبراهيم سعادة،الجزائر والأمن الإقليمي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق،الجزائر، دون سنة.

2- عمرون محمد،تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر 1975-2005،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،الجزائر،2006.

3- غنام تقي الدين،رحمون عصام،المسألة الصحراوية الطرح الكونفدرالي: إمكانية لتسوية آمنة،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية،جامعة 08 ماي 1945،قالمة،2012.

4- قراش فاطمة الزهراء، باغياي فايزة،التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد أحداث11ديسمبر2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية،جامعة 08ماي 1945،قالمة،2012.

المجلات

1- الحيالي عبد الأمير عباس،مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،العدد سبعة وثلاثون،2013.

2- زايد عبد الله مصباح،اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد مائتان وستة وثلاثون،أكتوبر 1998.

3- شرابي عبد العزيز،فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة،مجلة العلوم الإنسانية،قسنطينة،العدد عشرة،1998.

4- شريط عابد،واقع الشراكة الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي،مجلة العلوم الإنسانية،سطيف،العدد واحد وعشرون،جوان 2004.

5- صالحي صالح،التحديات المستقبلية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سطيف،العدد الثاني،2003.

6- متروك الفالح،المشكلة الصحراوية بين المغرب والبوليساريو نحو دولة صحراوية في دولة اتحادية مغربية،مجلة المستقبل العربي،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ثلاثمائة وثلاثة وثمانون،2010.

7- مهابة أحمد،مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش،مجلة السياسة الدولية،العدد مائة وثلاثون،1997.

8- هويدا عدلي رومان،أبعاد الصراع الموريتاني-السينغالي،مجلة السياسة الدولية،العدد ثمانية وتسعون،أكتوبر 1989.

9- طلعت أحمد مسلم،التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي،السياسة الدولية،العدد مائة وواحد،1990.

10- عمر عز الرجال،القمة الثانية للمغرب،مجلة السياسة الدولية،العدد ستة وتسعون،أفريل 1989.

11- عبد الله ساعق،اتحاد المغرب العربي: الهوية والتفاعلات،السياسة الدولية،العدد مائة وثمانية،أفريل 1992.

12- العدوان علي،لوكربي بين القانون والسياسة،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد مائتان وستة وثمانون،جوان 2001.

13- العلوان عبد الصاحب،التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد مائتان وسبعة وستون،ماي 2001.

14- الفيلالي مصطفى،آفاق اتحاد المغرب العربي،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد مئة واثنان وثلاثون،1999.

15- العملة أحمد مصطفى،أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي،مجلة الساسة الدولية،العدد مائة وستة،أكتوبر 1991.

16- بن تركي عز الدين،هارون الطاهر،مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،باتنة،العدد ستة،2002.

17- جراد عبد العزيز،الاندماج الاقتصادي المغاربي،حوليات،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،العدد الثاني،1987.

18- دياب أحمد،المغرب والجزائر تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية،مجلة السياسة الدولية،العدد مائة وتسعة وخمسون،2005.

19- ديدي ولد السالك،اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل،مجلة المستقبل العربي،العدد ثلاثمائة واثني عشر،2005.

الموسوعات

1- أبو سينه تيسير حامد،الصحراء الغربية وإطارها الجغرافي والسياسي،الموسوعة الجغرافية،متوفر على الرابط: www.4geography.com

2- الخوند مسعود،الموسوعة التاريخية الجغرافية (القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، معالم، وثائق، موضوعات، زعماء)،بيروت،2002.

انترنات

1- معروف محمود،شراكة أمريكية مغربية،متوفر على الرابط:
www.swissimfo.org/2012.

2- ولد الكتاب محمد الأمين،دور نزاع الصحراء الغربية في تعطيل مسيرة البناء المغاربي،مقال متوفر على الرابط: http ://www.sahara.medias.net/2009/04/25.

3- الشريف سعيد،نزاع الصحراء المغربية:التاريخ والأفاق،الركن الأخضر،متوفر على الرابط:

www.grenc.com/2010.

4- ولد القابلة إدريس،المسيرة الخضراء انتفاضة ملك وشعب لاسترجاع الصحراء المغربية،ديوان أصدقاء المغرب،متوفر على الرابط: http://groups.google.com/2011

5- دهبي عبد الحق،المسيرة الخضراء الية خاصة لتسوية نزاع الصحراء المغربية،مدونة الدار البيضاء،متوفر على الرابط:

www.sahara-times.com/2013

6- خلفي مصطفى،ازمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية،مغرس اخبار،الرباط،متوفر على الرابط:

www.magres.com

7- السرجاني راغب،الصحراء الغربية المغرب أم البوليساريو،مقال متوفر على الرابط:

islamstory.com/2009

8- السرجاني خالد،العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية،مقال من السياسة الدولية،متوفر على الرابط:

Digital.aharam.org.eg/2005

9- حرب الصحراء الغربية 1975-1991،الموسوعة الحرة،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

10- المسيرة الخضراء،الموسوعة الحرة،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org

11- جغرافية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،الجناح الإعلامي لانتفاظة الاستقلال،متوفر على الرابط:

Intifadama.com

12- منتديات الرسالة،الموقع الجغرافي للصحراء الغربية،2009،متوفر على الرابط:

Alrisala.ahlamontada.com

13- مشكلة الصحراء الغربية،موسوعة مقاتل الصحراء،متوفر على الرابط:

http://www.mokatel.com

14- الصحراء الغربية،المعرفة،مقال متوفر على الرابط:

www.marefa.org

15- اتحاد المغرب العربي،متوفر على الرابط:

Ar.wikipedia.org/2013.

16- مشكلة الصحراء الغربية،عناصر الدولة،متوفر على الرابط:

www.moqatel.com

17- حركة عدم الانحياز،مقاتل من الصحراء،متوفر على الرابط:

www.moqatel.com

18- لعبيدي عمر محمد جاسم،مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية،الحوار المتصدي تحديات،العدد ثلاثة آلاف وخمسمائة وتسعة وتسعون،متوفر على الرابط:

www.ahewar.org/2012.

الملتقيات

1- بوكساني رشيد،ديبش أحمد،اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية،بومرداس،ماي 2004.

2- خوني رابح،حساني رقية،اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي،محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية،بسكرة،ماي 2004.

3- بن عيشي بشير،شربي محمد الأمين،مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية،بحوث وأوراق عمل الملتقى المنعقد خلال الفترة الممتدة من 08-09 ماي 2004،عين مليلة،دار الهدى للطباعة والنشر،2005.

كتب باللغة الأجنبية

[1] -ali yata ,le sahara occidental marocain à travers les textes,t1 de la revendication à la concrétisation1973-1975,casablanca,ed albayane,1982.

[2]- hassan.v,il présente la marche verte,ouvrage collectif dirigé par :daniel bardonnet,driss bassri et autres,paris,plon,1990.

[3]-frant neisse,le règlement du conflit du sahara occidental et l'onu,les vues exprimées ici n'engagent que leur auteur,2013.

الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للتكامل الإقليمي.....11

المبحث الأول: مفهوم التكامل الإقليمي.....12

المطلب الأول: تعريف التكامل الإقليمي.....12

المطلب الثاني: شروط العملية التكاملية.....15

المطلب الثالث: مناهج العملية التكاملية.....19

المبحث الثاني: مقومات الإتحاد المغاربي.....23

المطلب الأول: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية للإتحاد المغاربي.....23

المطلب الثاني: الإمكانيات والموارد المتاحة للإتحاد المغاربي.....27

المطلب الثالث: أهداف الإتحاد المغاربي.....30

المبحث الثالث: المحاولات الوحدوية قبل اتفاقية الإتحاد المغاربي.....32

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل 1962.....32

المطلب الثاني: العمل الوحدوي بعد الاستقلال.....34

المطلب الثالث: مبررات قيام الإتحاد المغاربي.....36

الفصل الثاني: واقع الإتحاد المغاربي.....46

المبحث الأول: الإتحاد المغاربي بين البناء المؤسساتي والتعثر.....47

المطلب الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد المغاربي.....47

المطلب الثاني: الإتحاد المغاربي وبعض القضايا الإقليمية.....53

المطلب الثالث: الإتحاد المغاربي والشراكة الغربية.....56

المبحث الثاني: الإتحاد المغاربي والتكامل الاقتصادي.....60

المطلب الأول: الملامح الكبرى لإستراتيجية مغاربية مشتركة.....60

المطلب الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه.....65

المطلب الثالث نتائج عملية التكامل الاقتصادي.....69

المبحث الثالث: معوقات الإتحاد المغاربي وسبل التفعيل.....73

المطلب الأول: المعوقات الظرفية.....74

المطلب الثاني: المعوقات المزمنة.....76

المطلب الثالث: مداخل التفعيل.....79

الفصل الثالث: المشكلة الصحراوية وعرقلتها لمسار الإتحاد المغاربي.....85

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية.....86

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الصحراء.....87

المطلب الثاني: النزاع حول إقليم الصحراء الغربية.....97

المطلب الثالث: تطور النزاع حول إقليم الصحراء الغربي.....102

المبحث الثاني: الإحتلال المغربي لمنطقة الصحراء الغربية.....104

المطلب الأول: المسيرة الخضراء والمطالب المغربية في الصحراء الغربية..... 106

المطلب الثاني: العلاقات المغربية الجزائرية.....109

المطلب الثالث: تداعيات المشكلة الصحراوية على دول المغرب العربي.....116

الفصل الرابع: المجهودات الدولية لحل قضية الصحراء الغربية.....123

المبحث الأول: القضية الصحراوية أمام هيئة الأمم المتحدة.....124

المطلب الأول: موقف الجمعية العامة من القضية الصحراوية.....124

المطلب الثاني: موقف مجلس الأمن من قضية الصحراء الغربية.....128

المطلب الثالث: موقف محكمة العدل الدولية.....130

المبحث الثاني: مواقف المنظمات الإقليمية.....132

المطلب الأول: موقف حركة عدم الانحياز.....133

المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية.....134

المطلب الثالث: موقف منظمة الوحدة الإفريقية..... 137

المبحث الثالث: المواقف الدولية من القضية الصحراوية.....146

المطلب الأول: مواقف الدول العربية والإفريقية.....146

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى.....153

المطلب الثالث: آخر تطورات القضية الصحراوية.....155

خاتمة.....161

قائمة المراجع.....166

الملاحق.....ـــــ